ابن عقيل
الجزء الثاني


٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الجزء الثاني

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المعلم الأمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذا هو الجزء الثاني من شرح ابن عقيل على ألفيةِ ابن مالك النحوية، نقدمه إلى طلاب العربية بثوبه الجديد الذي يتيح للطالب اقتناص أقصى ما في هذا الشرح من قواعد وفوائد.

فالكتاب قد احتفظ بأصله كما قدمه مؤلفه قاضي القضاة عبد الله بهاء الدين، من نسل عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه، المتوفى بمصر سنة ٦٧٩هـ، وقد استفاض في الناس ما وصفه به شيخه أبو حيان بقوله: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل».

والتماس تحقيق الفائدة القصوى من هذا الشرح كان بتقديم هذه الطبعة له بما امتازت به من خصائص يدركها الناظر المتعجل والمدقق على السواء، في المتن والحاشية على السواء أيضاً.

فقد تم فيها الفصل بين مقاطع النص بشكل بصير يحقق أتم الفائدة من قواعده وأفكاره. وتُوّجت الفقرات بعناوين خاصة في أثناء البحث؛ إسهاماً في تمييز فقراته وبيان مضمونها غيرَ متداخلة أو متزاحمة.

وأُعربتْ بعض أبيات الألفية لإزالة ما قد يعتور النظم من غموض أو تعقيد مما يساعد القارئ في إنارة المراد واتضاحه.

وخُرّجت الشواهد على اختلافها بشكل معتدل واف؛ ليأخذ المثال فيها موضعه اللغوي الصحيح، ونوقش موضع الشاهد بوضوح وإيجاز يحقق ربطه

بالقاعدة، وتم إعراب الشواهد بعد ذلك مفردات وجملاً، مع عناية خاصة بإعراب الأدوات.

وأنيرت في الحاشية بعض مواقف المتن النحوية باعتدال، من خلال أكثر الآراء قوة وإجماعاً؛ ليقوم علم الطالب على أساس متين يصونه من غموض الإيجاز، أو تشتت الإطناب والإسهاب.

وخُتم كل بحث بعددٍ وافٍ من الأسئلة الجزئية، تحيط بالبحث، وتلفت النظر إلى مختلف جوانبه وجزئياته، تبعها على الأثر مختارات كافية من النصوص القرآنية والشعرية؛ لتكون ميداناً رحباً للتدريب والتطبيق والممارسة العملية، الأمر الذي يصقل المعلومات، ويثبت القواعد، ويشجع على النشاط اللغوي السليم.

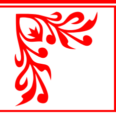
وبعد، فإن الكمال لله وحده، وحسبُ المرء أن يسعى في معارج الأفضل والأكمل، والله سبحانه ولي العون والتوفيق.

أ. **د./ محمد علي سلطاني**

✦ ✦ ✦



أفعال المقاربة



كـ«كانَ»: «كَادَ» وَ«عَسَى»، لكن نَدَر
غَيْــرُ مُضَــارِعٍ لِهــذَيْنِ خَبَــرْ[1]

هـذا هـو القسـم الثـاني مـن الأفعـال الناسـخة للابتـداء، وهـو «كـاد» وأخواتها، وذكـر المصنف منهـا أحـد عشـر فعـلاً، ولا خـلاف في أنها أفعـال إلا «عسى»[2]، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونسب أيضاً إلى ابن السرّاج، والصحيح أنهـا فعل؛ بدليل اتّصـال تـاء الفاعـل وأخواتها بهـا؛ نحـو: «عسيتُ، وَعَسَيْتِ، وعسيتُما، وعَسَيْتُنَّ».

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المقاربة؛ وهي: «كَادَ، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ».

---

(١) **كـ«كان»**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **كاد**: مبتدأ مؤخر، **عسى**: معطوف على (كاد)، وكل ما سبق أريد لفظه، **لكن**: حرف استدراك، **ندر**: فعل ماض، **غير**: فاعل، **لهذين**: اللام: حرف جر متعلق بـ(ندر)، **هذين**: الهاء: للتنبيه، **ذين**: اسم إشارة مجرور باللام وعلامة جره الياء لأنه مثنى، (أو مبني على الياء في محل جر)، **خبر**: حال منصوب بالفتحة المقدرة، منع من ظهورها سكون الوقف.

(٢) قال الكوفيون بحرفيتها مطلقاً؛ لكونها بمعنى الترجي، ولجمودها، فأشبهت (لعلّ) التي هي حرف بالإجماع، فحُملت عليها، وقال جمهور البصريين: إنها فعل مطلقاً؛ لدخول تاء التأنيث والتاء المتحركة عليها، وهما من علامات الأفعال، وجموده لا يغير من طبيعتها، فقد وردت (خلا وعدا وحاشا) حروفاً وأفعالاً، وهي هي بألفاظه وجمودها، ذهب سيبويه إلى أنها فعل يرفع المبتدأ وينصب الخبر إلا إذا اتصلت بضمائر نصب فهي حرف ترج بمعنى (لعلّ)؛ أي: تنصب الاسم وترفع الخبر، وهو الرأي الأفضل.

والثاني: ما دَلَّ على الرَّجاء؛ وهي: «عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ».

والثالث: ما دَلَّ على الإنشاء؛ وهي: «جَعَلَ، وطَفِقَ، وأخَذَ، وَعَلِقَ، وأَنْشَأ»[1].

فتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكلّ باسم البعض.

✦ ✦ ✦

عملها:

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصبٍ، وهذا هو المراد بقوله: «كـ(كان): كاد وعسى».

ما يشترط في الخبر:

١- لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو: «كَادَ زَيْدٌ يقومُ، وعسَى زيْدٌ أن يقوم»، **وندر** مجيئه اسماً بعد «عَسَى وكَادَ»؛ كقوله:

٨٥- أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً

لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيتُ صائماً[2]

---

(١) هذه الأفعال الخمسة هي على سبيل المثال لا الحصر، وقد زاد عليه النحاة أفعالاً أخرى؛ مثل: هبّ، شرع، هلهل، أقبل، قرب، قام؛ نحو: قام زيد ينظم الشعر، «هببتُ ألوم القلب في طاعة الهوى»...

(٢) البيت مجهول القائل، وقد نسب إلى رؤبة الراجز، وليس في «ديوانه».

المعنى: لقد بالغت في لومي وتعنيفي، فأقصِرْ فإني لأرجو أن أمرّ بذلك كريماً صامتاً كالصائم؛ (من قوله ﷺ: «فليقل: إني صائم»).=

= **الإعراب: أكثرت**: فعل وفاعل، **في العذل**: جار ومجرور متعلق بـ(أكثرت)، **ملحاً**: حال من التاء في (أكثرت) منصوب بالفتحة، **دائماً**: حال ثانية، **لا**: ناهية جازمة، **تكثرن**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بـ(لا)، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت،

وقوله:

٨٦- فَأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً

وكـم مِثْلِهـا فَارَقْتُهَـا وَهْـيَ تَصْـفَرُ [(١)]

إني: إنَّ: حرف مشبه بالفعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، **والياء**: ضمير متصل في محل نصب اسمها، **عسيت**: عسى: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمه في محل رفع، **صائماً**: خبره منصوب، **وجملة (عسى) مع معموليها** في محل رفع خبر (إن)، **وجملة (إن) مع معموليها**: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: قوله: «إني عسيت صائماً»، فقد نصبت (عسى) الخبر مفرداً، وهو نادر بعد (عسى وكاد)، وخرجه بعضهم على أن: (صائماً) خبر لـ(أكون) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: عسيت أن أكون صائماً، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه:

(أ) مفعول به لـ(عسيت) باعتبارها تامة بمعنى: «رجوتُ».

(ب) خبر لـ(عسى)، وبذلك يبقى خبرها جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ(أن) على الأكثر.

(١) البيت لثابت بن جابر الملقب بتأبط شراً، فأبت: رجعت، تصفر: تخلو، وهي من بابي: (تعب يتعَب) (كرم يكرم)، وفَهْم: قبيلته.

المعنى: عدت إلى قبيلتي فَهْم وما كنت بالعائد في ظنهم، وكم فارقت أمثالها من القبائل وهي خالية تتلهف عليّ وتتحسّر.=

= **الإعراب**: **أبت**: فعل وفاعل، **إلى فهم**: جار ومجرور متعلق بـ(أبت)، **وما**: الواو: حالية، ما: نافية، **كدت**: كاد: فعل ماض ناقص، **والتاء**: اسمه في محل رفع، **آيباً**: خبره منصوب، **وكم**: الواو: استئنافية، كم: خبرية في محل رفع مبتدأ، **مثلها**: **مثل**: تمييز لـ(كم) الخبرية مجرور بالإضافة، **وها**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، **فارقتها**: فعل وفاعل ومفعول به، **والجملة** خبر للمبتدأ (كم) في محل رفع، **وجملة المبتدأ والخبر**: استئنافية لا محل لها من الإعراب، **وهي**: الواو: للحال، هي: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **تصفر**: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، **والجملة**: في محل رفع خبر للمبتدأ (هي)، **وجملة المبتدأ والخبر** في محل نصب على الحال من الضمير (ها) في (فارقتها).

الشاهد فيه: قوله: «وما كدت آيباً»، فقد جاء خبر «كاد» العاملة عمل (ليس) مفرداً منصوباً، والأصل فيه أن يأتي جملة فعلية فعلها مضارع، ومجيئه مفرداً نادر بعد (عسى وكاد)؛ ولذا قال

وهذا هو مراد المصنف بقوله: «لكن ندر... إلى آخره»، لكن في قوله: «غير مضارع» إيهام، فإنه يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن «عسى وكاد»، بل الذي ندر مجيء الخبر اسماً، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبراً عن هذين.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أَنْ» بَعْدَ «عَسَى»

نَزْرٌ، وَ«كَادَ» الأمرُ فِيهِ عُكِسا[1]

٢- أي: اقتران خبر «عسى» بـ«أن» **كثير**، وتجريده من «أن» قليل، وهذا مذهب سيبويه، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من «أن» إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ«أن»، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[2]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[1]، وَمِنْ وُرُودِهِ بدون «أن» قوله:

جماعة: الرواية (وما كنت آيباً، أو: ولم أك آيباً) المعنى -على رواية: (كدت: عدت)-: وما كدت أعود لمشارفتي على الهلاك، وعلى الروايتين الأخريين كما شرحناه.

(١) **كونه**: كونُ: مبتدأ، والهاء في محل جرٍّ بالإضافة، من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه، **بدون**: جار ومجرور متعلق بخبر (كون)، والتقدير: وكونه مراداً بدون..،= =**نزر**: خبر للمبتدأ (كون) مرفوع، **كاد** (قصد لفظه): مبتدأ أول، **الأمر**: مبتدأ ثان، **جملة (عكسا)** مع نائب الفاعل المستتر خبر للمبتدأ الثاني في محل رفع، **وجملة المبتدأ الثاني وخبره** (الأمر فيه معكوس) خبر للمبتدأ الأول (كاد) في محل رفع.

(٢) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ

٨٧- عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُـــونُ وَرَاءهُ فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ[٢]

وقوله:

٨٨- عَسَى فَرَجٌ يأتي بِهِ اللهُ إنّهُ

فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ (المائدة ٥١ و٥٢).

(١) قال تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَاۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴾ (الإسراء: ٨).

والشاهد في الآيتين الكريمتين: وقوع خبر ﴿عَسَىٰ﴾ جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ(أن)، والاقتران بـ(أن) هو الغالب.

(٢) البيت للشاعر العذري هدبة بن خشرم من قصيدة يقولها وهو في الحبس.

الكرب: الغم.

المعنى: إني لأرجو أن يكشف الله قريباً ما أحاط بي من بلاء.=

= **الإعراب**: **عسى**: فعل ماض دال على الرجاء مبني على الفتح المقدر للتعذر، **الكرب**: اسمه مرفوع، **الذي**: اسم موصول في محل رفع صفة لـ(كرب)، **أمسيت**: أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء في محل رفع اسمها، **فيه**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لـ(أمسى)، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **يكون**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى (الكرب)، **وراءه**: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(فرج)، والهاء: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة، **فرج**: مبتدأ مؤخر، **قريب**: نعت مرفوع، **وجملة المبتدأ والخبر** في محل نصب خبر لـ(يكون)، **وجملة (يكون) مع معموليها** في محل نصب خبر لـ(عسى).

الشاهد فيه: قوله: «عسى.. يكون وراءه...» فقد وقع خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» المصدرية، وهو قليل، وقد أعربنا اسم (يكون) ضميراً مستتراً؛ لأنه يشترط في فعل جملة الخبر أن يرفع ضمير الاسم، ويجوز في (عسى) خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم.

لَـهُ كُـلَّ يـومٍ فـي خَلِيقَتِـهِ أَمْـرُ[1]

وأما «كاد» فذكر المصنّف أنّها عكس «عسى»، فيكون **الكثير** في خبرها أن يتجرّد من «أن»، ويقلّ اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيون من أنّ اقتران خبرها بـ«أن» مخصوص بالشعر.

فمن تجريده من «أن» قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[2].

---

(١) البيت لا يُعرف قائله، وقد ذكر له الخضري في حاشيته سابقين ولاحقاً.

المعنى: اصطبر للضيق، فلعل الله يأتي بالفرج، فإن له سبحانه في خلقه قضاءً وتدبيراً في كل حين.

الإعراب: **عسى**: فعل ماض ناقص للرجاء، **فرج**: اسمه مرفوع، **يأتي**: فعل مضارع مرفوع الضمة المقدرة للثقل، **به**: الباء: حرف جر متعلق بـ(يأتي)، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍ بالباء، **الله**: اسم الجلالة فاعل (يأتي) مرفوع، **والجملة** في محل نصب خبر لـ(عسى)، **إنه**: إن: حرف مشبه بالفعل، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر،= =والهاء: اسم (إن) ضمير متصل في محل نصب، **له**: اللام حرف جر متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(أمر)، **والهاء**: ضمير متصل في محل جر باللام، **كلّ**: ظرف زمان متعلق بما تعلق به سابقه، **يوم**: مضاف إليه، **في**: حرف جر متعلق بمحذوف حال من (أمر)، **خليقته**: خليقة: مجرور بـ(في)، **والهاء** في محل جرٍّ بالإضافة، **أمرٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **وجملة المبتدأ والخبر**: (له كل يوم في خليقته أمر): في محل رفع خبر لـ(إن).

الشاهد فيه: قوله: «عسى فرج يأتي به الله» فقد جاء خبر (عسى) جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» المصدرية، والتجرد قليل.

(٢) قال تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة ٧٠ و٧١)

﴿كَادُواْ﴾ فعل ماض ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع اسم (كاد)، ﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعل، والجملة: خبر (كاد) في محل نصب.

وقال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[1].

ومن اقترانه بـ«أن» قوله ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصلِّيَ العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»، وقوله:

٨٩- كَادَتِ النّفْسُ أَنْ تَفيضَ عَلَيْهِ
إذْ غَـدَا حَشْـوَ رَيطَـةٍ وَبُـرودِ[2]

✦ ✦ ✦

وَكَـ(عَسىَ): «حَـرَى»، ولكِـنْ جُعِـلاَ
خَبَرُهـا حَتْمـاً بـ«أَنْ» مُتّصِـلا[1]

والشاهد: تجرد الفعل من «أن»، وهو الأكثر في خبر (كاد).

(١) قال تعالى: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ....﴾ (التوبة ١١٨)،=

=والشاهد: تجرد الفعل المضارع في خبر «كاد» وهو ﴿يَزِيغُ﴾ من «أن»، وهو الغالب فيه.

(٢) البيت لمحمد بن مناذر في الرثاء، **تفيض**: تخرج من الجسد، **غدا**: صار، **الرَيْطة**: (بفتح الراء وسكون الياء): الملاءة إذا كانت شقة واحدة، **برود**: جمع برد، وهو نوع من الثياب، والمقصود بهما الكفن.

المعنى: كاد الموت يعتريني حين أدرج هذا الميت في أكفانه.

الإعراب: **كادت**: كاد: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، **النفس**: اسم (كاد) مرفوع، **أن**: حرف مصدري ونصب، **تفيض**: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، والفاعل (هي) يعود إلى (النفس)، **عليه**: على: حرف جر متعلق بـ(تفيض)، والهاء في محل جرٍّ بـ(على)، **إذ**: ظرف لاستغراق الزمن متعلق بـ(تفيض)، **غدا**: فعل ماض ناقص (بمعنى: صار) مبني على الفتح المقدر للتعذر، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **حشو**: خبر (غدا) منصوب، **ريطة**: مضاف إليه، **وبرود**: معطوف على (ريطة) بالواو، **أن تفيض عليه**: في محل نصب خبر لـ(كاد)، **وجملة**: (**غَدَا حشو ريطة**): في محل جرٍ بالإضافة.

الشاهد فيه: قوله: «أن تفيض» فقد اقترن خبر (كاد) بـ(أن) المصدرية، وهو قليل.

وَأَلْزَمُوا «اخْلَوْلَقَ» «أنْ» مثلَ «حَرَى»

وبعـد «أَوْشَـكَ» انتفـا «أَنْ» نَـزَرا[٢]

يعني: أن «حَرَى» مثلُ «عسى» في الدلالة على رجاء الفعل، لكن **يجب** اقتران خبرها بـ«أن»؛ نحو: «حَرَى زَيْدٌ أن يَقوم»، ولم يُجَرَّد خبرها من «أن» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «اخلولق» تلزم «أن» خبرها؛ نحو: «اخْلَوْلَقَتِ السّمَاءِ أن تُمطر»، وهو من أمثلة سيبويه.

وأمّا «أوشك» **فالكثير** اقتران خبرها بـ«أنْ»، ويقلُّ حذفها منه، فمن اقترانه بها قوله:

٩٠- وَلَو سُئِلَ النّاسُ الترابَ لأوشَكُوا

-إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أن يَملُّوا ويَمْنَعُوا[٣]

---

(١) **وكعسى**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (حرى)، **جعل**: فعل ماض مبني للمجهول، **خبرها**: خبر: نائب فاعل، وهو المفعول الأول، **ومتصلاً**:=

= المفعول الثاني، **حتماً**: مفعول مطلق منصوب، (الأصل: متصلاً اتصالاً حتماً بأن ثَمَّ حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه).

(٢) **ألزموا**: فعل ماض مبنيّ على الضم لاتصاله بواو الجماعة، **والواو**: في محل رفع فاعلٌ، **اخلولق وأن** (قصد لفظهما): مفعولان لـ(ألزم)، **مثل**: حال من لفظ (اخلولق)، **بعد**: ظرف متعلق بـ(نزرا)، **انفا**: مبتدأ، **أن**: قصد لفظه مضاف إليه، **نزرا**: مع الفاعل المستتر في محل رفع خبر للمبتدأ: (انتفا).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

المعنى: إن النفس مولعة بالشح فلو سئل الناس بذل التراب لأوشكوا أن يملوا السؤال فيمنعوا التراب.

الإعراب: **لو**: حرف امتناع لامتناع (أداة شرط غير جازمة)، **سئل**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، **الناس**: نائب فاعل، **التراب**: مفعول به ثانٍ منصوب، **لأوشكوا**: **اللام**:= =واقعة في جواب (لو)،

ومن تجرده منها قوله:

٩١- يُوشِــكُ مَــنْ فَــرَّ مِــنْ مَنِيّتِـهِ

فــي بَعْــضِ غِرّاتِــهِ يُوافِقُهَــا[١]

وَمِثْلُ «كَـادَ» فـي الأصَـحِّ «كَرَبَـا»

وَتَـرْكُ «أَن» مَـعْ ذِي الشُـروع وَجبـا[١]

أوشك: فعل ماض ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، **والواو**: في محل رفع اسم (أوشك)، **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بجواب الشرط المحذوف دلّ عليه ما قبله، **قيل**: فعل ماض مبنيّ للمجهول، **هاتوا**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، **والواو**: في محل رفع فاعل، **والجملة** في محل رفع نائب فاعل لـ(قيل)، **وجملة (قيل هاتوا)**: في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملتا الشرط والجواب** المحذوف معترضتان بين (أوشك) وخبرها لا محل لهما من الإعراب، **أن**: حرف ناصب، **يملوا**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل في محل رفع، **ويمنعوا**: الواو: حرف عطف، يمنعوا: معطوف على (يملوا) يعرب مثله، **أن يملوا**: في محل نصب خبر (أوشك)، **وجملة (أوشك) مع معموليه**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه: قوله: (لأوشكوا أن يملوا)، فقد اقترن خبر (أوشك) بـ(أن) وهو كثير.

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت. المنية: الموت، غراته: جمع غِرة، وهي الغفلة، يوافقها: يصادفها.

المعنى: من فرّ بنفسه طلباً للنجاة من الموت يوشك أن يلقى منيته من حيث لا يدري.

الإعراب: **يوشك**: فعل مضارع ناقص، **مَنْ**: اسم موصول في محل رفع اسم (يوشك)، **فرّ**: فعل ماض، والفاعل: هو، يعود إلى «من»، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **من**: حرف جر متعلق بـ(فر)، **منيته**: منية: مجرور بِـ(من) وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، **في بعض**: جار ومجرور متعلق بـ(يوافقها)، **غرته**: غرات: مضاف إليه، والهاء في محل جر= بالإضافة، **يوافقها**: يوافق: فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى (من)، و(**ها**): في محل نصبٍ مفعولٌ به، **والجملة** في محل نصب خبر لـ(يوشك).

الشاهد فيه: قوله (يوافقها)، فقد جاء خبر (يوشك) مجرداً من «أن»، وهو قليل.

ك: «أنْشَأ السائقُ يَحْدُو» وَ«طَفِقْ»

كَذَا «جَعَلْتُ، وأخَذْتُ، وَعَلِقْ»[2]

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا تجرّد خبرها من «أَنْ»، وزعم المصنّف أن الأصحّ خلافه، وهو أنها مثل «كاد»، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن»، ويقلّ اقترانه بها، فمن تجريده قوله:

٩٢- كَرَب القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الوُشاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[3]

وسُمِع من اقترانِهِ بها قوله:

---

(١) **مثل**: خبر مقدم، **كرب** (قصد لفظه): مبتدأ مؤخر، **ترك**: مبتدأ، **مع**: ظرف مكان متعلق بـ(وجبا)، **ذي**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **الشروع**: مضاف إليه، **وجبا**: فعل ماض، والألف للإطلاق، **والفاعل**: هو، **والجملة** في محل رفع خبر للمبتدأ (ترك).

(٢) **أنشأ**: فعل ماض ناقص، **السائق**: اسمه مرفوع، **جملة (يحدو) مع الفاعل المستتر**: في محل نصب خبر لـ(أنشأ)، **كذا**: الكاف: حرف جر متعلق بمحذوف خبر مقدم، وذا: اسم إشارة في محل جرٍّ بالكاف، **جعلت** (قصد لفظه): مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الآخر منع من ظهورها حركة البناء الأصليّ.

(٣) البيت لكلحبة اليربوعي، وقيل: لرجل من طيء. الجوى: شدة الوجد.=

= **المعنى**: كاد قلبي يذوب حزناً ولوعةً حين حمل إليَّ الواشون المفسدون غضبة هِندٍ عليَّ.

الإعراب: **كرب**: فعل ماض ناقص، **القلب**: اسمه مرفوع، **من**: حرف جر متعلق بـ(يذوب)، **جوى**: مجرور بـ(من) بالكسرة المقدرة للتعذر وهو مضاف، **والهاء**: مضاف إليه في محل جر، **يذوب**: فعل مضارع، **والفاعل**: ضمير مستتر تقديره: هو، يعود إلى (القلب)، **والجملة** في محل نصب خبر لـ(كرب)، **حين**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(يذوب)، **قال**: فعل ماض، **الوشاة**: فاعل، **هند**: مبتدأ، **غضوب**: خبر، **والجملة** في محل نصبٍ مقولٌ للقول، **وجملة** (قال الوشاة): في محل جر بإضافة الظرف إليها.

الشاهد فيه: قوله: (كرب القلب يذوب) فقد جاء خبر (كرب) الناقصة جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن»، وهو الكثير فيه على رأي أكثر النحاة.

٩٣- سَقَاها ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَـدْ كَرَبَـتْ أَعْنَاقُهَـا أنْ تَقَطّعَـا[(١)]

والمشهور في «كَرَب» فتح الراء، ونُقِل كسرُها أيضاً.

ومعنى قوله: «وتركُ «أنْ» مع ذي الشروع وجبا»: أنَّ ما دلّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ«أن»؛ لما بينه وبين «أنْ» من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال و«أنْ» للاستقبال، وذلك نحو: «أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو، وطَفِقَ زَيْدٌ يدعو، وجَعَلَ يَتَكَلّم، وَأَخَذَ يَنْظِمُ، وَعَلِقَ يَفْعَل كذا»[(٢)].

---

(١) البيت لأبي زيد الأسلمي يهجو إبراهيم بن هشام وقومه. **سقاها**: الضمير عائد على العروق في بيت سابق، وهي عروق القوم، **الأحلام**: العقول، **سَجْلاً**: دلوا عظيمة.

المعنى: لقد أسعف أصحابُ العقول من بني مروان هؤلاء الناس بالعطاء الوفير بعد أن كادت أعناقهم تدقّ لشدة ما مسّهم مِنَ الفاقة والضيق.

الإعراب: **سقاها**: سقى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، و(ها): ضمير متصل في محل نصبٍ مفعولٌ أول، **ذوو**: فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، **الأحلام**: مضاف إليه مجرور، **سجلاً**: مفعول به ثان، **على الظما**: **على**: حرف جر متعلق بـ(سقى)، **الظما**: اسم مجرور بـ(على)= =بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لأجل الشعر، **وقد**: الواو: حالية، قد: حرف تحقيق، **كربت**: كرب: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، **أعناقها**: أعناق: اسم (كرب) مرفوع، و(ها): في محل جرٍّ بالإضافة، **أن**: حرف مصدري ونصب، **تقطعا**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى (الأعناق)، **وأن تقطعا**: في محل نصب خبر (كرب)، **وجملة (كرب) مع معموليها** في محل نصب على الحال.

الشاهد فيه: قوله: «كرب أعناقها أن تقطعا» فقد ورد خبر (كرب) الناقصة مقترناً بـ(أن) المصدرية، وهو قليل.

(٢) مجمل ما مرّ أن هذه الأفعال بالنسبة لاقتران خبرها بـ(أن) المصدرية أربعة أقسام:

١- ما يجب اقترانه؛ وهو: حرى، واخلولق.

✦ ✦ ✦

ما يتصرف من هذه الأفعال:

واسْــتَعْمَلُوا مُضَــارِعاً لـــِ«أوْشَــكَا

وَكَـادَ» لاَ غَيْــرُ، وَزَادُوا «مُوشِــكا»

أفعال هذا لباب لا تتصرف إلا: «كاد، وأوشك»، فإنه قد استعمل منها المضارع؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[1]، وقول الشاعر:

يوشِــكُ مَــنْ فَــرَّ مِــنْ مَنِيَّتِــهِ[2] ....

وزعم الأصمعيّ أنه لم يستعمل «يوشك» إلا بلفظ المضارع، ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي، وليس بجيّد، بل قد حَكَى الخليل استعمالَ الماضي، وقد ورد في الشعر كقوله:

وَلَـوْ سُـئِلَ النـاسُ التُّـرابَ لأوْشَـكُوا

-إذا قِيل هَاتُوا- أن يملُّوا ويمنعُوا[3]

نعم الكثير فيها استعمال المضارع، وقلَّ استعمال الماضي.

٢- ما يجب تجرده؛ وهو أفعال الشروع؛ لأن (أنْ) المصدرية تصرف معنى الفعل للاستقبال، وهو يناقض الشروع.

٣- ما يغلب اقترانه بـ(أن)؛ وهو: عسى وأوشك.

٤- ما يغلب تجرده منها؛ وهو: كاد وكرب.

(١) قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ (الحج ٧٢).

(٢) سبق الشاهد برقم (٩١).

(٣) سبق برقم (٩٠).

وقول المصنف: «وزادوا موشكا» معناه: أنه قد ورد أيضاً استعمال اسم للفاعل من «أوشك»؛ كقوله:

٩٤- فَمُوشِكةٌ أرضُنَا أن تَعُود
خِلافَ الأنيسِ وُحُوشاً يَبَابا[١]

وقد يشعر تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لا يستعمل اسم الفاعل من «كاد» وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله:

٩٥- أَمُوتُ أسىً يَوْمَ الرِّجامِ وإنّني
يقيناً لَرَهْنٌ بِالذي أنَا كائِدُ[٢]

---

(١) البيت لأبي سهم الهذلي، خلاف: أي: بَعْد الأنس بسُكَّانها، **وَحوشاً**: ضبطت بفتح الواو، ومعناها: متوحشة، وبضم الواو؛ فهي جمع وَحْش، يقال: أرض وحش إن كانت خالية، أو ترتفع فيها الوحوش، **يباباً**: خراباً.=

= **المعنى**: إن أرضنا لتوشك أن تصبح موحشة خراباً بعد أن تصدع شمل أهلها وتفرق عنها سكانها.

الإعراب: **موشكة**: خبر مقدم لـ(أرضنا)، وفيه ضمير مستتر تقديره: هي اسم لـ(موشكة) عائد إلى (أرض) المتأخرة لفظاً المتقدمة رتبة، **أرضنا**: أرض: مبتدأ مؤخر، و(نا): في محل جرٍّ بالإضافة، **أن**: حرف ناصب، **تعود**: فعل مضارع ناقص (بمعنى: تصير)، منصوب بـ(أن)، واسمه ضمير مستتر تقديره: هي، **والجملة** في محل نصب خبر (موشكة)، **خلاف**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(وحوشاً)، **الأنيس**: مضاف إليه، **وحوشاً**: خبر (تعود) منصوب، **يباباً**: خبر ثان منصوب، (أو: تعود: فعل تام، وخلاف: متعلق به، **ووحوشاً**: حال، **ويباباً**: حال ثانية أو صفة).

الشاهد فيه: قوله: «موشكة... أن تعود» فقد جاء اسم الفاعل من (أوشك) عاملاً عمل فعله.

(٢) البيت لكثُيِّر بن عبد الرحمن، **أسىً**: حزناً، **الرجام**: اسم موضع جرت فيه معركة.

المعنى: كدت أهلك لوعةً وحزناً في يوم الرجام، وإنني رهين حتماً لقاء ما كدت ألقاه في ذلك اليوم.

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب.

وأفهم كلام المصنف أن غير «كاد وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل، وحكى غيره خلاف ذلك، فحكى صاحب «الإنصاف» استعمال المضارع واسم الفاعل من «عَسَى»، قالوا: «عَسى يَعْسَى فهو عاسٍ»، وحكى الجوهري مضارع «طفق»، وحكى الكسائي مضارع «جعل».

ما تختص به عسى واخلولق وأوشك:

بَعْدَ «عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكْ» قَدْ يَرِدْ

غِنىً بِـ«أَنْ يَفْعَلَ» عن ثَانٍ فُقِدْ[1]

اختصّت «عسى واخلولق وأوشك» بأنها تستعمل ناقصةً وتامة.

الإعراب: أموت: فعل مضارع، **والفاعل**: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **أسىً**: مفعول لأجله منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، **يوم**: ظرف زمان معلق بـ(أموت)، **الرجام**: مضاف إليه، **وإنني**: الواو: حالية، إنَّ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، **والنون**: للوقية، **والياء**: في محل نصب اسم (إنّ)، **لرهن**: اللام: ابتدائية (مزحلقة)، **رهن**: خبر (إن) مرفوع، **بالذي**: الباء حرف= =جر متعلق بـ(رهن)، الذي: اسم موصول في محل جرٍّ بالباء، **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **كائد**: خبر المبتدأ (أنا) مرفوع، وهو اسم فاعل من (كاد) يعمل عمل فعله، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره: أنا، وخبره محذوف تقديره: كائد أنا ألقاه، **وجملة** (أنا كائد...) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **وجملة (إنّ) مع معموليها**: في محل نصب على الحال من فاعل: (أموت).

الشاهد فيه: قوله: (كائد)، فقد استعمل اسم الفاعل من (كاد)، وقال بعضهم: الرواية «كابد»، فلا شاهد فيها.

(١) **غنى**: فاعل (يرد)، **الباء**: حرف جر متعلق بـ(غنىً)، **أن يفعل** (قصد اللفظ): مجرور بالباء، **عن**: حرف جر متعلق بـ(غنى)، **ثانٍ**: مجرور بـ(عن) بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **جملة (فقد)** مع نائب الفاعل المستتر في محل جرٍ صفة لـ(ثان).

فأما الناقصة فقد سبق ذكرها.

وأما التامة فهي المسندة إلى «أنْ» والفعل؛ نحو: «عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل»، فـ«أن» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولق، وأوشك»، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد «أنْ» اسمٌ ظاهرٌ يَصِحُّ رَفْعُه به، فإن وَلِيَه نحو: «عسى أن يقوم زيد» فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنّه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أن»، فـ«أن» وما بعدها فاعل لـ(عسى)، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرّد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين، وتجويز وجهٍ آخر؛ وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أن»[1] مرفوعاً بـ«عسى» اسماً لها، و«أن» والفعل في موضع نصب بـ(عسى)، وتقدّم على الاسم، والفعل الذي بعد «أن» فعله ضمير يعود على فاعل «عسى»، وجاز عَودُهُ عليه -وإن تأخّر- لأنّه مقدّم في النيّة.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على مذهب غير الشلوبين: «عَسَى أن يَقُوما الزيدان، وعَسَى أن يقوموا الزيدون، وعلى أن يقمن الهندات»[2]، فتأتي بضميرٍ في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ«عسى»، وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول: «عَسَى أن يقوم الزيدان، وعسَى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهنداتُ»[3]، فلا تأتي في الفعل بضمير؛ لأنه رفع الظاهر الذي بعده.

أحكام خاصة بـ«عسى»:

---

(١) أي: زيد.

(٢) (عسى) في هذه الأمثلة ناقصة، والاسم المتأخر اسمها، و(أن) وما بعدها في محل نصب خبرها.

(٣) (عسى) في هذه الأمثلة تامّة، والاسم المتأخر فاعل لـ(يقوم)، و(أن) وما بعدها فاعل لـ(عسى).

وَجَـرِّدَنْ «عَسَـى»، أَوْ ارْفَـعْ مُضْـمَرَا

بِهـا إِذَا اســمٌ قَبْلَهَــا قــد ذُكِـرَا[1]

اختصت «عسى»[2] من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذ تقدّم عليها اسم:

(أ) جاز أنْ يُضْمَرَ فيها ضميرٌ يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم[3].

(ب) وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز[4].

وذلك نحو: «زَيْدٌ عَسَى أن يقوم»، فعلى لغة تميم يكون في «عَسَى» ضمير مستتر يعود على «زيد»، و«أن يقوم» في موضع نصبٍ بـ«عسى»، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى»، و«أن يقوم»: في موضع رفع بـ«عسى».

---

(١) **جردن**: فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، **عسى** (قصد اللفظ): مفعول به، **إذا**: ظرف تضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف دل عليه ما قبله، **اسم**: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، **قبلها**: قبل ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل المحذوف، و(ها): مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، **قد**: حرف تحقيق، **ذكرا**: فعل ماض مبنيّ للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **وجملة (ذكر اسم قبلها)**: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) الظرفية إليها، **وجملة (قد ذكرا)**: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

(٢) بعض النحاة –ومنهم الأشموني وابن هشام– يرون هذا الحكم عاماً في (عسى واخلولق وأوشك).

(٣) أي: هي على لغة تميم ناقصة؛ نحو: «زيد عسى أن يقوم»، واسمها الضمير المستتر، و(أن يقوم): خبرها، وجملتها مع معموليها في محل رفع خبر للمبتدأ (زيد).

(٤) أي: هي على لغة الحجاز تامة، و(أن يقوم): في محل رفع فاعل لها، والجملة خبر لـ(زيد) في محل رفع.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على لغة تميم: «هند عست أن تقوم، والزيدان عَسَيا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندانِ عسيا أن تقوما، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ»، وتقول على لغة الحجاز: «هِندٌ عسى أن تَقُومَ، والزَّيْدَانِ عَسَى أن يقوما، والزيدُونَ عَسَى أن يقُوموا، والهندانِ عسى أن تقوما، والهِنْداتُ عَسَى أن يَقُمْنَ»[1].

وأما غير «عَسَى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فتقول: «الزيدان جعلا يَنْظِمَانِ»، ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقول: «الزيدان جعل ينظمان»؛ كما تقول: «الزَّيْدَان عَسَى أن يقوما».

✦ ✦ ✦

والفتحَ والكسْرَ أَجِزْ في «السِّين» مِنْ

نحو «عَسَيْت» وانتِقَا الفتح زُكِنْ

إذا اتصل بـ«عسى» ضميرٌ موضوع للرفع، وهو المتكلم؛ نحو: «عسيتُ»، أو لمخاطَبٍ؛ نحو: «عسيتَ وعسيتِ، وعسيتُما، وعسيتُم، وعسيتُنَّ»، أو لغائباتٍ؛

---

(١) عدم الإضمار باعتبارها تامة هو الأفصح، وقد جاء القرآن به في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ (الحجرات: ١١) وملخص ما ذكر في (عسى واخلولق وأوشك) أن **لها ثلاث حالات**:

الأولى: تعيّن النقصان في مثل قولنا: عسى زيد أن يقوم.

الثانية: تعين التمام حين تسند إلى «أن والفعل» مستغنية عن الخبر؛ مثل: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢١٦).

الثالثة: جواز الوجهين، وذلك إذا تقدم عليها وعلى (أن والفعل) أو تأخر عنها وعن (أن والفعل) اسمٌ يصح إسناد الفعل إليه؛ مثل: زيد عسى أن يقوم، أو عسى أن يقوم زيد.

نحو: «عسيْنَ»؛ جازَ كسر سينها وفتحُها، والفتحُ أشهر، وقرأ نافع: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ ﴾[1] بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.

✦ ✦ ✦

(١) سورة (محمد ٢٢) والآية بتمامها: ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴾.

أسئلة ومناقشة

١- عَدِّدْ أفعال المقاربة، واذكر معانيها، وأقسامها بالنسبة لهذه المعاني، وعَلِّلْ لِمَ سميت أفعال مقاربة مع أنها تأتي للمقاربة وغيرها؟ ثم مثِّل لكل فِعل بمثال:

٢- لماذا خَصَّ النحاة (كاد) وأخواتها بباب مستقل مع أنها تعمل عمل (كان)؟ هل من فرق بينهم؟ وضح ذلك بالمثال.

٣- بيِّن حكم هذه الأفعال من حيث التصرف وعدمه مع التمثيل.

٤- ما عملُ هذه الأفعال في المبتدأ والخبر؟ وما شروط خبرها؟ مثِّل.

٥- قال النحاة: «خبر هذه الأفعال إما أن يقترن بـ(أَنِ) المصدرية وجوباً أو جوازاً أو يمتنع»، اشرح هذا القول بالتفصيل ممثلاً ومستشهداً حيث أمكنك.

٦- تستعمل كُلٌّ من: (عسى وأوشك واخلولق) ناقصةً أحياناً وتامة أحياناً أخرى، فمتى يكون ذلك؟ وضِّح ما تقوله بالأمثلة.

٧- اذكر ما تمتاز به (عسى) عن بقية أفعال هذا الباب، ومثل لما تقول.

٨- علامَ يستشهد النحاة بما يأتي في هذا الباب؟ اشرح ووضِّح:

﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[1].

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[2].

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3].

- إذا المجــدُ الرفيــع تواكلَتْــه

(١) آية ٤٠ سورة النور.

(٢) آية ٣٥ سورة النور.

(٣) آية ٢١٦ سورة البقرة.

بُنـــاةُ السُّـــوء أوشـــك أن يضـــيعا

– أراك عَلِقــت تظلــمُ مَــن أَجَرْنــا

وظلـــمُ الجـــار إذلالُ المجيـــر

– فإنَّـــك موشـــكٌ ألا تراهـــا

وتعـــدو دون غاضـــرةَ العـــوادي

– وماذا عسى الحجاجُ يبلغ جهدهُ

إذا نحـــن جاوزنـــا حفيـــرَ زيـــادِ

✦ ✦ ✦

تمرينات

١- حَدِّثْ عن (محمد وفاطمة) ومثنييهما وجمعهما في المثالين الآتيين، على تقدير خُلوِّ (أوشك) من الضمير وتحمّلها له:

(فاطمةٌ أوشكت أن تفوز بالنجاح، أوشك أن يفوز محمد).

٢- قال ابن زيدون:

يكاد حين تناجيكم ضمائرُنا يقضي علينا الأسى لولا تأسِّينا

(أ) أعرب البيت مبيناً ما تحتمله كلمة «الأسى» من إعراب.

(ب) هل ترى في البيت شاهداً نحوياً يمكن أن يُستشهد به على شيء مما درسته؟ بيِّن ذلك.

٣- هاتِ لكلٍّ من الأحوال الآتية جملتين مفيدتين مع بيان السبب:

(أ) خبر من أخبار هذه الأفعال يغلب اقترانه بِـ(أنْ) المصدرية.

(ب) خبر يجب اقترانه بها.

(ج) خبر يترجح تجرده منها.

(د) خبر يمتنع اقترانه بها مع بيان السبب.

٤- بيِّن الوجوه الممكنة في إعراب الجملة الآتية:

(يوشك أن يقع الظالم في شرِّ عمله).

٥- (المجِدُّ عسى أن ينجح، عسى أنْ تفوز الطالبة).

اجعل الجملتين السابقتين للمثنى والجمع مقدِّراً خلوَّ (عسى) من الضمير مرة وتحملها له مرة أخرى.

٦- أعرب قول الله عز وجل: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[1] و﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[2].

٧- اشرح البيت الآتي وأعرب ما تحته خط:

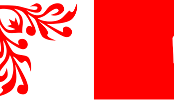
إذا غيَّـر النـأيُ المحبِّـين لـم يكـد
رسيسُ[3] الهوى من حب ميّةَ يبرحُ

✦ ✦ ✦

(١) آية ١٢١ سورة طه.

(٢) آية ٨ سورة الإسراء.

(٣) **رسيس الهوى**: أصله وأساسه.

 «إن» وأخواتها 

لــ: «إنّ، أَنَّ، لَيْــتَ، لكــنّ، لَعَــل
كَأَنَّ» عَكْسُ ما لـ«كانَ» مِنْ عَمَل[(١)]

كــــ: «إنَّ زَيْـــــداً عَـــــالِمٌ بِــــأنِّي
كُــفْء، ولَكِــنَّ ابنَــهُ ذُو ضِــغْنِ[(٢)]

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلّ)، وعَدَّها سيبويه خمسةً، فأسقط «أنَّ» المفتوحة؛ لأن أصلها «إنّ» المكسورة؛ كما سيأتي[(٣)].

معانيها:

ومعنى «إنَّ، وأنَّ»: التوكيد، ومعنى «كأنَّ»: التشبيه، و«لكنَّ»: للاستدراك، و«ليتَ»: للتمني، و«لعلَّ»: للترجِّي والإشفاق.

---

(١) **لإن**: اللام: حرف جر متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (عكس)، **إن** (قصد اللفظ): مجرور باللام، وما بعده معطوف عليه بعاطف مقدّر، **عكس**: مبتدأ مؤخر، **ما**: اسم موصول في محل جرٍ بالإضافة، **لكان**: جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ما استقر لكان، **من عمل**: جار ومجرور متعلق بـ(استقر).

(٢) **إن**: حرف مشبه بالفعل، **زيداً**: اسمه منصوب، **عالم**: خبره مرفوع، **الباء**: حرف جر متعلق بـ(عالم)، **بأني**: أن: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمها في محل نصب، **كفء**: خبر، والمصدر المؤول مجرور بالباء، **لكن**: حرف مشبه بالفعل، **ابنه**: ابن: اسم (لكن) منصوب، والهاء: مضاف إليه في محل جرٍّ، **ذو**: خبر مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **ضغن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(٣) وزاد عليها بعضهم «عسى» إذا اتصلت بها ضمائر النصب؛ مثل: عساه يأتي.

والفرق بين الترجّي والتمني: أن التمني يكون في الممكن؛ نحو: «ليت زَيْداً قائم»، وفي غير الممكن؛ نحو: «ليتَ الشباب يعود يوماً»، وأنَّ الترجّي لا يكون إلا في الممكن، فلا تقول: «لعلَّ الشبابَ يعود».

والفرق بين الترجّي والإشفاقِ: أن الترجّي يكون في المحبوب؛ نحو: «لَعَلَّ اللهَ يرحَمُنا»، والإشفاق في المكروه؛ نحو: «لَعلَّ العدوَّ يقدم».

عملها:

وهذه الحروف[1] تعمل عكس عمل «كان»، فتنصب الاسم وترفع الخبر؛ نحو: «إنّ زيداً قائم»، فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيّون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول «إنّ»، وهو خبر المبتدأ.

تقديم الخبر:

وَرَاعِ ذَا الترتيبَ إلاَّ في الذي

كـ:«لَيْتَ فيها –أوْ هُنَا– غَيْرَ البَذِي»[2]

---

(١) سميت هذه الحروف مشبهة بالفعل؛ أي: الفعل الماضي، **ووجه الشبه**: أنها مكوَّنة من ثلاثة أحرف فأكثر، وأنها مبنية على الفتح، وأنها تضمنت معنى الفعل الماضي: أكَّدت، استدركت...، وعملت النصب والرفع؛ لأنها أشبهت (كان) في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، وعُكس عملها؛ ليحصل الفرق بينها وبين (كان).

(٢) **راعِ**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، **والفاعل**: أنت؛ **ذا**: اسم إشارة في محل نصب مفعول به، **الترتيب**: بدل من اسم الإشارة، **إلا**: أداة استثناء، **في الذي**: **في**: حرف جر، **الذي**: اسم موصول في محل جرٍّ بـ(في)، والجار والمجرور وقعا موقع المستثنى في محل نصب، **والتقدير**: وراعِ ذا الترتيب في كل تركيب إلا= = في الذي... **كليت**: **الكاف**: حرف جر متعلق بمحذوف صلة الموصول، والتقدير: استقر كليت، **ليت** (قصد لفظه): مجرور بالكاف، **فيها**: جار

أي: يلزَم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنه لا يلزم تقديمه، **وتحت هذا قسمان:**

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: «لَيْتَ فيها غيرَ البَذِي»، أو «ليت هنا غيرَ البَذِي»؛ أي: الوَقِح، فيجوز تقديم «فيها وهنا» على (غير) وتأخيرهما عنها.

والثاني: أنّه يجب تقديمه؛ نحو: «ليتَ في الدارِ صاحبَها»، فلا يجوز تأخير «في الدار»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

تقديم معمول الخبر:

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور؛ نحو: «إنَّ زيداً آكِلٌ طَعَامَك»[1]، فلا يجوز: «إنَّ طَعَامَكَ زَيْداً آكِلُ»، وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ نحو: «إنّ زيداً واثقٌ بك»، أو «جالسٌ عندك»، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول: «إنّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ»، أو «إنّ عِنْدَكَ زيداً جالِسٌ»، وأجازه بعضهم، وجعل منه قوله:

٩٦- فَلا تَلْحَنِي فيها فَإنَّ بِحُبّها
أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه[2]

وبجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(ليت)، **أو**: حرف عطف، **هنا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلق بخبر (ليت)، **غير**: اسم (ليت) مؤخر، **البذي**: مضاف إليه.

(١) **طعامك**: طعام: مفعول به لاسم الفاعل (آكل) منصوب، **والكاف**: في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) البيت من شواهد سيبويه التي لم تنسب. **تلحني**: تلمني، **جم**: كثير، **بلابله**: وساوسه وأحزانه.

وهَمْــزَ «إنَّ» افــتَحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ
مَسَــدَّها، وَفــي سِــوَى ذَاكَ اكسِــرِ

«إنّ» لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الأمرين:

١- وجوب فتح الهمزة:

فيجب فتحها إذا قُدّرت بمصدر:

(أ) كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل؛ نحو: «يعجبني أنك قائم»؛ أي: قِيامُك[1].

المعنى: لا تلمني على ما تراه مني بشأن هذه المرأة، فلقد أصاب سهمُ حبها قلبي، فأغرقه بالوساوس والأحزان.

الإعراب: لا: ناهية جازمة، **تلحني**: تلح: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزه حذف حرف العلة، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنت، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصب مفعولٌ به، **فيها**: في: حرف جر متعلق بِ(تَلْحَ)، و(ها): ضمير متصل في محل جر بـ(في)، **فإن**: الفاء: تفيد التعليل، إن: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **بحبها**: الباء: حرف جرّ متعلق بـ(مصاب)، حب: مجرور بالباء، وهو مضاف، و(ها): مضاف إليه في محل جر، **أخاك**: أخا: اسم (إن) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **والكاف**: في محل جرٍّ بالإضافة، **مصاب**: خبر (إن) مرفوع، **القلب**: مضاف إليه، **جم**: خبر ثان، **بلابله**: فاعل لـ(جم) مرفوع، **والهاء**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة **وجملة (إن) مع معموليها**: استئنافية تعليلية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إن بحبها أخاك مصاب القلب»، فقد قدّم معمول الخبر وهو الجار والمجرور على اسم (إنّ) وهو (أخاك)، وهو جائز في رأي كثير من النحاة على رأسهم سيبويه.

(١) نقول: أنّ وما دخلت عليه أو أنّ مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل. وقد يكون المصدر نائب فاعل كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ (الجن: ١) أي:

(ب) أو منصوبِهِ؛ نحو: «عرفتُ أنك قائمٌ»؛ أي: قيامَك.

(ج) أو في موضع مجرور حرف؛ نحو: «عجبتُ مِنْ أنّك قَائِمٌ»؛ أيْ: مِنْ قيامِك[1].

وإنما قال: «لسدّ مصدرٍ مسدّها»، ولم يقل: لسدّ مفرد مسدّها؛ لأنه قد يسدّ المفرد ويجب كسرها؛ نحو: «ظننت زيداً إنّه قائم»، فهذه يجب كسرها وإنْ سدّ مسدّها مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تقدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصحّ: «ظننت زيداً قيامَه».

٢- وجوب كسر الهمزة:

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها، بل تكسر وجوباً أو جوازاً على ما سنبيّن، وتحت هذا قسمان: أحدهما وجوب الكسر، والثاني جواز الفتح والكسر.

أوحي إليّ استماعُ نفر، وقد يكون المصدر المؤول مرفوعاً بالابتداء كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ (فصلت: ٣٩) التقدير: رؤية الأرض خاشعة كائنة من آياته.

(١) وقد يكون جرّ المصدر بالإضافة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ (الذاريات: ٢٣)؛ أي: مثل نطقكم.

كما يجب فتح همزتها إن كانت مؤولة بمصدر معطوف على مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (البقرة: ٤٧) أي: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم.

أو كانت مؤولة بمصدر بدل من مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ (الأنفال: ٧)، فـ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ في تأويل مصدر بدل اشتمال من المفعول به ﴿إِحْدَى﴾، والتقدير: يعدكم الله إحدى الطائفتين كونَها لكم.

فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

فَاكسِرْ في الابْتِدا، وَفي بَدْءِ صِلَةْ

وَحَيْـــثُ «إن» لِيَمِــينٍ مُكْمِلَــةْ[1]

أَوْ حُكِيَتْ بـالقَوْلِ، أَوْ حَلّتْ مَحَلّ

حَـالٍ كـ: «زُرتُـهُ وإنـي ذو أمَـلْ»[2]

وَكَسَـــرُوا مِـــنْ بَعَــدِ فِعْــلٍ عُلّقَــا

بـاللامِ كـ: «اعْلَـمْ إنّـه لَـذو تُقَـى»[3]

فذكر أنّه **يجب الكسر في ستة مواضعْ:**

---

(١) **وحيث**: الواو: حرف عطف، **حيث**: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، متعلق بفعل محذوف، والتقدير: واكسر...، **والجملة** معطوفة على جملة (اكسر) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، **إن** (قصد لفظها): مبتدأ، **ليمين**: جار ومجرور متعلق بـ(مكملة)، **مكملة**: خبر للمبتدأ (إن)، **وجملة المبتدأ والخبر** في محل جرٍّ بإضافة (حيث) إليها.

(٢) **كزرته**: الكاف: حرف جر متعلق بـ(حلت)، والمجرور محذوف؛ تقديره: كقولك، **وجملة**: **(زرته)** في محل نصبٍ مقولٌ للقول، **وإني**: الواو: حالية، **إن**: حرف مشبه بالفعل، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، والياء: ضمير متصل في محل= =نصب اسم (إن)، **ذو**: خبر (إن) مرفوع بالواو؛ لأنَّهُ من الأسماء الستة، **أمل**: مضاف إليه مجرور، **وجملة (إن) مع معموليها** في محل نصب حال من التاء في (زرته).

(٣) **اعلم**: فعل أمر مبني على السكون، **والفاعل**: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **إنه**: إن: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء اسم (إن) في محل نصب، **لذو**: اللام ابتدائية (مزحلقة)، وهي التي علقت الفعل عن العمل في اللفظ، ذو: خبر (إن) مرفوع بالواو، **تقى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر، **وجملة (إن) مع معموليها** في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي (اعلم) المعلق عن العمل في اللفظ باللام.

الأوّل: إذا وقعت «إنّ» ابتداء؛ أي: في أوّل الكلام؛ نحو: «إن زيداً قائم»، ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء، فلا تقول: «أنك فاضل عندي»، بل يجب التأخير فتقول: «عندي أنك فاضل»، وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إنّ» صدرَ صلة؛ نحو: «جاء الذي إنّه قائم»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[1].

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام؛ نحو: «والله إنَّ زيداً لقائم»، وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة محكية بالقول؛ نحو: «قلتُ: إنَّ زيداً قائمٌ»، وقال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[1]، فإن لم تُحكَ به بل أُجرِيَ القولُ مُجْرَى الظن فُتحت؛ نحو: «أتَقول أَنَّ زيداً قائمٌ؟»[2] أي: أتَظُنُّ؟

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ (القصص ٧٦). ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ﴾: آتى: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ(نا) الدالة على الفاعل، و(نا): ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أوّل، ﴿مِنَ ٱلْكُنُوزِ﴾: جار ومجرور متعلق= =بآتيناه، ﴿مَآ﴾: اسم موصول في محل نصبٍ مفعولٌ ثان لـ(آتى)، ﴿إِنَّ﴾: حرف مشبه بالفعل، ﴿مَفَاتِحَهُۥ﴾: مفاتح: اسم إن منصوب، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة، ﴿لَتَنُوٓأُ﴾: اللام مزحلقة، تنوء: فعل مضارع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هي، **والجملة** في محل رفع خبر لـ﴿إِنَّ﴾، و﴿إِنَّ﴾ مع معموليها صلة الموصول لا محل له من الإعراب. **والشاهد في الآية** كسر همزة ﴿إِنَّ﴾ لوقوعها في صدر جملة الصلة، كما أن لام الابتداء في الخبر توجب كسر الهمزة أيضاً.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال؛ كقوله: «زُرتُه وإني ذو أملٍ»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[3]، وقول الشاعر:

٩٧- مَا أَعْطَيَاني ولا سَأَلْتُهُمَا إلا وإنـي لَحـاجزي كَرَمـي[4]

السادس: أن تقع بعد فعل من أفعل القلوب وقد عُلّقَ[1] عنها باللام؛ نحو:

---

(١) من قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا﴾ (مريم ٣٠)، **والشاهد** كسر همزة ﴿إِنَّ﴾؛ لأنها وقعت صدر جملة مقول القول.

(٢) (أن) مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب سدّ مسدّ مفعولي (تقول) الذي بمعنى: تظن.

(٣) سورة الأنفال (٥)، والشاهد كسر همزة ﴿إِنَّ﴾؛ لوقوعها في صدر الجملة الحالية، كما أن اللام الابتدائية (المزحلقة) في خبرها ﴿لَكَٰرِهُونَ﴾ موجبة لكسر همزتها.

(٤) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان وأخاه عبد العزيز.

المعنى: ما أعطاني هذان الجوادان، ولا طلبت إليهما عطاء إلا وكرمي يمنعني من الإلحاح في المسألة.

الإعراب: **ما**: نافية، **أعطياني**: أعطيا: فعل ماض مبني على الفتح، وألف الاثنين: في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم في محل نصب مفعول به، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: زائدة لتأكيد نفي «ما»، **سألتهما**: سألت: فعل وفاعل، والهاء: في محل نصب مفعول به، والميم: حرف عماد، والألف: حرف دال على التثنية، **إلا**: أداة استثناء مفرّغ، **وإني**: الواو: حالية، إن: حرف مشبّه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء: اسمها في محل نصب، **لحاجزي**: اللام: مزحلقة، حاجز: خبر (إن) مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، **كرمي**: كرم: فاعل (حاجز) مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة (إن) ومعموليها**: في محل نصب على الحال، والتقدير: ما أعطياني ولا سألتهما إلا محجوزاً بكرمي من الإلحاف.

الشاهد فيه: قوله: «إلا وإني لحاجزي...»، فقد كسرت همزة (إن)؛ لوقوعها في صدر جملة الحال، كما أن دخول اللام في خبرها موجبٌ لكسر همزتها.

«علمتُ إنّ زيداً لقائم»[2]، وسنبيّن هذا في باب «ظنّ»، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت؛ نحو: «علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ».

هذا ما ذكره المصنف، وأُورِدَ عليه أن **نَقَصَ مواضعَ يجب كَسْرُ «إنّ» فيها:**

الأوّل: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية؛ نحو: «ألا إنّ زيداً قائم»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[3].

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»؛ نحو: «اجلِسْ حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ»[4].

الثالث: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين؛ نحو: «زَيْدٌ إنّه قَائِمٌ»[5].

---

(١) التعليق هو إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل القلبي.

(٢) لام الابتداء علقت الفعل (علم) عن العمل في اللفظ؛ فدخل على الجملة، ووجب كسر الهمزة من (إنّ)؛ لئلا تؤول بمفرد فيعمل فيه الفعل (علم) لفظاً؛ كما سيأتي= =في المثال التالي، ونقول هنا: جملة (إن) مع معموليها في محل نصبٍ سدّت مسدّ مفعولي (علم)، وفي الجملة التالية: أن (المفتوحة الهمزة) مع معموليها مصدر منصوب لفظاً سدّ مسدّ المفعولين.

(٣) البقرة من الآية (١٣)، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾، والشاهد: كسر همزة «إن» لوقوعها في ابتداء الكلام حكماً، فقد سبقت بـ(ألا) الاستفتاحية، وهي حرف لا يعمل شيئاً.

(٤) لأن الظرف «حيث» يضاف إلى الجمل، ولا يضاف إلى المفرد، ومثله الظرف «إذْ».

(٥) لأن همزة (إن) لو فتحت لأوّلت مع ما بعدها بالمصدر، واسم العين لا يخبر عنه باسم المعنى؛ أي: بالمصدر؛ ولذا وجب الكسر؛ لتكون الجملة خبراً.

ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتدا»؛ لأن هذه إنما كُسِرَت لكونها أوّلَ جملةٍ مبتدأ بها.

٣- جواز الفتح والكسر:

بَعْـــدَ «إذَا» فُجـــاءةٍ أَو قَسَــــم
لاَ لاَمَ بَعْـــدَهُ بِـــوَجْهَيْنِ نُمِـــي[١]
مَـعْ تِلْـوِ «فَـا» الجَـزَا، وَذَا يَطَّـرِدُ
فـــي نَحـــو: «خَيْـــرُ القَـــولِ أنَـــي

(أ) يعني: أنه يجوز فتح «إنَّ» وكسرها إذا وقعت بعد «إذَا» الفجائية؛ نحو: «خرجت فإذا إنَّ زيداً قائِمٌ»، فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائمٌ[٣]، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً، وهو مبتدأ خبره «إذا» الفجائية، والتقدير: «فإذا قيامُ زيد»؛ أي: «ففي الحضرة قيامُ زيد»[٤]،

---

(١) **بعد**: ظرف متعلق بـ(نمي)، **إذا** (قصد اللفظ): مضاف إليه، **قسم**: معطوفة على (إذا) بـ(أو)، **لا**: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، **لام**: اسمها مبنيّ على الفتح في محل نصب، **بَعدَ**: ظرف متعلق بخبر (لا)، والهاء: مضاف إليه، **والجملة** في محل جرٍّ صفة لـ(قسم).

(٢) **مع**: ظرف (يصلح للزمان والمكان) مبني على السكون في محل نصب بالعطف على «بعد» بعاطف مقدر، ومتعلق بـ(نمي) السابق، (**الظرف «مع»**: الأصل فيه الإعراب، وهو منصوب إلا أن بعض العرب يبنونه على السكون)، **ذا**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **جملة (يطرد) مع فاعلها** المستتر في محل رفع خبر، **خير**: مبتدأ، **القول**: مضاف إليه، **إني أحمد**: جملة في محل رفع خبر للمبتدأ. **وأني أحمد** (بفتح الهمزة) في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ (خيرُ).

(٣) يجعل «إذا» حرفاً دالاً على المفاجأة، وما بعده كلام تام.

(٤) باعتبار «إذا» التي للمفاجأة ظرفاً دالاً على الزمان أو المكان، متعلقاً بالخبر، والتقدير: ففي الحضرة أو في الزمان الحاضر قيام زيد، ومن النحاة من جعل «إذ» الفجائية حرفاً وفتح الهمزة بعدها على التقدير الثاني الذي أتى به الشارح.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: «خرجت فإذا قيامٌ زيدٍ موجودٌ».

ومما جاء بالوجهين قوله:

٩٨- وكُنْتُ أُرى زَيْداً -كما قيل- سَيّداً

إذا أنّــهُ عَبْــدُ القَفَــا واللّهَــازِمِ[(١)]

---

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، **أرى**: أظن: **اللهازم**: جمع لهزمة (بكسر اللام)؛ وهي طرف الحلقوم الأعلى.

المعنى: لقد كنت أظن زيداً -كما أشيع عنه- سيداً؛ فإذا هُوَ عبد خسيس ما أكثر ما يصفع على قفاه وتلكز لهازمه.

الإعراب: **كنت**: كان الناقصة والتاء اسمها في محل رفع، **رأى** (بضم الهمزة غالباً بمعنى: أظن): فعل مضارع جاء على صيغة المبنيّ للمجهول مرفوع بالضمة المقدر على آخره للتعذر، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا، **زيداً**: مفعول أول، **كما**: الكاف: حرف جر متعلق بصفة محذوفة لمفعول مطلق، والتقدير: كنت أظن زيداً ظناً كائناً كقول...، **ما**: مصدرية، **قيل**: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، و(ما) المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، (**ويمكن إعراب**: (ما) اسماً موصولاً في محل جر بالكاف، وجملة (قيل) صلة الموصول)، **سيداً**: مفعول ثان لـ(أرى)، **والجملة** في محل نصبٍ خبرٌ لـ(كان)، **إذا**: حرف دال على المفاجأة، **إنه**: عن: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء: في محل نصب اسمها، **عبد**: خبر (إن)، **القفا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر، **اللهازم**: معطوف على (القفا) بالواو، **والجملة**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: (إذ إنه)، فقد روي البيت بكسر الهمزة على الوجه الذي أعربناه، وبفتح الهمزة وتأويل (أن) مع ما بعدها بمصدر مرفوع على أنه:=

= (أ) مبتدأ والخبر محذوف؛ والتقدير: إذا العبودية حاصلة.

(ب) خبر والمبتدأ محذوف؛ والتقدير: فإذا الحاصل العبودية، و(إذا) في هذين الوجهين حرف لا محل له من الإعراب.

(ج) مبتدأ، و(إذا) الفجائية ظرف متعلق بالخبر، والتقدير: ففي الحضرة عبوديته، أو: ففي الزمن الحاضر عبوديته.

رُوي بفتح «أنّ» وكسرها، فمن كسرها جعلها جملة مستأنفة، والتقدير: «إذَا هـو عبدُ القفا واللهـازم»، ومَـنْ فتحهـا جعلهـا مصـدراً مبتـدأ، وفي خـبره الوجهـان السـابقان، والتقـدير علـى الأوّل: «فـإذا عُبُودِيّتـهُ»؛ أي: ففـي الحضـرة عبوديّته»، وعلى الثاني «فإذا عُبُوديّتُهُ موجودة».

(ب) وكـذا يجـوز فـتح «إنّ» وكسـرها إذا وقعـت جَـوَابَ قسـم ولـيس في خبرها اللام؛ نحو: «حَلَفْتُ أنَّ زَيْداً قائِمٌ»؛ بالفتح والكسر، وقد روي بالفتح والكسر قوله:

٩٩- لَتَقْعُـدِنَّ مَقْعَـدَ القَصـيِّ ... مِنِّـيَ ذي القـاذورَةِ المقْلـيِّ
أو تَحْلِفِـي بِرَبِّـكِ العَلِـيِّ ... أنّـي أَبُـو ذَيّالِـكِ الصَّـبِيّ[(١)]

(١) البيتان لرؤبة بن العجاج، روي أنه قدم من سفر، فوجد امرأته قد وضعت غلاماً، فأنكره وقال ما قال. **القصي**: البعيد، **المقلي**: المكروه، **ذيالك**: تصغير (ذلك) على غير قياس؛ لأن المبني لا يُصغر.

المعنى: لأقصينّكِ عني، ولأبغضنّكِ كما يُبغضَ القذر الدنس، إلا أن تقسمي بالله العظيم أني أب لذلك الصبي الذي وضعته.

الإعراب: **لتقعدنّ**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المقدرة لتوالي الأمثال؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، **والنون**: حرف للتوكيد لا محل له= =من الإعراب، **مقعد**: ظرف مكان منصوب متعلق بـ(تقعدن)، (أو مفعول مطلق)، **والجملة** جواب القسم لا محل له من الإعراب، **القصيّ**: مضاف إليه، **مني**: من: حرف جر متعلق بـ(القصي)، أو بحال محذوفة من فاعل (تقعدين)، **أي**: بعيدة مني، والنون الثانية: للوقاية، والياء: في محل جرٍّ بـ(من)، **ذي**: صفة لـ(القصي) مجرورة بالياء؛ لأنها من الأسماء الستة، **القاذورة**: مضاف إليه، **المقليّ**: صفة ثانية للقصيّ، **أو**: حرف عطف بمعنى: إلا أو إلى، **تحلفي**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو)، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة: في محل رفع فاعل، **بربك**: الباء حرف جر متعلق بـ(تحلفي)، **رب**: مجرور بالباء؛ والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **العلي**: نعت مجرور،

ومقتضى كلام المصنّف أنه يجوز فتح «إنّ» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به؛ نحو: «حلفتُ إنَّ زيداً قائِمٌ»، أو غيرُ ملفوظٍ به؛ نحو: «والله إنّ زيداً

أني: أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء: في محل نصب اسمها، **أبو**: خبر (أن) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **ذيالك**: ذيا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جرٍّ بالإضافة، واللام: للبعد، والكاف للخطاب، **الصبيّ**: بدل من اسم إشارة، **وجملة**: (تحلفي بربك العلي...) مع (أن) المحذوف في تأويل مصدر مرفوع معطوف على مصدر متصيّد من الجملة الأولى، والتقدير: ليكن منك قعود أو حلف، **و(أن) مع معموليها** في تأويل مصدر مجرور بحرف متعلق بـ(تحلفي)، والتقدير: أو تحلفي على أبوتي لذلك الصبيّ، والجار والمجرور سدّا مسدّ جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله: «أو تحلفي.. أني أبو...»، فقد ورد البيت بفتح همزة «أَن» وكسرها بعد فعل القسم ولا لام بعده، فالفتح على ما ذكرناه، والكسر على أن الجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

قائِم»، أو اسمية؛ نحو: «لعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائِم»[1].

(ج) وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إنّ» بعد فاء الجزاء؛ نحو: «مَنْ يَأتِنِي فَإنّه مُكْرَم»[2]، فالكسر على جعل «إنّ» ومعموليها جملةً أُجيب بها الشرط، فكأنه قال: «مَنْ يأتِني فهو مُكْرَم»، والفتح على جعل «أنّ» وصلتها مصدراً مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: «مَنْ يأتي فإكرامه موجود»، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير: «فجزاؤه الإكرام»[3].

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءَۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4]

---

(١) **لعمرك**: اللام: ابتدائية للتوكيد، عمر: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه في محل جر، **والخبر**: محذوف وجوباً، تقديره: قسمي، **وجملة (إن) مع معموليها**: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

تنبيه: أكثر النحاة على أن جواز الوجهين قاصر على الحالة التي يذكر فيها فعل القسم ولا لام بعده؛ كبيت: الشاهد السابق، ويجب الكسر في الأحوال الأخرى خلافاً للكوفيين في بعضها، أما إن كان القسم جمل اسمية؛ مثل: (لعمرك)؛ فالكسر واجب مع اللام في خبر «إن»؛ نحو: لعمرك إن زيداً لكريم، والوجهان جائزان مع عدم اللام؛ كالمثال السابق: «لعمرك إن زيداً قائم».

(٢) **من**: اسم شرط جاز في محل رفع مبتدأ، **يأتي**: يأت: فعل مضارع مجزوم بـ(من) فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو، يعود إلى (مَنْ)، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصبٍ مفعولٌ به، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ (مَنْ)، **فإنه**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، إنه: **إن**: مع اسمها، **مكرم**: خبرها مرفوع، **والجملة** في محل جزم جواب الشرط.

(٣) الوجه الثاني أرجح؛ لكثرة ما يحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط في محل جزم.

(٤) سورة الأنعام (٥٤).

قرئ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ بالفتح والكسر، فالكسر على جَعْلِ جملة (إنَّ) جواباً لـ﴿مَنۡ﴾، والفتح على جعل (أنّ) وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «فالغفران جزاؤه»، أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: «فجزاؤه الغفران».

(د) وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إنّ» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ، وخبر «أن» قولٌ، والقائل واحد؛ نحو: «خيرُ القولِ أني أحمد الله»، فمن فتح جعل «أنّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير: «خيرُ القولِ حَمْدُ الله»، فـ«خيرُ» مبتدأ، و«حمدُ الله»: خبره، ومن كسر جعلها جملةً خبراً عن «خير»؛ كما تقول: «أوَّلُ قراءتي: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[1]، فـ«أوّل»: مبتدأ، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾: جملة خبر عن «أوّل»، وكذلك «خيرُ القولِ»: مبتدأ، و«أنِّي أحمد الله»: خبره.

ولا تحتاج هذه الجمل إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، فهي مثل: «نطقي الله حسبي»، ومَثّل سيبويه هذه المسألة بقوله: «أول ما أقول أنّي أحمدُ الله»، وخُرّج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره؛ وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدّمين والمتأخرين؛ كالمبرد، والزجَّاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر، وعليه أكثر النحويين.

دخول لام الابتداء على الخبر:

وَبَعْدَ ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ

(١) سورة الأعلى (١).

لامُ ابتِـدَاءٍ نَحـوُ: «إنّـي لَـوَزَرْ»[1]

يجـوز دخـول لام الابتـداء علـى خـبر «إنّ» المكسـورة؛ نحـو: «إنّ زيـداً لقائِمٌ»، وهذه اللام حَقُّها أن تدخل أوّل الكلام؛ لأنّ لها صدرَ الكلام، فحقها أن تدخل على «إنّ»؛ نحو: «لإنّ زيداً قائم»، لكن لما كانت اللام للتأكيد، و«إنّ» للتأكيد؛ كرهوا الجمع بين حرفين بمعنىً واحد، فأخّروا اللام إلى الخبر[2].

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات «إنّ»، فلا تقول: «لَعَلَّ زيداً لَقَائم»، وأجاز الكوفيّون دخولها في خبر «لكنّ»، وأنشدوا:

١٠٠- يَلُومُـونَني فـي حُـبّ لَيْلَـى
ولكنّنـي مِـنْ حُبّهَـا لَعَمِيـدُ[3]

---

(١) **وزر**: بمعنى: ملجأ، **والخبر**: مفعول به مقدم، **لام**: فاعل (تصحب) مؤخر.

(٢) أخّروا اللام وأبقوا (إنّ)؛ لأن هذه عاملة، والعامل رتبته التقديم.

(٣) لا يعرف لهذا البيت قائل؛ وأكثر كتب النحو تروي عجز هذا البيت دون صدره، يقول ابن النحاس: «ولم ينشده أحد ممن أثق به في العربية، ولا عُزي إلى مشهور في الضبط والإتقان».

العواذل: اللائمون، **عميد**: مَنْ هدّه العشق.

المعنى: لقد أغرى بي العاذلون يلومونني في حبي لليلى، وقد هدَّني غرامها.

الإعراب: **يلومونني**: يلومون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، **والواو**: فاعل في محل رفع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصبٍ مفعولٌ به، **والجملة** في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ (عواذلي)، (**ويجوز أن تعرب** الواو حرفاً دالاً على= =الجماعة، **وعواذلي**: فاعل، **أو** الواو: فاعل، **وعواذلي**: بدل، وسيمر ذلك مفصلاً في بحث الفاعل)، **في حب**: جار ومجرور متعلق بـ(يلوم)، **ليلى**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة، **عواذلي**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **ولكنني**: الواو: استئنافية، لكن: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب اسم (لكن)، **من**:

خرّج على أنّ اللام زائدة كما شذَّ زيادتها في خبر «أمسى»؛ نحو قوله:

١٠١- مَرُّوا عَجَالَى فقالوا: كيف سَيِّدُكُمْ

فقالَ مَنْ سَألوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا[1]

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً كقوله:

١٠٢- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

حرف جر متعلق بـ(عميد)، **حبها**: مجرور بـ(من)، في محل جرٍّ بالإضافة، **لعميد**: اللام ابتدائية، عميد: خبر (لكن) مرفوع، **وجملة (لكن) مع معموليها**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «ولكنني لعميد»، **فدخول لام الابتداء** في خبر (لكن) مما أجازه الكوفيون، ورده البصريون بأن البيت لا يحتج به؛ لأن أحداً من الأثبات لم ينقله، أو أنه لو صح يخرج على زيادة اللام، أو أنه شاذ لا يقاس عليه، وخرجوه على غير ذلك أيضاً.

(١) البيت لم ينسب إلى قائل معين. **عُجَالى** (بضم العين وفتحها): جمع عجلان، **والمجهود**: الذي نالت منه المشقة والمرض، ويروى الفعل (سألوا) مبنياً للمعلوم والمجهول.

المعنى: مر بنا القوم سراعاً، فقالوا: كيف حال سيدكم، فأجاب المسؤولون: لقد نال منه الهوى حتى أتعبه وأضناه.

الإعراب: **مروا**: على ماض مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعِلٌ، **عجالى**: حال منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، **فقالوا**: الفاء: حرف عطف، قالوا: فعل وفاعل، **والجملة** معطوفة على جملة (مروا) الابتدائية = =لا محل لها من الإعراب، **كيف**: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، **سيدكم**: سيد: مبتدأ مؤخر مرفوع، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، والميم: للجمع، **فقال**: الفاء: عاطفة، قال: فعل ماض، **من**: اسم موصول في محل رفعٍ فاعلٌ، **سألوا**: فعل ماض مبني على الضم، والواو: في محل رفع فاعل، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: من سألوه، **أمسى**: فعل ماض ناقص مبني على فتحة مقدرة على آخره للتعذر، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود إلى «سيدكم»، **لمجهودا**: اللام زائدة، **مجهوداً**: خبر (أمسى) منصوب، **وجملة (أمسى) مع معموليها**: في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله: «أمسى لمجهوداً»، فقد زيدت اللام في خبر (أمسى)، وذلك شاذ.

تَرْضَى مِنَ اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[1]

وأجاز المبرّد دخولها في خبر «أنّ» المفتوحة، وقد قرئ شاذّاً: «إلا أنّهم لَيأكُلون الطّعَامَ»[2] بفتح «أنّ»؛ ويتخرج أيضاً على زيادة اللام.

✦ ✦ ✦

وَلاَ يَلِي ذِي اللامَ ما قَدْ نُفِيا
وَلاَ مِنَ الأفْعَالِ ما كـ«رَضِيَا»[3]
وَقَدْ يَلِيهَا معَ «قَدْ» كـ: «إنّ ذا

(١) نسب البيت إلى عنترة بن عروس وإلى رؤبة بن العجاج، **أم الحلس**: كنية الأتان -أنثى الحمار- وقد كنى الشاعر بها عن هذه المرأة، **شهربة**: فانية طاعنة في السن، **من اللحم**: بدل اللحم.

المعنى: هذه العجوز طعنت في السن حتى غدت لا تميز، فهي ترضى بعظام الرقبة بدل اللحم.

الإعراب: **أم**: مبتدأ، **الحليس**: مضاف إليه، **لعجوز**: اللام: زائدة، عجوز: خبر المبتدأ، **شهربة**: صفة لـ(عجوز)، **ترضى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، والفاعل: هي، **من اللحم**: جار ومجرور متعلق بـ(ترضى)، أو بحال محذوفة من (عظم الرقبة)، **بعظم**: جار ومجرور متعلق بـ(ترضى)، **الرقبة**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **والجملة**: في محل رفع صفة ثانية لـ(عجوز).

الشاهد فيه: قوله: «أم الحليس لعجوز»، فقد زاد اللام في خبر المبتدأ شذوذاً، وللبيت تخريجات أخرى.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ (الفرقان ٢٠).

(٣) **ذي**: اسم إشارة في محل نصبٍ مفعولٌ مقدمٌ لِـ(لِيَلي)، **اللام**: بدل من اسم الإشارة، **ما**: اسم موصول في محل رفعٍ فاعلٌ مؤخر، **ما** الثانية: معطوفة على الأولى في محل رفع، **كرضيا**: (قصد اللفظ): جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة للموصول، والتقدير: ما استقر كرضيا (أي: الفعل الماضي).

لَقَـد سَـمَا علـى العِـدا مُسْـتَحْوِذَا[1]

إذا كـان خـبر «إنّ» منفياً لم يـدخل عليـه الـلام فـلا تقـول: «إنّ زَيْـداً لَمَـا يقوم»، وقد ورد في الشعر؛ كقوله:

١٠٣- وأَعْلَــمُ إنّ تَسْــلِيماً وَتَرْكــاً

لَـــلاَ مُتَشَـــابِهان ولاَ سَـــوَاءُ[2]

---

(١) **يليها**: يلي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى (الفعل الماضي)، وها: في محل نصبٍ مفعولٌ به، وهذا الضمير عائد إلى لام الابتداء، **مع**: ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل (يلي)، **قد**: مضاف إليه، **ذا**: اسم إشارة في محل نصب اسم (إنّ)، **لقد**: اللام: ابتدائية (مزحلقة)، **قد**: حرف تحقيق، **سما**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، والفاعل: هو، **والجملة**: خبر (إن) في محل رفع، **مستحوذاً**: حال من الفاعل.

(٢) البيت لأبي حرام غالب بن الحارث العكلي.

المعنى: إنني لأعلم أن تحية الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم ذلك لا يستويان ولا يتشابهان.

الإعراب: **أعلم**: فعل مضارع ينصب مفعولين، وقد عُلّق عن العمل بلام الابتداء، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **إن**: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، (يجب كسر الهمزة إذا اعتبرت اللام ابتدائية، وتفتح إذا اعتبرت اللام زائدة)، **تسليماً**: اسم (إن)، **تركاً**: معطوف بالواو، **للا**: اللام: ابتدائية، لا: نافية، **متشابهان**: خبر (إن) مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: نافية، **سواء**: معطوف على (متشابهان)، **و(إن) مع معموليها** في محل نصب سد مسدّ المفعولين.

الشاهد فيه: قوله: «للا متشابهان» فقد دخلت لام الابتداء شذوذاً على خبر «إن» المنفيّ، ووجه الشذوذ أن اللام للتوكيد، و«لا» للنفي، فبينهما تعارض.

وأشار بقوله: «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنّه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ(قد) لم تدخل عليه اللام، فلا تقول: «إنّ زيداً لَرَضي»، وأجاز ذلك الكسائيُّ وهشام.

فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرّف نحو: «إن زيداً لَيَرضَى»، وغير المتصرف نحو: «إنَّ زَيْداً لَيَذَرُ الشرَّ»، هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف، فإن اقترنت به؛ نحو: «إنّ زيداً سوف يقوم»، أو «سيقوم»؛ ففي جواز دخول اللام عليه خلاف، فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأمّا إذا كانت السين فقليل.

وإن كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه، فتقول: «إنّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجُل، وإنّ عمراً لَبِئسَ الرَّجُل»[1]، وهذا مذهب الأخفش والفرّاء، والمنقول أنّ سيبويه لا يجيز ذلك.

فإن قُرن الماضي المتصرف بـ«قَدْ» جاز دخول اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وَقَد يليها مع: قد»؛ نحو: «إنَّ زَيْداً لقد قام».

✦ ✦ ✦

دخول اللام على معمول الخبر:

وَتَصحَبُ الوَاسِطَ مَعْمولَ الخَبَرْ

والفصلَ، وَاسماً حَلَّ قَبْلَهُ الخبَرْ[2]

---

(١) **اللام** في المثالين: ابتدائية، **نعم وبئس**: فعلان ماضيان جامدان، **الرجل**: فاعل، **والجملة** في محل رفع خبرٌ لـ(إن).

(٢) **الواسط**: بمعنى: المتوسط، وهو مفعول به لفعل (تصحب)، **والفاعل**: ضمير مستتر تقديره: هي يعود إلى لام الابتداء، **معمول**: حال أو بدل من (الواسط)، **الفصل**: معطوف على (الواسط)،

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسّط بين اسم «إنّ» والخبر؛ نحو: «إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ»[1]، وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصحُّ دخول اللام عليه كما مَثّلْنَا، فإنْ كان الخبر لا يَصحّ دخول اللام عليه لم يصح دخوله على المعمول، كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرّفاً غير مقرون بـ«قد» لم يصح دخول اللام على المعمول، فلا تقول: «إنّ زيداً لَطَعَامَكَ آكَلَ»، وأجاز ذلك بعضهم.

وإنما قال المصنّف: «وتصحب الواسط» أي: المتوسط؛ تنبيهاً على أنّها لا تدخل على المعمول إذا تأخّر، فلا تقول:«إنّ زيداً آكلٌ لَطَعَامَكَ».

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسّط لا تدخل على الخبر، فلا تقول: «إنّ زيداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنّه خَصّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسّط، وقد سُمع ذلك قليلاً، حُكِيَ من كلامهم: «إني لبحمدِ الله لَصَالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفصل» إلى أنّ لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل؛ نحو: «إنّ زيداً لهو القائم»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ﴾[2]

والمراد به ضمير الفصل، **اسماً**: معطوف أيضاً على (الواسط)، **وجملة** (**حل الخبر قبله**) في محل نصب صفة لـ(اسماً).

(١) **لطعامك**: اللام: ابتدائية، طعام: مفعول به مقدم لخبر (إن): (آكل)، **والكاف**: في محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ (آل عمران ٦٢) ﴿هَٰذَا﴾: اسم إشارة في محل نصب اسم (إن)، ﴿لَهُوَ﴾: اللام: ابتدائية، هو: ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، ﴿ٱلۡقَصَصُ﴾: خبر ﴿إِنَّ﴾، ﴿ٱلۡحَقُّۚ﴾: نعت.

فـ﴿هَٰذَا﴾: اسـم إنّ، و«هـو»: ضـمير الفصـل، ودخلـت عليـه الـلام، و﴿ٱلْقَصَصُ﴾: خبر (إنّ)، وسمي ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بني الخبر والصفة، وذلـك إذا قلـت: «زيـدٌ هـو القـائمُ»، فلـو لم تـأتِ بـ«هـو» لاحتمـل أن يكـون «القائم» صفة لـ(زيد) وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ«هوَ» تعيّن أن يكون «القائم» خبراً عن (زيد)[1].

وشرط ضمير الفصل أن يتوسطّ بين المبتدأ والخبر؛ نحو: «زَيْدٌ هو القائم»، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر؛ نحو: «إن زيداً لهو القائم».

وأشـار بقولـه: «واسمـاً حَـلَّ قبلـه الخـبر» إلى أنّ لام الابتـداء تـدخل على الاسم إذا تأخّر عن الخبر؛ نحو: «إنّ في الدار لَزَيداً»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[2].

وكلامُـه يشـعر أيضـاً بأنّـه إذا دخلـت الـلام علـى ضـمير الفصـل أو علـى الاسـم المتـأخر لم تـدخل علـى الخـبر، وهـو كـذلك، فـلا تقـول: «إنَّ زَيـداً لهـو لَقَائِمٌ»، ولا: «إنَّ لَفِي الدار لَزَيْداً».

(١) للنحاة آراء كثيرة في ضمير الفصل: طبيعته وإعرابه، وأيسرها أن نقول: ضمير الفصل لا محل له من الإعراب.

(٢) سورة القلم (٣)، والشاهد في الآية دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) المتأخر عن الخبر، وذلك للفصل بين (إنّ) واسمها بالخبر، فلم يتعاقب مؤكدان.

وحاصل ما ذكر أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة الهمزة على أربعة أشياء:

(أ) الخبر والاسم وهما متأخران.

(ب) معمول الخبر، وضمير الفصل وهما متوسطان.

ومقتضى إطلاقه في قوله: إنّ (لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر): أنّ كل معمولٍ إذا توسّط جاز الدخول اللام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نصَّ النحويّون على منع دخول اللام على الحال، فلا تقول: «إنّ زيداً لضاحِكاً راكب».

✦ ✦ ✦

اتصال هذه الأحرف بـ«ما» الزائدة الكافة:

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الحروفِ مُبْطِلُ

إعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

إذا اتّصلت «ما» غير الموصولة بـ(إن) وأخواتها كفّتها عن العمل، إلا «ليت»، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال[1]، فتقول: «إنّما زَيْدٌ قائِمٌ»، ولا يجوز نصب «زيد»، وكذلك: «إنّ، وكأنّ، ولكنَّ، ولَعَلَّ»، وتقول: «ليتما زيدٌ قائم»، وإن شئت نصبت «زيداً»، فقلت: «ليتما زيداً قائمٌ»[2].

وظاهر كلام المصنّف رحمه الله تعالى أنّ «ما» إن اتّصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلاً، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجّاجي وابن السرّاج، وحكى الأخفش والكسائي: «إنما زيداً قائِمٌ»، والصحيح المذهب الأوّل؛ وهو أنّه لا يعمل منها مع «ما» إلا «ليت»، وأمّا ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ.

---

(١) اتصال «ما» الحرفية الزائدة **يهيئ هذه الأدوات للدخول** على الأفعال، ويزيل اختصاصها بالأسماء، فيبطل عملها، إلا «ليت» فاتصال «ما» بها لا يزيل اختصاصها بالجملة الاسمية، فيبقى عملها استصحاباً للأصل، ويجوز إهمالها حملاً على أخواتها.

(٢) (ليتما) في المثال الأوّل: كافة ومكفوفة، وما بعدها مبتدأ وخبر، و(ليت) في المثال الثاني حرف مشبه بالفعل، و(ما): زائدة، وما بعدها اسم وخبر لها.

واحترزنا بغير الموصولة مِنَ الموصولة، فإنها لا تكفّها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد بالموصولة التي بمعنى: «الذي» نحو: «إنّ ما عندَك حَسَن»[1]؛ أي: إنّ الذي عندك حسن، والتي هي مقدرة بالمصدر؛ نحو: «إنّ ما فعلتَ حسن»[2]؛ أي: إن فِعلَكَ حَسَنٌ.

العطف على اسم «إنَّ» وأخواتِها:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً على منصوب «إنَّ» بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا[3]

أي: إذا أتي بعد اسم «إنَّ» وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان:

أحدهما: النَّصبُ عطفاً على اسم «إنّ»؛ نحو: «إنَّ زيداً قائِمٌ وعمراً»[4].

والثاني: الرفع؛ نحو: «إنّ زيداً قائم وعمروٌ»، واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم «إنّ»، فإنّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر

---

(١) **ما**: اسم موصول في محل نصب اسم (إن)، **عندك**: عند: ظرف مكان منصوب متعلق بصلة الموصول المحذوفة، والتقدير: إن الذي استقر عندك حسن، والكاف: مضاف إليه في محل جر، **حسن**: خبر (إن).

(٢) **ما**: مصدرية لا محل لها من الإعراب، **جملة**: (فعلت): صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، و(ما) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على أنه اسم (إنَّ) **حسن**: خبر.

(٣) **جائز**: خبر مقدم للمبتدأ (رفع)، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، **معطوفاً**: مفعول به للمصدر، **إنّ** (قصد لفظها): مضاف إليه، **بعد**: ظرف زمان متعلق بـ(رفعك)، و(**أن) وما بعدها** في تأويل مصدر مجرور بالإضافة؛ **أي**: بعد استكمالها الخبر.

(٤) العطف بالنصب جائز قبل مجيء الخبر وبعده.

به ظاهر كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف؛ التقدير: «وعمرو كذلك»، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إنّ» -أي: قبل أن تأخذ خبرها- تعيّن النصب عند جمهور النحويين، فتقول: «إنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإنك

وزيداً ذاهبان»، وأجاز بعضهم الرفع[1].

وَأُلحقــت بِـــ«إنّ»: «لكِـــنَّ وَأنّ»

مِـنْ دُونِ «لَيْـتَ، ولَعَـلَّ، وكـأنّ»[2]

حكـم «أنّ» المفتوحـة و«لكـنَّ» في العطـف علـى اسمهمـا حكـم «إنّ» المكسـورة، فتقـول: «علمـتُ أنّ زيـداً قـائمٌ وعمـرو»؛ برفـع «عمـرو» ونصـبه، وتقول: «علمتُ أنّ زيداً وعمراً قائمانِ»؛ بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيدٌ قائمٌ لكنّ عمراً منطلقٌ وخالداً» بنصب «خالد» ورفعه، «وما زَيْدٌ قائماً لكنّ عَمْراً خالداً منطلقان» بالنصب فقط.

وأمّـا «ليـت، ولعـلّ، وكـأنّ» فـلا يجـوز معهـا إلا النصـب، سـواء تقـدم المعطوف أو تأخّر، فتقول: «ليت زيداً وعمراً قائمانِ، وليت زيداً قائم وعمراً»؛

---

(١) ورد ذلك في القرآن الكريم وفي الشعر؛ نحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ برفع ﴿ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾، وقال الشاعر (ضابئ بن الحارث البرجمي):

فمـن يـكُ أمسـى بالمدينـة رَحْلـه ... فـــإني وقيَّـــار بهـــا لغريـــبُ

وخرجه النحاة على أن المرفوع ليس معطوفاً على اسم (إن) باعتبار أصله، بل هو مبتدأ، وخبره بعده كما في الآية ﴿يُصَلُّونَ﴾، وقد دلّ على خبر الناسخ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة (إن) ومعموليها، وتقدير الكلام: إن الله يصلي وملائكته يصلون، أو يعرب المرفوع مبتدأ، وخبره محذوف دل عليه خبر (إن)؛ كما في البيت؛ لاقتران الخبر بلام الابتداء، وتعطف الجملة على الجملة.

وقد أجاز الكوفيون إعراب المرفوع معطوفاً على محل اسم (إن) باعتباره مبتدأ في الأصل.

(٢) **لكنّ** (قصد لفظها): نائب فاعل لـ(ألحقت)، **من دون**: جار ومجرور متعلق بـ(ألحق).

بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأنّ» و«لعلَّ»، وأجاز الفرَّاء الرفع فيه متقدماً ومتأخراً مع الأحرف الثلاثة.

تخفيف «إنَّ»:

وَخُفِّفَتْ «إنّ» فَقَلَّ العَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللامُ إذَا ما تُهْمَلُ[1]

وَرُبّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أرَادَهُ مُعْتَمِدا[2]

إذا خففت «إنّ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: «إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ»[3]، وإذَا أهملت لزمتها اللام فارقةً بينها وبين «إنْ» النافية، ويقل إعمالها، فتقول: «إنْ زيداً قائم»، وحكى الإعمالَ سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا تلزمها حينئذٍ اللام؛ لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بـ«إنْ» النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام؛ كقوله:

١٠٤- أنا ابن أُبَاةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالك

---

(١) **إن** (قصد لفظها): نائب فاعل لـ(خففت)، **اللام**: فاعل (تلزم)، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية، متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا ما تهمل «إنَّ» المخففة تلزمها اللام، **ما**: زائدة، **جملة** (تهمل) مع نائب الفاعل المستتر في محل جرٍّ بإضافة الظرف إليها.

(٢) **ربما**: رب: حرف دال على التقليل، ما: حرفية كافة، **استغني**: فعل ماض مبني للمجهول، **عنها**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل، **إن**: حرف شرط جازم، **بدا**: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر للتعذر في محل جزم، **ما**: اسم موصول في محل رفع فاعل (بدا)، **ناطق**: مبتدأ، **جملة (أراده)** مع فاعلها المستتر في محل رفع خبر المبتدأ (ناطق)، **وجملة المبتدأ والخبر**: صلة الموصول (ما) لا محل لها من الإعراب، **معتمداً**: حال من فاعل (أراد).

(٣) **إن**: مخففة مهملة، **زيد**: مبتدأ، **لقائم**: اللام: فارقة، **قائم**: خبر المبتدأ.

وَإِنْ مَالِـكٌ كَانَـتْ كِـرَامَ المَعَـادِنِ[1]

التقدير: وإنْ مالك لَكانت، فحذفت اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغني عنها إن بدا..» إلى آخر البيت.

واختلف النحويّون في هذه اللام؛ هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية و«إن» المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله ﷺ: «قد علمنا إن كُنتَ لمؤمناً»، فمن جعلها لام الابتداء

---

(١) البيت للشاعر الخارجي الطرماح بن حكيم، **الضيم**: الظلم، **مالك**: قبيلة، **المعادن**: الأصول.

المعنى: إني من آل مالك الذين يأبون الظلم، ويعافون المذلة، ولقد عُرفت مالك على الأيام بكرم أصولها ورفعة أنسابها. وفي رواية: ونحن أباة...

الإعراب: **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **ابن**: خبر، **أُباة**: مضاف إليه، **الضيم**: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، **من آل**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أباة الضيم)، **مالك**: مضاف إليه، **وإن**: الواو: حرف عطف، إن: مخففة من الثقيلة مهملة، **مالك**: مبتدأ، **كانت**: كان: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث، واسم (كان): ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، **كرام**: خبر (كان) منصوب، **المعادن**: مضاف إليه مجرور، **وجملة (كان) مع معموليها** في محل رفع خبر المبتدأ (مالك)، **وجملة المبتدأ والخبر** معطوفة على جملة (أنا ابن أُباة الضيم) الابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إن مالك كانت كرام المعادن»، فقد أهمل الشّارح «إنْ» المخففة، ولم يأتِ في الخبر باللام الفارقة بين المؤكدة والنافية، وذلك للقرينة المعنوية، فالموقف موقف مديح وتأكيد للكرم، والنافية لا تناسب المقام؛ ولذا استغني عن اللام لعدم اللبس، وقد تكون القرينة لفظية لا معنوية؛ كقولهم: إن الحقّ لا يخفى على ذي بصيرة، فالنفي بلا دليل على أنّ معنى «إنْ» المخففة التوكيد، لا النفي؛ لأن نفي النفي إثبات، والإثبات مفسد للمعنى في الجملة.

أوجب كسر همزة «إنْ»[1]، ومَنْ جَعَلَهَا لاماً أخرى اجتُلِبَت للفرق فتح «أنْ»[2]، وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليّ بن سليمان البغداديّ الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسيّ، فقال الفارسيّ: هي لامٌ غيرُ لام الابتداء اجتُلِبَتْ للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء أدخلَتْ للفرق، وبه قال ابن الأخضر.

✦ ✦ ✦

والفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ ناسِخاً فلا

تُلْفِيهِ غَالباً بـ«إنْ» ذِي مُوصَلاَ[3]

إذا خُففتْ «إنّ» فلا يليها من أفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء[4]؛ نحو: «كانَ» وأخواتها، و«ظنَّ» وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً

---

(١) وجملة (كنت لمؤمناً) في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم) المعلق عن العمل في اللفظ بلام الابتداء، و«إنْ» المخففة: مهملة.

(٢) وتكون (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، **كنت**: كان الناقصة مع اسمها، لمؤمناً: اللام فارقة، **مؤمناً**: خبر (كان)، **وجملة** (كان) مع معموليها في محل رفع خبر (أن)، و(أن) مع معموليها في تأويل مصدر منصوب مفعولٌ لـ(علم).

(٣) **الفعل**: مبتدأ، وخبره مجموع جملتي الشرط والجواب، **إن**: حرف شرط جازم، **لم**: حرف جازم، **يك**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، وقوله: (لم يك): فعل الشرط في محل جزم، واسم (يك): ضمير مستتر تقديره هو، **وناسخاً**: خبر (يك)، **فلا**: الفاء رابطة للجواب، **لا**:= =نافية، **تلفيه**: تلفي: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: أنت، والهاء: مفعول أول، **غالباً**: حال، **(إن)**: جار ومجرور متعلق بـ(موصلاً)، **ذي**: اسم إشارة في محل جرٍّ صفة لـ(إن)، **موصلاً**: مفعول ثان لـ(تلفي)، **والجملة** في محل جزم جواب للشرط.

(٤) لأنها لما ضعفت بالتخفيف، وزال اختصاصها بالمبتدأ والخبر؛ عوضوها الدخول على فعل يختص بهما؛ مراعاة لحالها الأصليّ.

﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ﴾[1]، وقــال الله تعــالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ﴾[2]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾[3]، ويقلّ أن يليها غير الناسخ، وإليه أشار بقوله: «غالباً»، ومنه قول بعض العرب: «إنْ يزينُك لنفسُك، وإنْ يَشينُك لَهِيَهْ»[4]، وقولهم: «إن قَنّعْتَ كاتبك لسوطاً»[5]، وأجاز الأخفش: «إن قامَ لأنا»، ومنه قول الشاعر:

١٠٥- شَـلّتْ يمينُـك إنْ قتَلْـتَ

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ (البقرة ١٤٣).

(٢) الآية: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكۡرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجۡنُونٞ﴾ القلم (٥١) ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسم ﴿يَكَادُ﴾، **جملة** ﴿لَيُزۡلِقُونَكَ﴾: خبر ﴿يَكَادُ﴾، واللام: فارقة.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدۡنَا لِأَكۡثَرِهِم مِّنۡ عَهۡدٖۖ وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾ الأعراف (١٠١) ﴿إِن﴾: مخففة مهملة، ﴿وَجَدۡنَا﴾: فعل وفاعل، (أَكْثَر): مفعول أول، ﴿لَفَٰسِقِينَ﴾ اللام: فارقة، (فَاسِقِينَ): مفعول ثانٍ منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

(٤) مراتب الفعل من حيث كثرة ورودها بعد «إن» المخففة المهملة أربع:
(أ) الماضي الناسخ، وهو أكثرها.
(ب) المضارع الناسخ، وهو كثير، ويقاس على هذا والذي قبله اتفاقاً.
(ج) الماضي غير الناسخ، وهو نادر، وأجاز الأخفش القياس عليه، ومثّل: «إن قام لأنا».
(د) المضارع غير الناسخ، وهو أندر الأقسام، ولا يجوز القياس عليه اتفاقاً.

(٥) قَنَّعت (بتشديد النون): ضربته على رأسه، فجعلت السوط له كالقناع.

حَلّـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ[1]

تخفيف «أَنَّ»:

وَإنْ تُخَفّـفْ «أَنَّ» فاسـمُهَا اسـتكنّ

والخبَــرَ اجعــلْ جُمْلــةً مِــنْ بَعْـدِ

إذا خففـت «أنّ» المفتوحـة بقيـت علـى مـا كـان لها مـن العمـل، لكـن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قائمٌ»، فـ«أن» مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن، وهو محـذوف، والتقـدير: «أَنّـهُ»، و«زَيْـدٌ قـائم»: جملـة في موضـع رفـع خـبر «أنْ»، والتقدير: «علمت أنه زيد قائمٌ».

---

(١) البيت لابنة عم عمر بن الخطاب عاتكة بنت زيد العدوية تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام في معركة الجمل، **شلت** (بفتح الشين وضمها): جمدت وهلكت.

المعنى: أصاب الله يمينك بالشلل، فقد قتلت مسلماً، ووجبت عليك عقوبة مَن قَتَل المؤمن متعمداً.

الإعراب: **شلت**: شل: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، **يمينك**: يمين فاعل (أو نائب الفاعل باعتبار شل مبنياً للمجهول)، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **إن**: مخففة مهملة، **قتلت**: فعل وفاعل، **لمسلماً**: اللام: فارقة، مسلماً: مفعول به منصوب، **حلت**: حل: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، **عليك**: جار ومجرور متعلق بـ(حلت)، **عقوبة**: فاعل (حل)، **المتعمد**: مضاف إليه مجرور.

الشاهد فيه: قولها: «إن قتلت لمسلماً»، فقد ولي «إن» المخففة المهملة فعل ماض غير ناسخ، وذلك نادر.

(٢) **استكنّ**: بمعنى حذف وجوباً، ولم يستكن فيها؛ لأنها حرف، **وجملة**: (**استكن**) مع الفاعل المستتر: خبر للمبتدأ اسمها، **والجملة** في محل جزم جوب لشرط «إنْ»، **الخبر**: مفعول أول مقدم لأجعل، **جملة**: مفعول ثان، **من بعد**: جار ومجرور متعلق بـ(اجعل)، **أن** (قصد لفظها): مضاف إليه.

وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن؛ كقوله:

١٠٦- فَلَو أنْكِ في يومِ الرَّخَاءِ سألتِني

طَلاَقَكِ لـم أبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـديقُ[1]

وَإنْ يَكُــنْ فِعْــلاً وَلَــمْ يَكُــنْ دُعَــا

ولَــمْ يَكُــنْ تَصْــرِيفُهُ مُمْتَنِعــاَ[1]

---

(١) لم ينسب البيت لقائل معيّن. يقال: امرأة صديق وصديقة.

المعنى: لو أنك سألتني الطلاق والفراق أيام السعة والرخاء لأبى عليّ كرمي أن أردّ سؤالك على مودتك وحبك. وخص زمن الرخاء بالذكر؛ لأن الإنسان قد يهون عليه فراق من يحب زمن الشدة.

الإعراب: **فلو**: الفاء: بحسب ما قبلها، لو: حرف امتناع لامتناع، (أداة شرط غير جازمة)، **أنْك**: أن: حرف مشبه بالفعل، وهي مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم= =وترفع الخبر، **والكاف**: اسمها في محل نصب، **في يوم**: جار ومجرور متعلق بـ(سألتني)، **الرخاء**: مضاف إليه، **سألتني**: سألت: فعل وفاعل، والنون: للوقاية، **والياء**: في محل نصب مفعولٌ أول لـ(سأل)، **طلاقك**: طلاق: مفعول ثان لـ(سأل)، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، **وجملة (سألتني)**: في محل رفع خبر (أن) المخففة، **لم**: حرف جازم، **أبخل**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، **والجملة**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم. **وأنت**: الواو: حالية، أنت: ضمير منفصل مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، **صديق**: خبر مرفوع بالضمة **وجملة المبتدأ والخبر** في محل نصب على الحال من التاء في (سألت).

الشاهد فيه: قوله: «أنك»، فقد خففت «أنّ» وبرز اسمها، وهو شاذ أو ضرورة عند النحاة الذين يَرَون أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، ويجيز بعضهم أن يكون ضميراً عائداً إلى مذكور في الكلام، وقد رأيت الشارح يوجب أن يضمر اسمها وأن يكون خبرها جملة، فإن برز اسمها شذوذاً أو للضرورة؛ فقد يكون الخبر جملة، وقد يكون مفرداً؛ كقول جنوب بنت العجلان ترثي أخاها:

بأَنْــكَ ربيــع، وغيــثٌ مريــع وأَنْــكَ هنــاك تكــون الثمــالا

فالأحْسَنُ الفصلُ بـ«قَدْ، أو نفيٍ، أو
تنفيسٍ، أو لَوْ»، وَقَلِيلٌ ذِكرُ «لَوْ»[2]

إذا وقع خبر «أن» المخففة جملةً اسمية لم يحتج إلى فاصل، فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قائِمٌ» من غير حرفٍ فاصل بين «أنْ» وخبرها، إلا إذا قُصد النفي، فيفصل بينهما بحرف النفي؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[3].

وإن وقع خبرها جملةً فعلية فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤتَ بفاصل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ

---

(١) **يكن**: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بـ(إن)، واسمه: ضمير مستتر جوازاً، تقديره: هو، يعود إلى الخبر، **فعلاً**: خبر (يكن)، **دُعا**: خبر (يكن) الثانية، وقد قصره للوزن، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى الفعل.

(٢) **فالأحسن**: الفاء رابطة لجواب (إن) في البيت السابق، **الأحسن**: مبتدأ، **الفصلُ**: خبر، **بـ(قد)**: الباء: حرف جر متعلق بـ(الفصل)، قد (قصد لفظه): مجرور بالباء، **قليل**: خبر مقدم، **ذكر**: مبتدأ مؤخر، **لو**: مضاف إليه.

(٣) قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ هود (١٣ و١٤)، **والشاهد** في قوله: «أنْ لا إله إلا هو» **أن**: مخففة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، **وجملة**: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ الاسمية في محل رفع خبر (إن)، وقد فصل بينهما حرف النفي.

(٤) سورة النجم (٣٩)، **والشاهد فيها**: عدم الفصل بين «أن» المخففة وخبرها المصَدّر بفعل جامد بفاصل، واسم (أن) ضمير الشأن المحذوف، **للإنسان**: متعلق بمحذوف خبر (ليس)، **إلا**: أداة

﴿أَجَلُهُمۡ﴾[1]، وإن كان متصرفاً فلا يخلو إمّا أن يكون دعاءً، أو لا؛ فإن كان دعاء لم يفصل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾[2] في قراءة من قرأ: ﴿غَضِبَ﴾ بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء؛ فقال قوم: يجب أن يفصل بينهم إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنّف: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل.

والفاصل أحد أربعة أشياء:

حصر، **ما سعى**: في تأويل مصدر مرفوع اسم (ليس)، والتقدير: ليس للإنسان إلا سعيه، (ويمكن اعتبار (ما): اسماً موصولاً في محل رفع اسم ليس).

(١) من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾ الأعراف (١٨٤).=

=﴿أَنْ﴾: مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير الشأن المحذوف، ﴿عَسَىٰٓ﴾: فعل ماض دال على الرجاء تام، ﴿أَن﴾: حرف مصدري ونصب، ﴿يَكُونَ﴾: فعل مضارع ناقص، ﴿أَجَلُهُمۡ﴾: اسم لـ﴿يَكُونَ﴾، وفاعل ﴿ٱقۡتَرَبَ﴾ ضمير، أو العكس على التنازع، **وجملة** ﴿قَدِ ٱقۡتَرَبَ﴾ مع الفاعل: في محل نصب خبر ﴿يَكُونَ﴾، و﴿أَن يَكُونَ﴾ مع معموليها: في تأويل مصدر مرفوع فاعلٌ لـ﴿عَسَىٰٓ﴾ التامة، **وجملة** ﴿عَسَىٰٓ﴾ مع فاعلها: في محل رفع خبر ﴿أَنْ﴾ المخففة، **والشاهد**: أن الخبر جاء جملة فعلية فعلها جامد، فلم تحتج إلى فاصل.

(٢) قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ٦ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٧ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ٨ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (النّور ٦-٩).

الأول: «قد»؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا﴾[1].

الثاني: «حرف التنفيس»، وهو السين أو سوف، فمثال السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾[2]، ومثال (سوف) قول الشاعر:

١٠٧- واعْلَمْ فَعِلْمُ المرء يَنْفَعُهْ
أَنْ سوفَ يأتي كُلُّ ما قُدِرا[3]

---

(١) من قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ (المائدة ١١٦)، ﴿أن﴾: مخففة، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، وجملة ﴿قَدۡ صَدَقۡتَنَا﴾ في محل رفع خبر ﴿أَن﴾، و﴿أن﴾ مع= =معموليها في تأويل مصدر منصوب سدّ مسدّ مفعولي ﴿نَعۡلَمَ﴾، **والشاهد**: الفصل بين ﴿أن﴾ المخففة وخبرها الجملة الفعلية التي فعها متصرف غير دعاء بـ﴿قَدۡ﴾، والفاصل في حالة الإثبات ﴿قَدۡ﴾ أو التنفيس؛ كما سيأتي، وفي حالة النفي بـ«لم» أو «لن» أو «لا» أو «لو»؛ تفريقاً بين المخففة من الثقيلة والناصبة للمضارع.

(٢) من قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًاۚ ...﴾ (المزمّل من الآية ٢٠). اسم ﴿أَن﴾ المخففة ضمير الشأن المحذوف، وجملة ﴿سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ في محل رفع خبر ﴿أَن﴾، و﴿أن﴾ مع معموليها في تأويل مصدر منصوب سدّ مسدّ مفعولي ﴿عَلِمَ﴾.

(٣) لم ينسب البيت إلى قائل معين.

المعنى: اعلم أن الذي قدره الله لا بد من وقوعه، ولعلك منتفع بهذا الذي علمته أو معتبر به.

الإعراب: **واعلم**: الواو: بحسب ما قبلها، اعلم: فعل أمر، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنت، **فعلم**: الفاء: تعليليّة، علم: مبتدأ، المرء: مضاف إليه، **ينفعه**: ينفع: فعل مضارع، وفاعله: هو، يعود إلى (عِلْمُ)، والهاء: في محل نصب مفعول به، والجملة: في محل رفع خبر المبتدأ (عِلْمُ)، والمبتدأ والخبر: جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، **أن**: مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم وترفع

الثالــث: «النفـي» كقولـه تعـالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[3].

الرابع: «لو»، وقلّ مَن ذَكَر كونَها فاصلةً من النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾[1]، وقولـــه تعـــالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[2].

الخبر، واسمها: = =ضمير الشأن المحذوف، **سوف**: حرف تنفيس، **يأتي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، **كل**: فاعله، **والجملة**: في محل رفع خبر (أن) المخففة، و**(أن) مع معموليها** في تأويل مصدر منصوب سدّ مسدّ مفعولي (اعلم)، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **قدراً**: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو، وهو العائد، والألف: للإطلاق، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «أن سوف يأتي» فقد فصل بين «أن» المخففة وخبرها الجملة الفعلية بـ(سوف)؛ لأن الفعل متصرف غير دال على دعاء.

(١) قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ (سورة طه ٨٨ و٨٩)، ﴿أنْ لا﴾: ﴿أنْ﴾: مخففة واسمها ضمير الشأن، ﴿لا﴾: نافية، ﴿يَرْجِعُ﴾: فعل مضارع مرفوع، والفاعل هو، والجملة خبر ﴿أنْ﴾ في محل رفع، **والشاهد**: الفصل بـ﴿لا﴾ النافية.

(٢) (سورة القيامة ٢) وجملة ﴿لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه﴾: في محل رفع خبر ﴿أنْ﴾ المخففة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وهي مع معموليها في تأويل مصدر منصوب بـ﴿يَحْسَبُ﴾ سدّ مسدّ المفعولين. **والشاهد**: الفصل بين ﴿أنْ﴾ المخففة وخبرها.

(٣) (سورة البلد ٧)، والشاهد فيها الفصل بين ﴿أن﴾ المخففة وجملة الخبر بـ﴿لَمْ﴾.

ومما جاء بدون فاصل قوله:

١٠٨- عَلِمُوا أن يؤمَّلُون فجادوا

قبلَ أنْ يُسْألُوا بأعظَمِ سُؤلِ[٣]

---

(١) قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝١٥ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦ لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ...﴾ (سورة الجن من الآيات ١٥-١٧) ﴿أن﴾: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، جملة ﴿لَأَسْقَيْنَـٰهُم﴾: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم، ومجموع الشرط والجواب خبر ﴿أن﴾ في محل رفع، **والشاهد**: الفصل بـ﴿لَّو﴾ بين ﴿أن﴾ المخففة وجملة الخبر.

(٢) من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ (الأعراف ١٠٠)، والشاهد فيها كالآية السابقة، واسم ﴿أن﴾ ضمير الشأن المحذوف، أو ضمير الجماعة: (أننا).

(٣) لا يعلم قائل هذا البيت. **والسؤل**: المسؤول.

المعنى: أنهم قوم كرام يعلمون أن الناس يرجون معروفهم ونوالهم، فأغدقوا عليهم العطاء كأكثر ما يسأل الناس قبل أن يطلب منهم أحد شيئاً.

الإعراب: **علموا**: علم: فعل ماض مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، **أن**: مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها: ضمير= =الشأن المحذوف، **يؤملون**: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بثبوت النون، والواو: في محل رفع رنائب فاعل، **والجملة** في محل رفع خبر (أن)، و(**أن**) **مع معموليها** في تأويل مصدر منصوب سدّ مسدّ مفعولي (علم)، **فجادوا**: الفاء: حرف عطف، جادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة (علموا) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، **قبل**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(جادوا)، **أن**: مصدرية ناصبة، **يسألوا**: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: نائب فاعل، وأن يسألوا: في تأيول مصدر مجرور بإضافة الظرف إليه، **بأعظم**: جار ومجرور متعلق بـ(جادوا)، **سؤل**: مضاف إليه.

وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1] في قراءَة من رَفَع «يتمّ» في قولٍ[2]، والقول الثاني أنّ «أَنْ» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصية للفعل المضارع، وارتفع «يتم» بعده شذوذاً.

تخفيف «كَأَنَّ»:

وَخُفّفَتْ «كَأَنّ» أيضاً فَنُوي مَنْصُوبُها، وَثَابتاً أَيْضاً رُوِي[3]

إذا خففت «كأنَّ» نُوي اسمها، وأخبر عنها بجملة اسمية؛ نحو: «كأنْ زَيْدٌ قائِمٌ»، أو جملة فعلية مُصَدَّرة بـ«لم»؛ كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[4]، أو مُصَدَّرة بـ«قد»؛ كقول الشاعر:

الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون»، فقد جاء «أن» المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء دون فاصل، وهو نادر، والكثير: أن سيؤملون، وبعضهم خرّجه على أنّ (أن) ليست مخففة، وإنما هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وأنها لم تنصبه هنا، ولم تنصبه في الآية التي ستلي، **وهذا الرأي ضعيف لسببين:**

(أ): أن جمهور النحاة ذهب إلى اعتبار (أنْ) الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن مخففة حتماً.

(ب) أن الشاعر قال في الشطر الثاني: (قبل أن يسألوا)، فنصب بـ(أن)، ولا يلفق الشاعر عادة بن لغتين.

(١) من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ...﴾ (البقرة من الآية ١٣٣).

(٢) أي: في قول الذين لم يشترطوا أن تسبق المخففة بعلم أو ظن، وهم الكوفيون.

(٣) **كأن** (قصد لفظها): نائب فاعل لـ(خففت)، **أيضاً**: مفعول مطلق، **منصوبها**: منصوب: نائب فاعل لـ(نوي)، **ثابتاً**: حال من نائب الفاعل المستتر في (روي).

(٤) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ

أَفِـدَ الترحُّـلُ غيــرَ أنّ رِكَابَنَـا   لمّا تَـزُل برحالِنا وَكَـأَنْ قَـدِ[1]

أي: وكأنْ قد زالت، فاسم «كأن» في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضمير الشأن، والتقدير: «كَأَنْه زَيْدٌ قائم، وَكَأَنْهُ لم تَغْنَ بالأمسِ، وكأنه قد زالت»، والجملة التي بعدها خبر عنها، وهذا معنى قوله: «فَنُوِي منصوبها».

وأشار بقوله: «وثابتاً أيضاً رُوي» إلى أنه قد روي إثبات منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله:

١٠٩- وَصَـدْرٍ مُشْرِقِ النّحْرِ   كَــأَنْ ثَدْيَيْـــهِ حُقّـــانِ[2]

فـ«ثدييه»: اسم (كأن)، وهو منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، «حقان»: خبر (كأن)، وروي: «كأنْ ثدياه حقان»، فيكون اسم «كأنْ» محذوفاً، وهو ضمير

قَـٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (يونس ٢٤).

(١) البيت أعربناه تحت رقم (٢) في الصفحة ( )، والشاهد فيه هنا: تخفيف (كأن)، وكون اسمها ضمير الشأن المحذوف، والخبر جملة محذوفة يدل عليها الكلام السابق، والتقدير: وكأنه قد زالت.

(٢) لم ينسب هذا الشاهد إلى قائل معيّن. **النحر**: أعلى الصدر أو موضع القلادة، **حقان**: مثنى: حقة أو حُق؛ وهو وعاء صغير مستدير.

المعنى: ربَّ صدرٍ قد أشرق عنق صاحبته، وقد ازدهى بثديين كأنهما في استدارتهما واكتنزهما حقا عاجٍ.

الإعراب: **وصدر**: الواو واو ربّ، **صدر**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد، **مشرق**: نعت لـ(صدر) على اللفظ مجرور، **النحر**: مضاف إليه. وارجع إلى عبارات الشارح في إعراب الشطر الثاني.

الشاهد فيه: قوله: «كأن ثدييه حقان»: فقد جاء اسم (كأن) المخففة ظاهراً منصوباً، والكثير فيه أن يأتي ضميراً والخبر جملة، كما ورد في الرواية الثانية.

تنبيه: تخفف (لكنّ) فيبطل عملها حتماً، وتعرب حرف استدراك.

الشـأن، والتقـدير: «كأنـه ثـدياه حقّـان»، و«ثـدياه حقـان»: مبتـدأ وخـبر في موضـع رفـع خـبر «كـأن»، ويحتمـل أن يكـون «ثـدياه» اسـم «كـأنْ»، وجـاء الألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

✦ ✦ ✦

أسئلة ومناقشة

١- ما الأحرف الناسخة المشبهة بالفعل؟ عدِّدها ثم اذكر معانيها وعملها.

٢- تدخل لام الابتداء على اسم (إنَّ) وخبرها وعلى معمول الخبر، اذكر شروط ما تدخل عليه من ذلك مع التمثيل.

٣- وضِّحْ حكم خبر هذه الحروف ومعمول خَبَرِها من حيث التقديم والتأخير، ممثلاً لما تقول.

٤- ما القاعدة العامة لمواضع كسر همزة (أن)؟ عَدِّدِ المواضع التي يجب فيها الكسر مُعَلِّلاً وممثلاً لما تقول.

٥- ما القاعدة العامة لفتح همزة (إن)؟ عَدِّد هذه المواضع ممثلاً لكل واحد منها بمثال من عندك.

٦- متى يجوز في همزة (إن) الفتح والكسر؟ ولماذا؟ مثِّل لما تقول.

٧- ما حكمُ (كأنَّ- ليت- لعلَّ) إذا اتصلت بهن (ما) الزائدة؟ وضح ذلك مع التمثيل.

٨- كيف تعطف على أسماء هذه الحروف قبل استكمال الخبر وبعده؟ مثِّل.

٩- ما حكم (إنَّ- أَنَّ- كأَنَّ) إذا خُفِّفْنَ؟ وماذا يشترط لبقاء عملهن؟ مثل وفَصِّلْ، وهل من المخففة قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[1]؟

✦ ✦ ✦

(١) آية ١٦ سورة الجن.

تمرينـات

١- بيِّن فيما يأتي الأدوات العاملة ومعموليها وغير العاملة، مع ذكر السبب:

(أ) ليتما الحياة تسعد أبناءها.

(ب) كأنما أنت موكّل بحظوظ الناس.

(ج) تَيَقّنْتُ أن لن يأخذ المرء إلا حظه.

(د) لعل الغياهب أن تنقشع.

٢- كوِّن جملتين مفيدتين يتقدم فيهما الخبر على الاسم جوازاً في الأولى ووجوباً في الثانية.

٣- مثِّل للام الابتداء في أربعة مواضع متنوعة، وبيِّن سبب جواز دخولها.

٤- بيِّن في الأمثلة الآتية حكم (إن) من حيث فتحُها أو كسرها أو جواز الأمرين، مع بيان السبب:

أزوك حيث إنك مقيم، وقد زرتك فإذا أنّك مُعتل، أقسمت أني سأؤدي واجبي نحوك، يسرُّني أنك موفق، فهمت أنك تؤثرني، وقد أثنيت عليك وإنك أهل للثناء، وهكذا من يُخلصْ للأصدقاء فإنه محبوب منهم، أُلْقِيَ في رُوعِي أنك ستنجح في الامتحان، وإنك لأهل لهذا النجاح.

٥- ليت الأمل يتحقق، لعل النجاحَ يُصيبني.

صلْ (ما) الزائدة بالحرفين (ليت- لعل)، ثم اضبط الاسم بعدهما.

٦- مثِّل لـ(أنْ) المخففة من الثقيلة بحيث تستوفي ما يأتي في جُملٍ:

(أ) الخبر جملة اسمية.

(ب) جملة فعلية فعلها جامد.

(ج) جملة فعلية فعلها دال على الدعاء.

(د) جملة فعلية فعلها متصرف غير دعائي.

٧- إذا قلنا: (إنْ زيداً قائم) بتخفيف (إنْ) وبالإعمال.

و: (إنْ زيد قائم) بتخفيف (إنْ) كذلك وبالإهمال.

فعلى أَيِّ المثالين يجوز دخول اللام على الخبر (قائم) ولماذا؟ وبمَ تسَمِّي هذه اللام؟ وما ثمرتُها؟ وما الفرق بين هذه اللام ولام ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾؟.

٨- ما وجهُ جواز فتح همزة (إنَّ) وكسرها في المثال الآتي:

(خير القول أني أحمد الله)، قَدِّر الخبر على كلا الوجهين.

٩- قال أبو تمام:

إنَّ الهــلال إذا رأيــت نمــوَّه ... أيقنـتَ أن سيصيرُ بـدراً كـاملا

اشرح هذا البيت ثم أعربه تفصيلاً.

١٠- قال النابغة الذبياني:

أَزِفَ التَرحُّـلُ غيـرَ أنَّ ركابنـا ... لَمّـا تَـزُلْ برحالنـا وكـأَنْ قَـدِ

أعرب من تحته خط من البيت، وبيِّن لِمَ فُتِحَتْ (أنَّ) في الشطر الأول؟

✦ ✦ ✦




«لا» التي لنفي الجنس

وتسمّى لا التبرئة؛ لأنها تدلُّ على تبرئة الجنس من الخبر.

معناها وعملها:

عَمَلَ «إنَّ» اجعَلْ لـ«لا» في نَكِرَةَ

مُفْـــرَدَةً جاءَتْـــكَ أَوْ مُكَـــرَّرَةَ[1]

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمراد بها: «لا» التي قُصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلّه.

وإنما قلت: «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً؛ نحو: «لا رجلٌ قائماً»، فإنها ليست نصّاً في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز: «لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز: «لا رجلَ قائمٌ بل رجلان».

وهي تعمل عمل «إنّ»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين المفردة -وهي التي لم تتكرر- نحو:

«لا غلامَ رجلٍ قائم»[2]، وبين المكررة؛ نحو: «لا حولَ ولا قوة إلا بالله»[3].

---

(1) **عمل**: مفعول به مقدّم لـ(اجعل)، **إنّ** (قصد لفظه): مضاف إليه، **اجعل**: فعل أمر مبنيّ على السكون، والفاعل: أنت، **لـ(لا)**: جار ومجرور متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني لـ(اجعل)، التقدير: اجعل عمل (إن) كائناً لـ(لا)، **مفردة**: حال مقدم على صاحبه، وهو فاعل (جاءتك).

(2) **لا**: النافية للجنس، **غلام**: اسمها منصوب؛ لأنه مضاف، **رجل**: مضاف إليه، **قائم**: خبرها مرفوع.

(3) سيأتي إعرابها مفصلاً.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة[1]، وما ورد من ذلك مؤوَّل بنكرة؛ كقولهم: «قضية ولا أبا حسن لها»، فالتقدير: ولا مُسمّىً بهذا الاسم لها[2]، ويدل على أنه معامَلٌ معاملة النكرة وصفُه بالنكرة؛ كقولك: «لا أبا حسنٍ حلالاً لها».

ولا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما أُلغِيَتْ؛ كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[3].

أحوال اسمها:

فانصــبْ بِهَــا مُضَــافاً أوْ مُضَــارِعَهْ

وَبَعْــدَ ذاكَ الخَبَــرَ اذكُــرْ رَافِعَــه[4]

---

(1) لإعمالها ستة شروط: أربعة متعلقة بها؛ وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وألا يدخل عليها جار، وشرطان متعلقان بمعموليها؛ وما: كونهما نكرتين، وكون اسمها متصلاً بها. ويكون النفي نصاً على الجنس إذا كان بمعنى الاستغراق، وذلك يكون بتضمن «لا» معنى «مِن» الاستغراقية، وهي مختصة بالنكرات.

(2) أبو الحسن هو علي بن أبي طالب، وقائل الجملة في حقه هو عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ثم صار يضرب مثلاً للأمر المتعسر، وتأويل الشارح ليس سليماً؛ لكثرة المكنى بأبي الحسن، وإنما أوّلها النحاة بقولهم: قضية ولا فيصل لها، فكأن أبا الحسن صار اسم جنس رمز به إلى أصحاب الرأي الحاذق الذين يفصلون في الأمور العسيرة.

(3) قال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ۝٤٦ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ (الصافات: ٤٥-٤٧)، ﴿لَا﴾: نافية لا عمل لها، ﴿فِيهَا﴾: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدّم، ﴿غَوْلٌ﴾: مبتدأ مؤخر. وقد ألغيت لضعفها بالفصل بينها وبين اسمها، ووجب حينئذٍ تكرارها.

(4) **مضافاً**: مفعول به (لا نصب)، **مضارعه**: معطوف على (مضافاً)، والهاء: مضاف إليه، **بعد**: ظرف زمان متعلق بـ(اذكر)، **ذاك**: ذا: اسم إشارة في محل جرٍّ بالإضافة، والكاف: للخطاب، **الخبر**:

وَرَكِّــبِ المفــرَدَ فاتِحــاً كــ: «لا حَــولَ وَلاَ قُــوَّةَ» والثّــاني اجعَــلا[1]

مَرْفُوعــاً، اوْ منصــوباً اوْ مُرَكّبــا وإنْ رَفَعَــتْ أوَّلاً لا تَنْصِبــا[2]

لا يخلو اسم «لا» هذه من **ثلاثة أحوال**:

الحال الأول: أن يكون مضافاً؛ نحو «لا غُلاَمَ رَجلٍ حاضِرٌ».

الحال الثاني: أن يكون مضارعاً للمضاف؛ أي: مشابهاً له، والمراد به: كل اسم له تعلّقٌ بما بعده؛ إمّا بعمل نحو: «لا طالعاً جبلاً ظاهر، ولا خيراً من

مفعول به مقدم لـ(اذكر)، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت، **رافعه**: رافع: حال من الفاعل المستتر، والهاء: في محل جر بالإضافة.

(1) **المفرد**: أي ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، و(لا حول ولا قوة): سيأتي إعرابها مفصلاً، **الثاني**: مفعول به أوّل مقدم على عامله (اجعل)، **اجعلا**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف، والفاعل: أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً: حرف لا محل له من الإعراب.

(2) **مرفوعاً**: مفعول ثانٍ لـ(اجعلن)، **أولاً** (أي: الأول): مفعول به لـ(رفعت)، **لا**: ناهية جازمة حذفت منها الفاء الرابطة للضرورة، **تنصبا**: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في محل جزم بـ(لا) الناهية، والفاعل: أنت، **والجملة**: في محل جزم جواب الشرط.

زيد رَاكِبٌ»، وإما بعطفٍ نحو: «لا ثلاثة وثلاثين عندنا»،

ويسمى المشبّهُ بالمضاف: مُطَوَّلاً وممطولاً؛ أي: ممدوداً.

وحكم المضاف والمشبه به: النصب لفظاً كما مُثِّل[1].

الحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مُشَبّه بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه: البناء على ما كان ينصب به؛ لتركبّه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كـ(خَمْسَةَ عشر)[2]، ولكن محلّه النصب بـ«لا»؛ لأنه اسم لها.

فالمفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة؛ نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله»[3]، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به؛ وهو «الياء»؛ نحو: «لا مُسْلِمينِ لك، ولا مُسْلِمِينَ لِزَيْدٍ» فـ«مُسْلِمَيْنِ ومسلمينَ» مبنيان؛ لتركبهما مع «لا»؛ كما بني «رجل» لتركبه معها[4].

([1]) يكون اسم «لا» في هاتين الحالتين معرباً؛ وذلك لأن الإضافة عارضت معنى «مِن» الاستغراقية، فأعرب، وحمل الشبيه بالمضاف على المضاف.

([2]) وقيل: بل بني لتضمنه معنى الحرف؛ وهو من «الاستغراقية»، فإن قولنا: «لا رجل في الدار» مبنيّ على سؤال ملفوظ أو مقدر، كأنه قيل: «هل من رجلٍ في الدار؟» فأجيب بالنفي على سبيل الاستغراق.

([3]) **لا**: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، **حول**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتوكيد النفي، **قوة**: معطوفة على (حول)، والخبر محذوف، والتقدير: لا حول ولا قوة كائنان، (وستأتي وجوه إعراب أخرى)، **إلا**: أداة حصر، **بالله**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

([4]) يقال: اسم «لا» مبني على الياء في محل نصب.

وذهب الكوفيّون والزجاج إلى أن «رجل» في قولك: «لا رَجُلَ» معرب، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أنّ «مسلِمَيْنِ، ومسلمِينَ» معربان[1].

وأما جمع المؤنث السالم؛ فقال قوم: مبني على ما كان ينصب به؛ وهو الكسر، فتقول: «لا مُسْلماتِ لك»؛ بكسر التاء، ومنه قوله:

١١٠- إنَّ الشبابَ الذي مجدٌ **عواقبُهُ**
فِيهِ نَلَذُّ، ولا لّذاتِ للشِّيب[2]

([1]) الرأي الأول –وهو بناء الاسم على ما ينصب به– هو رأي جمهور النحاة، وهو أدعى إلى طرد القاعدة.

([2]) البيت لسلامة بن جندل يأسف على فراق الشباب، **الشِّيب**: جمع: أشيب.

المعنى: إن اللذة في الشباب الذي يعطي كل شيء معنى المجد، أما الشيخوخة فلا لذة فيها ولا متعة.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **الشباب**: اسمه منصوب، **الذي**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصبٍ نعتٌ لـ(الشباب)، **مجد**: خبر مقدم، **عواقبه**: عواقب: مبتدأ مؤخر، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فيه: جار ومجرور متعلق بـ(نلذ)، **نلذ**: فعل مضارع، والفاعل: نحن، **والجملة**: في محل رفع خبر (عن)، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إن)، **لذات**: اسمها مبني على الكسر في محل نصب، للشيب، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(لا).

الشاهد فيه: قوله: «ولا لذاتِ»، فقد جاء اسم «لا» النافية للجنس جمع مؤنث سالماً، فبني على ما كان ينصب به؛ وهو الكسر، وأجازوا فيه البناء على الفتح في محل نصب، وورد البيت بالروايتين، وللنحاة في اسم «لا» إن كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب: =

=١- البناء على الكسر في محل نصب، وهو أشهرها.

٢- البناء على الفتح في محل نصب.

٣- البناء على الكسر مع التنوين؛ باعتباره تنوين المقابلة لا تنوين التمكين، فلا يعارض البناء.

٤- جواز الوجهين: البناء على الكسر أو على الفتح، لا وجوب أحدهما.

وأجاز بعضهم الفتح؛ نحو: لا مسلماتَ لك.

العامل في الخبر:

وقول المصنف: «وبعدَ ذاكَ الخبر اذكر رافِعَه» معناه: أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافع له: «لا» عند المصنّف وجماعة وعند سيبويه: الرافع له «لا» إن كان اسماً مضافاً أو مشبّهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً؛ فاختلف في رافع الخبر:

فذهب سيبويه إلى أنّه ليس مرفوعاً بـ«لا»، وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ **لأن مذهبه أنّ «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء**، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ«لا»، فتكون «لا» عاملة في الجزأين؛ كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به.

✦ ✦ ✦

تكرار «لا»:

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذ أُتي بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة، وتكررت «لا»؛ نحو: «لا حولَ ولا قوة إلا بالله»؛ يجوز فيهما خمسة أوجه؛ وذلك لأن المعطوف عليه إمّا أن يبنى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

١- فإن بني على الفتح **جاز في الثاني ثلاثة أوجه:**

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون «لا» الثانية عاملةً عمل «إنّ»؛ نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله»[1].

الثاني: النصب عطفاً على محلّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف[2]؛ نحو: «لا حولَ ولا قوةً إلا بالله»، ومنه قوله:

١١١- لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً

اتّسعَ الخرقُ على الرَّاقعِ[3]

---

(1) «لا» الأولى والثانية عاملتان عمل «إن»، والاسم: مبني على الفتح في محل نصب، ولكل منهما خبر محذوف، وتعطِف الواو جملة على جملة.

(2) **لا**: زائدة لتوكيد النفي، **والواو** تعطف مفرداً على مفرد.

(3) البيت لأنس بن مرداس السلمي. **الخلة**: الصداقة، **الراقع**: من يصلح موضع الفساد.

المعنى: لم يعد ينفع اليوم ما يشدنا من نسب أو صداقة، فقد تفاقم الأمر، فلا يرجى له صلاح.

الإعراب: **لا**: نافية للجنس، **نسب**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **اليوم**: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر (لا)، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: زائدة لتوكيد النفي، **خلةً**: معطوف على اسم «لا» باعتبار المحل، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وإعراب الشطر الثاني واضح.

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة»، فقد جاء المعطوف على اسم «لا» منصوباً باعتبار محل المعطوف عليه، وباعتبار «لا» الثانية زائدةً غير عاملة.

الثالث: الرفع[1]، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفاً على محلّ «لا» واسمها؛ لأنهم في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة[2].

الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليس»[3].

الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ: «لا» عمل فيه، وذلك نحو: «لا حولَ ولا قُوَّةٌ إلا بالله»، ومنه قوله:

١١٢- هـذَا لَعَمْرُكم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

لا أُمَّ لي -إنْ كانَ ذَاكَ- وَلا أبُ[4]

([1]) أي: الرفع في الثاني، والأول مفرد مبنيّ على الفتح في محل نصب.

([2]) وتكون الواو عاطفة لمفردٍ، والخبر المحذوف -في رأي سيبويه- خبر للمبتدأ المكون من «لا» واسمها وما عطف عليه بالرفع، وفي رأي غيره الخبر المحذوف هو خبر (لا).

([3]) فيقدر للأولى خبر مرفوع، وللثانية خبر منصوب، وتعطف الجملة على الجملة بالواو.

([4]) نسب البيت لابن أحمر الكنانيّ، ولهمام بن مرة، ولضمرة بن ضمرة، ولغيرهم، ويقال بأن للشاعر أخاً كان أهله يؤثرونه عليه، فقال ما قال. **والصغار**: الذل.

المعنى: قسماً بحياتكم إن إيثار أخي عليَّ هو المذلّة والهوان، وإن استمر هذا فلا أم لي ولا أب.

الإعراب: **هذا**: الهاء للتنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، **لعمركم**: اللام: ابتدائية، عمر: مبتدأ مرفوع، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، **والميم**: للجماعة، والخبر: محذوف وجوباً تقديره: قسمي، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب، **الصغار**: خبر المبتدأ، **بعينه**: الباء: حرف جرٍ زائد، **عينه**:= =توكيد لـ(الصغار) مجرور لفظاً مرفوع تقديراً، وهو مضاف، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **لا**: نافية للجنس، **أم**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **لي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، **ولا أب**: الواو حرف عطف، ولا أب: في إعرابها الوجوه الثلاثة التي أشار إليها الشارح.

٢- وإن نصب المعطوف عليه[١] جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة، أعني: البناء، والرفع، والنصب[٢]؛ نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةً، ولا امرأةٌ».

٣- وإن رُفِعَ المعطوف عليه[٣] جاز في الثاني **وجهان**:

الأول: البناء على الفتح؛ نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ»، ومنه قوله:

١١٣- فَلاَ لَغْوٌ ولا تأثيمَ فيهَا وَمَا فاهُوا بِهِ أبداً مُقِيمُ[٤]

الشاهد فيه: قوله: «ولا أب»، فقد جاء مرفوعاً على واحد من الأوجه الثلاثة التي بسطها الشارح.

(١) لكونه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف مع كون الثاني مفرداً.

(٢) البناء: أي على الفتح في محل نصب باعتبار «لا» نافية للجنس تعمل عمل (إن)، والواو تعطف جملة على جملة، والرفع: باعتبار «لا» زائدة لتوكيد النفي، والمرفوع معطوف على محل (لا) مع اسمها، من عطف المفرد على المفرد، أو باعتبار «لا» عاملة عمل (ليس)، والواو تعطف جملة على جملة، والنصب: بالعطف على اسم «لا».

(٣) بإهمال «لا» الأولى وإعراب ما بعدها مبتدأ، أو بإعمالها عمل ليس.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في وصف الجنة، **اللغو**: الكلام الباطل، **التأثيم**: الرمي بالإثم.

المعنى: تلك الجنة لا يسمع المرء فيها إلا خيراً، فلا لغو فيها، ولا وقوع في الآثام، وما يشتهيه الإنسان أو يطلبه يجده حاضراً دائماً.=

= **الإعراب**: **فلا**: الفاء: بحسب ما قبلها، لا لغو: في إعرابها الوجهان اللذان أشرنا إليهما في الحاشية السابقة، **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إن)، **تأثيم**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **فيها**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، والجملة معطوفة على الابتدائية السابقة لا محل لها من الإعراب، **وما**: الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **فاهوا**: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، **به**: الباء: حرف جر متعلق بـ(فاهوا)، والهاء: في محل جرٍّ بالباء، وهي العائد، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من

والثاني: الرفع نحو: «لاَ رجلٌ ولاَ امرأةٌ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةٌ»[1].

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم «لا»، و«لا» هنا ليست بناصبة، فيسقط النصب؛ ولهذا قال المصنّف: «وإن رفَعتَ أولاً لا تنصبَا».

✦ ✦ ✦

نعت اسم «لا»:

وَمُفْـــرَداً نَعْتــاً لمبنـــيٍّ يَلـــي
فافتح، أَوِ انْصِبَنْ، أَوِ ارفَعْ تَعْدِلِ[2]

إذا كـان اسـم «لا» مبنيـاً، ونعـت بمفـرد يليـه –أي: لم يفصـل بينـه وبينـه بفاصل– جاز في النعت **ثلاثة أوجه**:

الأوّل: البناء على الفتح؛ لتركبه مع اسم «لا»[3]؛ نحو: «لا رَجُلَ ظريفَ».

الثاني: النصب؛ مراعاةً لمحل اسم «لا»؛ نحو: «لا رَجُلَ ظريفاً».

الإعراب، **أبداً**: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ(مقيم)، **مقيم**: خبر المبتدأ (ما)، والجملة معطوفة على الابتدائية أيضاً لا محل لها من الإعراب.

الشـاهد فيـه: قولـه: «فـلا لغوٌ ولا تـأثيم» برفع الأول وبنـاء المعطوف على الفتح، وفي الخبر: «فيها» تنازع؛ فإما أن يعطى للسابق ويضمر لـ(لا) مثله، وإما أنْ يعطى للثانية ويضمر مثله خبراً لـ(لا) التي بمعنى: (ليس)، أو للمبتدأ (لغو).

(1) بإلغاء الاثنتين أو بإعمالهما عمل (ليس).

(2) **مفرداً**: مفعول به مقدم لـ(افتح)، ونقدر للفعلين الآخرين مفعولين نظيره، **نعتاً**: بدل أو عطف بيان، **فـافتح**: الفـاء زائـدة، افتح: فعل أمر، والفاعـل: أنـت، **انصـبن**:= =فعل أمر مبني على الفـتح؛ لاتصـاله بنـون التوكيـد الخفيفـة، والفاعـل: أنـت، ونـون التوكيـد: حـرف لا محـل لهـا مـن الإعراب، تعدل: فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون، وكسر لحركة الرويّ، والفاعل: أنت.

(3) أي: قبل دخول «لا»، فيصبح النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم تدخل «لا» لتركب معهما.

الثالث: الرفع، مراعاةً لمحل «لا» واسمها؛ لأنهم في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم؛ نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ».

✦ ✦ ✦

وَغَيْــرَ مَــا يَلــي وَغَيْــرَ المفــرَدِ

لاَ تَـبْنِ، وانصِبْهُ، أو الرَّفعَ اقْصِدِ[1]

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً ووليه النعت جازَ في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيت أنه إذا لم يَلِ النعتُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصل بينهما بفاصل؛ لم يجز بناء النعت، فلا تقول: «لا رجلَ فيها ظريفَ» ببناء (ظريف)، بل يتعيّن رفعُه؛ نحو: «لا رجلَ فيها ظريفٌ»، أو نصبه؛ نحو: «لا رجلَ فيها ظريفاً».

وإنما سقط البناء على الفتح؛ لأنه إنما جاز عند عدم الفصل؛ لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب؛ كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوتُ غير مفرد؛ نحو: «لا طالعاً جبلاً ظريفاً»[2].

ولا فرق -في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل- بين أن يكون المنعوت مفرداً كما مُثّل، أو غير مفرد.

---

(1) **غير**: مفعول به مقدم لقوله: (لاَ تَبْنِ)، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة** (يلي) مع فاعلها المستتر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **غير**: معطوفة على الأولى بالواو، **تبن**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية بحذف حرف العلة، والفاعل: أنت.

(2) أجيز البناء في الحالة السابقة باعتبار النعت والمنعوت كاسم واحد، ثم دخلت عليهما «لا»، فعومل معاملة (خمسة عشر)، فإذا فصل بين النعت والمنعوت أو كان النعت مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؛ امتنع البناء لأن العرب لا يركبون أكثر من كلمتين.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد –كالمضاف والمشبه بالمضاف– تعيّن رفعه أو نصبه، فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل، وذلك نحو: «لا رجلَ صاحبَ برٍّ فيها، ولا غلامَ رَجُلٍ فيها صاحبٌ بِرٍّ»[1].

وحاصل ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً، ولم يفصل بينهما؛ جاز في النعت ثلاثة أوجه؛ نحو: «لا رجلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ»، وإن لم يكونا كذلك؛ تعيّن الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

✦ ✦ ✦

العطف دون تكرار «لا»:

وَالعطفُ إن لـم تَتَكرر «لا» احْكُمَا
لَهُ بما للنّعْتِ ذِي الفَصْلِ انتَمَى[2]

تقدّم أنّه إذا عُطِف على اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا»؛ يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح؛ نحو: «لا رجل ولا

---

[1] **رجل**: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، **صاحب**: نعت لرجل منصوب على المحل، أو مرفوع باعتباره نعتاً لـ(لا) مع اسمها وهما مبتدأ، وامتنع البناء على الفتح لأن النعت مضاف وليس مفرداً. **وغلام**: اسم «لا» منصوب لأنه مضاف، وفي إعراب: صاحب الوجهان السابقان، والجار والمجرور فيها متعلق بالخبر.

[2] **العطف**: مبتدأ، خبره مجموع جملتي الشرط والجواب: إن لم تتكرر (لا) احكما، **واحكم**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل: أنت، **والجملة**: في محل جزم جواب الشرط، وحذفت الفاء الرابطة للضرورة، **ذي**: صفة لـ(النعت) مجرورة بالياء؛ لأنها من الأسماء الستة، **وجملة (انتمى)** مع الفاعل المستتر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

امرأةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ»، وذكر في هذا البيت أنّه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم في البيت الذي قبله أنّه يجوز فيه الرفع والنصب[١]، ولا يجوز فيه البناء على الفتح، فتقول: «لا رجلَ وامرأةٌ، وامرأةً»، ولا يجوز البناء على الفتح، وحكى الأخفش: «لا رجلَ وامرأةَ»؛ بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر «لا»، فكأنه قال: «لا رجلَ ولا امرأةَ»، ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، سواء تكررت «لا»؛ نحو: «لا رَجُلَ ولا غلامُ امرأةٍ»، أو لم تتكرر؛ نحو: «لا رَجُلَ وغلامُ امرأةٍ».

هذا كلّه إذا كان المعطوف نكرة[٢]، فإذا كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كلّ حال؛ نحو: «لا رجلَ ولا يزيدٌ فيها»، أو: «لا رَجُلَ وزيدٌ فيها»[٣].

✦ ✦ ✦

دخول همزة الاستفهام على «لا»:

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ[٤]

---

(١) النصب بالعطف على محل اسم (لا)، والرفع بالعطف على محل الاسم قبل دخول (لا).

(٢) أي: إذا كان صالحاً لعمل «لا» النافية للجنس.

(٣) لأن (زيد) لا يصلح لعمل «لا»؛ لأنه معرف بالعلمية، فيتعين رفعه بالعطف على محل «لا» مع اسمها.

(٤) **أعط**: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، **لا** (قصد لفظها): مفعول به، **مع**: ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من «لا»، **ما**: اسم موصول في محل نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لـ(أعط).

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: «ألا رَجلَ قائمٌ؟ وألا غلامَ رجلٍ قائم؟ وألا طالعاً جبلاً ظاهر؟»[1]، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا، وفي كل ذلك تفصيل؛ وهو أنّه إذا قُصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم -كما ذكر- من أنه يبقى عمله وجميع ما تقدم ذِكرُه من أحكام: العطف، والصفة، وجواز الإلغاء.

فمثال التوبيخ: قولك: «ألا رُجُوعَ وقد شبِتَ»؟ ومنه قوله:

١١٤- ألاَ ارعِوَاءَ لِمنْ وَلّتْ شَبِيبَتُهُ
وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[2]

---

(1) رجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، قائم: خبر، غلام: اسمها منصوب؛ لأنه مضاف، طالعاً: اسمها منصوب؛ لأنه شبيه بالمضاف، جبلاً: مفعول به، وفي الأمثلة كلها: الهمزة للاستفهام، و«لا» نافية للجنس تعمل عمل «إن».

(2) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، **ارعواء**: كفّ؟ عن القبيح، **ولَّت**: مضت، **آذنت**: أعلنت.
المعنى: أما يكف عن القبيح ذلك الذي مضى شبابه وأنذره بشيبٍ يسلمه إلى الهرم والضعف؟
الإعراب: **ألا**: الهمزة: للاستفهام، لا: نافية للجنس، (وهما معاً دالان على التوبيخ والزجر)، **ارعواء**: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، **لمن**: اللام: حرف جر متعلق بمحذوف خبر «لا»، من: اسم موصول في محل جرٍّ باللام، **ولت**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين والتاء: للتأنيث، **شبيبته**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **وآذنت**: الواو: حرف عطف، آذنَ: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، يعود إلى (شبيبته)، **والجملة** معطوف على الصلة لا محل لها من الإعراب، **بمشيب**: جار ومجرور متعلق بـ(آذنت)، **بعده**:

ومثال الاستفهام عن النفي: قولك: «ألا رَجُلَ قَائم»، ومنه قوله:

١١٥- أَلاَ اصطِبَارَ لِسَلْمى أَمْ لَهَا جَلَدٌ

إِذَا أُلاقِـي الـذي لاَقَـاهُ أَمْثـالي؟[1]

وإذا قصد بـ«ألا» التمني؛ فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، وعليه يتمشّى إطلاق المصنّف، ومذهب سيبويه أنّه يبقى لها

بعد: ظرف زمان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(هرم)، والهاء في محل جرٍّ بالإضافة، هرم: مبتدأ مؤخر، **والجملة** في محل جرٍّ صفة لـ(مشيب).

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء...» حيث بقي لـ«لا» عمله مع دخول الهمزة الاستفهامية التي أفادت معها معنى التوبيخ.

(1) البيت لقيس بن الملوح الشهير بمجنون ليلى. **والاصطبار**: السلوان والاحتمال، **الجلد**: الصلابة.

المعنى: إذا أصابني ما يصيب أمثالي -وهو الموت- فهل يذهب المصاب بصبر سلمى أم تتماسك وتتجلد أمامه؟

الإعراب: **ألا**: الهمزة: للاستفهام، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، **اصطبار**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **لسلمى**: اللام: حرف جر متعلق بمحذوف خبر (لا)، **سلمى**: اسم مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لاتصاله بألف التأنيث المقصورة، **أم**: حرف عطف، **لها**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(جلد)، **جلد**: مبتدأ مؤخر، **والجملة**: معطوفة على الابتدائية السابقة لا محل لها من الإعراب، **إذا**: حرف متضمن معنى الشرط في محل نصب، متعلق بجواب الشرط المحذوف دل عليه ما قبله، **ألاقي**: فعل مضارع مرفوع للتجرد بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: أنا، **الذي**: اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ(ألاقي)، **والجملة**: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **لاقاه**: لاقى: فعل ماض مبنيّ على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: في محل نصب مفعول به، **أمثالي**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، **والياء**: في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اصطبار»، فقد أعمل «لا» النافية المسبوقة بهمزة الاستفهام، وهما باقيان على معناه ودالان على الاستفهام عن النفي؛ أي: أينتفي صبر محبوبته أم تتجلد؟

عملُها في الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصف والعطف بالرفع مراعاةً للابتداء، ومن استعمالها للتمني قولهم: «ألا ماءَ ماء بارداً»، وقول الشاعر:

١١٦- ألا عُمرَ وَلّى مُستَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فَيْـرأَبَ مـا أَثـأتْ يَـدُ الغَفَـلات؟[1]

حذف الخبر:

وَشَاعَ في ذَا البابِ إسْقَاطُ الخَبَـرْ

إذَا المُـرَادُ مَـعْ سُـقُوطِهِ ظَهَـرْ[1]

([1]) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن. **ولى**: مضى وأدبر، **ويرأب**: يصلح، **أثأت**: أفسدت.

المعنى: ليت ما تصرّم من العمر يعود؛ لأصلح فيه ما أفسدتْه يدُ الجهل والغفلة.

الإعراب: **ألا**: حرف تمنٍّ، **عمر**: اسم (لا) مبنيّ على الفتح في محل نصب، وليس لـ(لا) خبر، **ولى**: فعل ماض مبنيّ على الفتح المقدر للتعذر، والفاعل: هو، يعود إلى (العمر)، **والجملة** في محل نصب صفة لـ(عمر)، **مستطاع**: خبر مقدم، **رجوعه**: رجوع مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، **والجملة**: في محل نصب صفة ثانية لـ(عمر)، **فيرأب**: الفاء سببية عاطفة، يرأب: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (عمر)، **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به، **أثأت**: أثأى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، **يد**: فاعل مرفوع وهو مضاف، **الغفلات**: مضاف إليه، **والجملة** لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، **وجملة** (يرأب) مع (أن) المصدرية المضمرة في تأويل مرفوع معطوف على مصدر سابق؛ والتقدير: ألا يكون رجوع فرأبٌ...

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» فقد جاءت «ألا» بمعنى التمني، وجعلها سيبويه بمنزلة (أتمنى)، فلا تحتاج إلى خبر، وبمنزلة (ليت)، فلا يعطف عليها مع محلها= =بالرفع، وقال المازني والمبرد: تبقى عاملة في الاسم والخبر، وجعلا (عمر): اسمها، ومستطاع: خبرها، ورجوعه: نائب فاعل لاسم المفعول (مستطاع)، وقد يفهم هذا من كلام ابن مالك أيضاً.

إذا دلّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: «هَلْ مِنْ رجُلٍ قائِمٌ؟»، فتقول: «لا رَجُلَ»، وتحذف الخبر -وهو (قائم)- وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوزاً عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثِّل، وظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ نحو أن يقال: «هل عندك رجلٌ؟ أو هل في الدار رجلٌ؟» فتقول: «لا رَجُل».

فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجز حذفه عن الجميع؛ نحو قوله ﷺ: «لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله»[2]، وقول: الشاعر:

١١٧- **ولا كَريمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ**[3]

([1]) **إسقاط**: فاعل (شاع)، **المراد**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، **والجملة** في محل جرٍّ بالإضافة، **وجملة (ظهر)** مع الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إذا ظهر المراد شاع إسقاط الخبر.

([2]) ليس المراد بالغيرة هنا الهيجان وانفعال النفس، بل لازم ذلك، وهو مقت من يتعدى الحدود، ويقبل على فعل المنكرات، فليس أشد من الله مقتاً لمن يفعل المحرمات.

([3]) نسب البيت لحاتم الطائي، وقيل: لرجل من بني النبيت اجتمع مع حاتم والنابغة عند امرأة يخطبونها، فآثرت حاتماً دونهما، فقال أبياتاً يفتخر فيها، منها هذا البيت: وصدره: (إذا اللقاح غدت ملقىً أصرّتها)؛ **واللقاح**: جمع لقوح؛ وهي الناقة الحلوب، **والأصرَّة**: جمع صرار؛ وهو خيط يشد به ضرع الناقة؛ لئلا يرضعها ولدها، المصبوح: من يُسقى لبن الصباح.

المعنى: هلا سألت عن مآثري حين تشتد الأيام وتُلقى أصِرَّةَ النياق لجفاف ضروعها، ولا يجد أولاد الكرام ما اعتادوه من اللبن في الصباح؟

الإعراب: **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف، **اللقاح**: سم لفعل ناقص محذوف يفسره المذكور، والخبر محذوف يدلّ عليه المذكور، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقىً أصرتها، **غدت**: غدا: فعل ماض ناقص، بمعنى: صار، مبنيّ على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، واسم (غدا)

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مع سقوطه ظهر»، واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذف؛ كما تقدَّم.

ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى (اللقاح)، **ملقىً**: خبرها منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، **أصرتها**: أصرة: نائب فاعل لاسم المفعول (ملقىً) مرفوع، و(ها): في محل جرٍّ بالإضافة، **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: نافية للجنس تعمل عمل «إنّ»، **كريم**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **من الولدان**: جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لـ(كريم)، **مصبوح**: خبر (لا) مرفوع. **جملة (غدت اللقاح ملقى أصرتها)**: في محل جر بإضافة الظرف «إذا» إليها، **وجملة (غدت)** الثانية مع معموليها، تفسيرية لا محل لها من الإعراب، **وجملة (لا)** مع معموليها: معطوفة على جملة الشرط في محل جرٍّ.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم مصبوح»، فقد ذكر خبر «لا»؛ لأنه ليس من قرينة تدل عليه لو حُذف.

أسئلة ومناقشة

١- متى تعمل (لا) النافية عمل (إنَّ)؟ وما معناها حينئذ؟ ومن الفرق بينها وبين العاملة عمل (ليس)؟ مثِّل لما تقول.

٢- اذكر بالتفصيل شروط عملها، وبيِّن كيف عملت في مثل: (قضيةٌ ولا أبا حسن لها)؟ وما تأويل ذلك؟ وضِّح إجابتك بالأمثلة.

٣- قال النحاة: (يُبنى اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفرداً)، فما المراد بالمفرد؟ وعلامَ يبنى؟ اذكر ذلك بالتفصيل.

٤- ما المواضع التي ينصب فيها اسم (لا) النافية للجنس؟ مثِّل لما تقول.

٥- ما العامل في خبرها؟ اذكر الآراء في ذلك، ورجح ما تراه.

٦- ما حكم تابع اسم (لا) هذه (نعتاً أو معطوفاً أو بدلاً)؟ مثِّل لما تقول.

٧- متى تهمل (لا) ويتعين تكرارها؟ مثِّلْ.

٨- ما حكم (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام؟ مثِّل.

٩- متى يحذف خبر (لا)؟ وما حكم هذا الحذف؟ مثِّل.

✦ ✦ ✦

تمرينات

١- ما أوجه الإعراب الجائزة في (لا حول ولا قوة إلا بالله)؟ وجِّهْ ما تقول.

٢- بيِّن معنى (لا) النافية في المثالين الآتيين:

(أ) لا طالبَ في الفصل. (ب) لا طالبٌ في الفصل.

وأعرب كلاً منهما.

٣- بيِّن معمولي (لا) النافية للجنس ونوع الاسم وإعرابه فيما يلي:

«لا صادقاً في القول مذموم، لا مؤذياً جاره محبوب، «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، لا كتابَ عِلْمٍ يُذم، لا كاذبِينَ ناجون، ولا كاذبات محمودات، لا بنين ولا أموال تغني من عذاب الله».

٤- بيِّن ما يجوز في المعطوف في قولك: (لا مال ولا ولد يغنين من الله شيئاً)، مكتفياً بضبطه الممكن.

٥- ما الفرق في المعنى والإعراب بين: (ألا ماءَ ماءً بارداً) وبين (ألا رجوع وقد شبت)؟

٦- هات جملاً مفيدة تتضمن ما يلي مع الضبط بالشكل:

(١) اسم (لا) النافية للجنس جمع مذكر سالم.

(٢) خبر (لا) النافية للجنس جملة اسمية.

(٣) اسم (لا) نكرة وقد عُطف عليه مثله مع عدم تكرار (لا).

(٤) معطوف على اسم (لا) النكرة يكون مضافاً دون تكرير (لا).

٧- كوِّن جملتين مفيدتين مع ضبط الوصف بكل شكل ممكن وتوجيهه:

الأولى: يكون فيها اسم (لا) موصوفاً بوصف متصل به.

الثانية: يكون اسم (لا) موصوفاً بوصف منفصل عنه.

٨- علِّل لماذا أهملت (لا) فيما يلي:

لا في الدار رجل، لا محمد مقيم ولا عمر، لا رجلٌ قائماً بل رجلان.

٩- بيِّن موضع الاستشهاد بالآتي:

﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[1].

﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾[2].

ألا عُمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعُه.

«لا أحد أغيرُ من الله عز وجل».

١٠- أعرب قول المتنبي الآتي، وبيِّن ما يجوز في كلمة (مَالُ) من أعاريب:

لا خيلَ عندك تهديها ولا مالُ   فَلْيُسْعِدِ النطقُ إن لم يُسعد

✦ ✦ ✦

(١) آية ٦٢ سورة يونس.

(٢) آية ٥٠ سورة الشعراء.



«ظن» وأخواتها

انصِبْ بِفعْلِ القَلبِ جُزْأي ابتِدَا أعْنِي: «رأى، خَالَ، عَلِمتُ، وَجَدَا

ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، معَ عَدّ حَجَا، دَرى، وجَعَل» اللّذْ كـ: «اعتقدْ»

وَ«هَبْ، تَعَلّمْ»، والتي كـَ«صَيّرا» أيضاً بِها انصِبْ مُبتداً وَخَبَرَا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء؛ وهو: «ظَنّ وأخواتُها»، وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أفعال القلوب. والثاني: أفعال التحويل.

١- فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدل على اليقين، وذكر المصنف منها خمسة: رَأى، وعَلِم، ووَجَد، ودَرَى، وَتَعَلّمْ[1].

والثاني منهم: ما يدل على الرّجحان، وذكر المصنّف منها ثمانية: خَالَ، وظَنَّ، وحسب، وزَعَم، وعَدَّ، وحَجَا، وجَعَلَ، وهَبْ[2].

([1]) أسقط منها الفعل (ألفى)، وبعض النحاة يجعلونها قسمين؛ أولهما: يفيد في الخبر يقيناً؛ وهو: وجد، وألفى، ودرى، وتعلّمْ بمعنى: اعلم، والثاني: تغلب عليه إفادة اليقين، وقد يكون للرجحان؛ وهو: رأى وعلم.

([2]) يجعلها النحاة قسمين: الأول: يفيد في الخبر رجحاناً؛ وهو: زعم وما بعده، والثاني: يأتي للرجحان أو لليقين، والغالب فيه الأول؛ وهو: خال، وحسب، وظن.

فمثال (رأى) قولُ الشاعر:

١١٨- رأَيْـتُ اللهَ أكْبَـر كـلِّ شـيء

مُحَاوَلَـــةً، وَأكْثَـــرَهُمْ جُنُـــودا[1]

فاستعمل «رأى» فيه لليقين، وقد تستعمل (رأى) بمعنى: «ظَنّ»؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾[2]؛ أي: يظنونه.

ومثال «علم»: «علمتُ زَيْداً أخَاكَ»، وقول الشاعر:

١١٩- عَلِمْتُكَ الباذِلَ المعروفِ فانبَعَثَتْ

إليكَ بي واجِفاتُ الشَوْقِ والأمَلِ[3]

---

(1) البيت لخداش بن زهير بن ربيعة. **محاولة**: قدرة.

المعنى: إنني أعلم أن الله أعظم قدرة وأكثر جنداً وأوفر قوة من كل مخلوق.

الإعراب: **رأيت**: فعل وفاعل، **الله**: اسم الجلالة مفعول أول، أكبر: مفعول ثان، **كل**: مضاف إليه، **شيء**: مضاف إليه، **محاولة**: تمييز لـ(أكبر)، **وأكثرهم**: الواو: عاطفة، أكثر: معطوف على (أكبر)، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والميم للجمع، **جنوداً**: تمييز لـ(أكثر) منصوب.

الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر»، فقد استعمل «رأى» اليقينية بمعنى: علم، ونصب بها مفعولين.

(2) وبعدها قوله تعالى: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ (المعارج ٦ و٧)، وقد جاءت (رأى) الأولى بمعنى: «ظن»، والثانية بمعنى: «علم»، وكل منهما نصب المفعولين، فإن كانت «رأى» بمعنى: أبصر، أو بمعنى: ذهب إلى الرأي الفلاني؛ تعدَّت إلى واحد؛ مثل: رأيت زيداً، ورأى الشافعي حلّ كذا ورأى أحمد خلاف ذلك.

(3) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن، **انبعثت بي**: انطلقت بي، واجفات الشوق: أسبابه ودواعيه.=

= **المعنى**: علمت عنك بذل العطاء وحب الخير، فانطلقت بي نحوك دواعي الشوق إليك والأمل فيك.

الإعراب: **علمتك**: فعل وفاعل ومفعول أول، **الباذل**: مفعول به ثانٍ، **المعروف**: مفعول به لاسم الفاعل منصوب، أو مجرور بالإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، **فانبعثت**: الفاء:

ومثال «وَجَدَ» قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1] ومثال «دَرَى» قوله:

١٢٠- دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدُ يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ
فَــإِنَّ اغتبِاطــاً بالوَفَــاءِ حَميــدُ[2]

حرف عطف، انبعث: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، **إليك بي**: كل منهما جار ومجرور متعلق بـ(انبعث)، **واجفات**: فاعل مرفوع بالضمة، **الشوق**: مضاف إليه، **الأمل**: معطوف على (الشوق) بالواو، **وجملة** (علمتك الباذل): ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **وجملة** (فانبعثت واجفات...) معطوفة على السابقة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «علمتك الباذل المعروف»، فقد جاءت «علم» يقينية، ونصبت المفعولين، وقد تكون للظن وتنصب مفعولين أيضاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ (الممتحنة: ١٠) فإن كانت بمعنى: «عرف» تعدت لواحد؛ كقولنا: علمت المسألة؛ أي: عرفتها.

[1] (الأعراف: ١٠١)، والآية بكاملها: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ ﴿مِّنْ﴾: زائدة، ﴿عَهْدٍ﴾: مفعول به لـ﴿وَجَدْنَا﴾ الأولى مجرور لفظاً منصوب تقديراً، ﴿إِن﴾: مخففة من الثقيلة مهملة، ﴿وَجَدْنَآ﴾: فعل وفاعل، ﴿أَكْثَرَهُمْ﴾: أكثر: مفعول أول، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والميم: للجمع، ﴿لَفَٰسِقِينَ﴾: اللام: فارقة، فاسقين: مفعول ثانٍ منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

[2] لم ينسب البيت إلى قائل معين. **عرو**: ترخيم (عروة)، **اغتبط**: من الغبطة؛ وهي تمني ما للغير من الخير دون أن يزول عنه.

المعنى: لقد علم الناس أنك يا عروة وفيّ العهد، فلتغتبط على مكرمتك، فالغبطة بالوفاء والمكارم محمودة.

الإعراب: دريت: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل، وهي المفعول الأول، **الوفيّ**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، **العهد**: مجرور بالإضافة، أو فاعل مرفوع بـ(الوفيّ)، أو منصوب بـ(الوفيّ) على شبه المفعولية، **يا**: أداة نداء، **عرو**: منادى مفرد علم مرخم مبني على الضم الحرف

ومثال «تَعَلّمْ»[1] – وهي التي بمعنى: اعلمْ – قوله:

١٢١- تَعَلّمْ شِفاءَ النّفْسِ قَهْرَ فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التحيُّلِ والمكْرِ[2]

الموجود أو المحذوف للترخيم في محل نصب على النداء، **فاغتبط**: الفاء: حرف عطف، اغتبط: فعل أمر، والفاعل: أنت، **فإن**: الفاء: استئنافية للتعليل، **إن**: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، اغتباطاً: اسم (إن)، **بالوفاء**: جار ومجرور متعلق بـ(اغتباطاً)، **حميد**: خبر (إن) مرفوع، **جملة (دريت الوفي)**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **وجملة (اغتبط)**: معطوفة على السابقة لا محل لها، **وجملة (إن) مع معموليها**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي»، فقد جاء الفعل «درى» دالاً على اليقين، ونصب مفعولين، ونصبُ «درى» لمفعولين بنفسها قليل، وأكثر ما تتعدى إلى مفعول واحد بحرف الجر الباء؛ مثل: دريتَ بزيد، فإذا دخلت عليه همزة النقل تعدّى لآخر بنفسه؛ كقوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾.

(1) فعل أمر ملازم لهذه الصيغة لا يأتي منه مضارع ولا ماضٍ، ومعناه: اعلم.

(2) البيت لزياد بن سيّار.

المعنى: اعلم أن شفاء النفس منوط بهزيمة عدوها، فتلطف في تلمس الحيل، وبالغ في الخديعة والمكر حتى تبلغ من عدوك ما يشفي نفسك.

الإعراب: **تعلم**: فعل أمر بمعنى: اعلم، والفاعل: أنت، **شفاء**: مفعول أول، **النفس**: مضاف إليه، **قهر**: مفعول ثانٍ، **عدوّها**: عدو: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، و(ها): في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **فبالغ**: الفاء: حرف عطف، بالغ: فعل أمر، والفاعل: أنت، **بلطف**: جار ومجرور متعلق بـ(بالغ)، **في التحيل**: جار ومجرور متعلق بـ(بالغ)، **والمكر**: معطوف على (التحيل) بالواو، **والجملة**: معطوفة على الابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر»، فقد نصب فعل «تعلم» -بمعنى: «اعلم»- مفعولين، والأكثر في استعمال هذا الفعل أن يقع على «أنّ» ومعموليها؛ مثل قول زهير بن أبي سلمى.

فقلت: تعلم أنَّ للصيدِ غِرةً وإلا تضيِّعها فإنك قاتله

وهذه مُثُل الأفعال الدالة على اليقين.

ومثال الدالة على الرجحان قولك: «خِلْتُ[1] زَيْداً أخَاكَ»، وقد تستعمل «خال» لليقين كقوله:

١٢٢- دَعَاني الغَوَاني عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي
لِيَ اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ[2]

و«ظننتُ زيداً صاحِبَك»، وقد تستعمل لليقين؛ كقوله تعالى ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[1]. و«حسبتُ زيداً صَاحِبَكَ»، وقد تستعمل لليقين؛ كقوله:

([1]) مضارعها «أخال»، والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس: إخال.

([2]) البيت للنمر بن تولب العكلي، **الغواني**: جمع غانية، وهي المستغنية بجمالها عن الزينة.=

= **المعنى**: سمّاني الحسان الغانيات عمّاً لهن، ولكنت أعلم أن لي اسماً، أفلا أدعى به وهو الأول؟

الإعراب: **دعاني**: دعا: فعل ماض مبنيّ على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولٌ أول لـ(دعاني)، **والغواني**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، **عمهن**: عم: مفعول ثانٍ منصوب، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، والنون: للنسوة، **وخلتني**: الواو: عاطفة، خلت: فعل وفاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولٌ أول لـ(خال)، **لي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **اسم**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **الجملة**: في محل نصبٍ مفعلٌ ثانٍ، **فلا**: الفاء: زائدة، لا: نافية، **أدعى**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على آخره للتعذر، ونائب الفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **به**: جار وجرور متعلق بـ(أدعى)؛ **والجملة** في محل رفع صفة لـ(اسم)، **وهو**: الواو: حالية، هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **أول**: خبر المبتدأ، والجملة في محل نصب على الحال من الضمير في (به).

الشاهد فيه: قوله: «خلتني لي اسم»، فقد استعملت (خال) لليقين، ونصبت المفعولين، ويلاحظ أن الفاعل والمفعول ضميران متصلان لمسمى واحد، وهذا خاص بأفعال القلوب.

١٢٣- حسبتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ

رَبَاحاً إذا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا[٢]

---

(١) قال تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (التوبة ١١٧ و١١٨)، **والشاهد في الآية:** استعمال ﴿ظَنُّوا۟﴾ بمعنى: اعتقدوا، و﴿ألا﴾: (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، و﴿لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾: ﴿لَّا﴾النافية للجنس مع معموليها في محل رفع خبر ﴿أن﴾، و﴿أن﴾ المخففة مع معموليها في تأويل مصدر منصوب سدّ مسدّ مفعولي «ظن» اليقينة.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري. **حسبت**: اعتقدت وأيقنت، **رباحاً**: ربحاً، **ثاقلاً**: ميتاً.

المعنى: أيقنت أن التقوى والكرم أوفر تجارة ربحاً إذا ما انقضى عهد الإنسان بالحياة.

الإعراب: **حسبت**: فعل وفاعل، التقى: مفعول به أول منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، **والجود**: معطوف على (التقى) بالواو، **خير**: مفعول ثانٍ منصوب، **تجارة**: مضاف إليه مجرور، **رباحاً**: تمييز منصوب، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف دلّ عليه ما قبله، **ما**: زائدة، **المرء**: اسم لـ(أصبح) محذوفة تفسرها المذكورة، **أصبح**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، وخبرها محذوف دلّ عليه خبر الأولى، **ثاقلاً**: خبر لـ(أصبح) المحذوفة، **وجملتها** في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **وجملة (أصبح)**: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «حسبت التقى... خير»، فقد استعمل (حسب) بمعنى: علم وأيقن، ونصب بها مفعولين.

ومثال «زعم» قوله:

١٢٤- فإن تَزْعُمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعدَكِ بالجَهْلِ[1]

([1]) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. **أجهل**: من الجهل؛ وهو السبّ والسفه والخفه، وعكسه الحلم.

المعنى: إن كان يغلب على ظنك أنني كنت سباباً نزقاً يوم أقمت بينكم فقد تغير الحال اليوم، واستبدلت بذلك كله حلماً وسعة صدر وخلقاً كريماً.

الإعراب: **فإن**: الفاء: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم، **تزعميني**: تزعمي: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول أول لـ(تزعمي) في محل نصب، **كنت**: كان الناقصة مع اسمها، **أجهل**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا، **والجملة**: في محل نصب خبر (كان)، **وجملة (كان) مع معموليها**: في محل نصب مفعول (تزعمي) الثاني، **فيكم**: في: حرف جر متعلق بـ(أجهل)، والكاف: في محل جر بـ(في)، والميم للجمع، **فإني**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، إن: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء في محل نصب اسم (إن)، **شريت**: فعل وفاعل، **والجملة** في محل رفع خبر (إن)، و(إن) مع معموليها في محل جزم جواب الشرط، **الحلم**: مفعول به لـ(شريت)، **بعدك**: بعد: ظرف زمان متعلق بـ(شريت)، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **بالجهل**: جار وجرور متعلق بـ(شريت).

الشاهد فيه: قوله: «تزعميني كنت أجهل...»، فقد استعمل (زعم) بمعنى الرجحان، ونصب بها المفعولين، وفي البيت شاهد آخر؛ وهو تعدي (زعم) إلى مفعوليها بنفسها، والأكثر فيها أن تقع على «أَنْ» وصلتها؛ مخففة كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ (التغابن: ٧) أو مشددة كقول كثير:

وقد زعمتْ أني تغيرتُ بعدها ... وَمن ذا الذي يا عزُّ لا يتغير؟!

ومثال «عَدَّ» قولُه:

١٢٥- فَلاَ تَعْدُدِ المولى شريكَكَ في

ولكنّما المولىَ شريكُكَ في العُدْمِ[1]

ومثال «حَجا» قوله:

١٢٦- قد كُنْتُ أحجُو أبَا عَمْرٍو أخَا ثِقَةٍ

حتى ألمّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمّاتُ[2]

([1]) البيت للنعمان بن بشير الأنصاري. **المولى**: الصاحب والنصير. العُدْم: الفقر.

المعنى: لا تحسبَنَّ الصديق الحق من يخالطك أيام يُسرك، ولكنه الذي يلزمك ويشد أزرك حين الشدة والحاجة.

الإعراب: **لا**: ناهية جازمة، **تعدد**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر دَفعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنت، **المولى**: مفعول أوّل منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر، **شريكك**: شريك مفعول ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه في حل جر، **في**: حرف جر متعلق بـ(شريك)، **الغنى**: اسم مجرور بـ(في) وعلامة جره الكسرة المقدرة للتعذر، **ولكنما**: الواو: عاطفة، لكنما: كافة ومكفوفة، **المولى**: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، **شريكك**: شريك: خبر المبتدأ مرفوع، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، **في العدم**: جار ومجرور متعلق بـ(شريك).

الشاهد فيه: قوله: «لا تعدد المولى شريكك» فقد استعمل مضارع «عدَّ» بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين.

([2]) اشتهرت نسبة البيت إلى تميم بن مقبل، **أحجو**: أظن وأرجح، **ملمات**: نوازل ومصائب، مفردها مُلِمَّة.=

= **المعنى**: كنت أحسب أبا عمرو أخاً في الشدائد يثق المرء بنجدته، حتى ألمت بنا الكارثة، فلم يكن أهلاً للثقة.

الإعراب: **قد**: حرف تحقيق، **كنت**: كان الناقصة مع اسمها، **أحجو**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: مستتر وجوباً تقديره: أنا، **أبا**: مفعول به أول منصوب بالألف؛ لأنه من

ومثال «جعل» قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[1]، وقَيَّد المصنّف «جعل» بكونها بمعنى: «اعتقد»؛ احترازاً من «جعل» التي بمعنى: «صيّر»؛ فإنها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب.

ومثال «هَبْ» قوله:

١٢٧- فقلت: أجِرْني أبَا مَالِكٍ
وإلا فَهَبْني امْرَأً هالِكاً[2]

الأسماء الستة، **عمرو**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **أخا**: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **ثقة**: مضاف إليه مجرور، (وروي البيت أيضاً: «أخاً ثقةً» بنصب الكلمتين منونتين، **فأخاً**: منصوب بالفتحة، **وثقة**: نعت)، **حتى**: حرف ابتداء، **ألمت**: ألمَّ: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، **بنا**: جار ومجرور متعلق بـ(ألمت)، **يوماً**: ظرف زمان متعلق بـ(ألمت)، **وجملة (أحجو أبا عمر أخا ثقة)**: في محل نصب خبر (كان)، **وجملة (كان) مع معموليها**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **وجملة (ألمت بنا يوماً ملمات)**: في حكم الابتدائية (استئنافية) لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبا عمر أخا ثقة»، فقد استعمل مضارع «حجا» بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين.

(1) (الزخرف ١٩) وتتمة الآية ﴿ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾، **والشاهد** مجيء «جعل» بمعنى الرجحان، ونصب المفعولين به؛ وهما: ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾، ﴿إِنَٰثًا﴾.

(2) البيت لعبد الله بن همام السلولي، ويروى: أبا خالد، **أجرني**: أغثني واحْمِني، **هبني**: ظنني.

المعنى: فقلت: احمني يا أبا مالك، ورُدّ عني ما أخافه، فإن لم تفعل فأنا هالك.

الإعراب: **قلت**: فعل وفاعل، **أجرني**: أجر: فعل أمر مبنيّ على السكون، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولٌ به، **أبا**: منادى مضاف بأداة نداء محذوفة، منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **مالك**: مضاف إليه، **والجملة** في محل نصب مقول

ونبّه المصنّف بقوله: «أعني رأى» على أنّ أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين؛ وهو «رأى» وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك؛ وهو قسمان:

- لازم نحو: «جَبُن زيد».
- ومتعدٍّ إلى واحد نحو: «كَرِهتُ زيداً».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعال القلوب.

٢- **وأمّا أفعال التحويل** – وهي المرادة بقوله: «والتي كصيّرا».. إلى آخره- فتتعدى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعَدَّها بعضهم سبعة:

(أ) «صيّر» نحو: «صَيّرتُ الطينَ خَزَفاً».

(ب) و«جَعَـلَ» نحـو قولـه تعـالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1].

(ج) و«وَهَبَ» كقولهم: «وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ»؛ أي: صيّرني.

(د) و«تَخِذَ» كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1] على قراءة.

القول، **وإلا**: الواو: حرف عطف، عن: حرف شرط جازم، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإلا تجرني فهبني، **فهبني**: الفاء: رابطة للجواب، هب: فعل أمر، والفاعل: أنت، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولٌ أو لـ(هب)، **أمرأ**: مفعول به ثان، **هالكاً**: صفة لـ(امرأ) منصوبة، **وجملة (هبني)**: في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «هبني امرأً»، فقد استعمل «هب» بمعنى الرجحان، ونصب به المفعولين، وهو بهذا المعنى فعل جامد ملازم لصيغة الأمر، فإن جاء بمعنى: أعطى ومنح؛ فهو متصرف وليس جامداً.

([1]) (الفرقان ٢٣)، والشاهد في الآية مجيء «جعل» بمعنى: «صيّر»، ونصبه للمفعول؛ وهما: الهاء و﴿هَبَآءً﴾.

(هـ) و«اتّخذ» كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[2].

(و) و«ترك» كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[3]، وقول الشاعر:

١٢٨- وربَّيْتُهُ حَتّى إذَا ما تَرَكْتُهُ
أخَا القومِ واستَغْنَى عن المسحِ شَارِبُهْ[4]

([1]) من قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف ٧٨).

([2]) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء ١٢٥).

([3]) (الكهف ٩٩) وتتمة الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ والشاهد: نصب المفعولين بـ﴿تَرَكْنَا﴾ التي بمعنى: صيّرنا، الأول: بعضهم، والثاني: جملة ﴿يَمُوجُ﴾ مع فاعلها المستتر.

([4]) البيت لفرعان بن الأعرف من بني مرة من أبياتٍ يقولها في ابنه منازل الذي عقَّه. **استغنى عن المسح شاربه**: كناية عن اعتماده على نفسه واستغنائه عن المساعدة، وبعد هذا البيت قوله:

تَغَمّطَ حقي ظالماً ولوى يدي ... لوى يدَه الله الذي هو غالبهُ

المعنى: تعهدت ولدي بالتربية حتى إذا ما شبَّ ولحق بالرجال، واستغنى عن عوني ورعايتي؛ تنكر لي، وجحد حقي، ولوى يدي.

الإعراب: **ربيته**: فعل وفاعل ومفعول به، **حتى**: حرف ابتداء، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب متعلق بالجواب (تغمط) في البيت الثاني، **ما**: زائدة، **تركته**: فعل وفاعل ومفعول به أوّل، **أخا**: مفعول به ثان منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **القوم**: مضاف إليه، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **واستغنى**: الواو: عاطفة، استغنى: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على آخره للتعذر، **عن المسح**: جار ومجرور متعلق بـ(استغنى)، **شاربه**: شارب:

(ز) و«رَدَّ» كقوله:

١٢٩- رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْـدَارٍ سَـمَدْنَ لَـه سـمُودا

فَـرَدَّ شـعورَهُنَّ السُّـودَ بِيضـاً وردَّ وجـوهَهُنَّ البـيضَ سُـودَا[1]

✦ ✦ ✦

أحكام هذه الأفعال:

وَخُـصَّ بـالتّعْلِيقِ وَالإلغَـاء مَـا

فاعل مرفوع، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة**: معطوفة على جملة (تركته) في محل جر، وجواب الشرط جملة (تغمط حقي) في البيت الثاني.

الشاهد فيه: قوله: «تركته أخا القوم»، فقد استعمل «ترك» بمعنى: (صيّر) ونصب به مفعولين.

(١) البيتان لعبد الله بن الزَّبير؛ بفتح الزاي وكسر الباء، ونسبا لغيره. **الحدثان**: نواب الدهر، وهي بكسر الحاء وسكون الدال وبفتحهما، **سمدن**: حزنّ، **رَدَّ**: صيّر.

المعنى: رمى الدهر هؤلاء النسوة بمقدار من النوائب ملأت نفوسهن بالحزن، فابيضَّ شعرهن الأسود من الهول، واسود وجههن الأبيض من اللطم والحزن.

الإعراب: **رمى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، **الحدثانُ**: فاعل مرفوع بالضمة، **نسوة**: مفعول به منصوب، **آل**: مضاف إليه، **حرب**: مضاف إليه، **بمقدار**: جار ومجرور متعلق بـ(رمى)، **والجملة**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **سمدن**: سمد: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، ونون النسوة: في محل رفع فاعل، **والجملة**: في محل جرٍّ صفة لـ(لمقدار)، **له**: جار ومجرور متعلق بـ(سمدن)، **سموداً**: مفعول مطلق. **فرد**: الفاء: حرف عطف، رد: فعل ماض، وفاعله: هو، يعود إلى (الحدثان)، **شعورهن**: شعور: مفعول به أول، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، والنون: علامة النسوة، **السود**: صفة، **بيضاً**: مفعول به ثان، **والجملة** معطوفة على جملة (رمى الحدثان) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، وإعراب الشطر الثاني كالأول تماماً.

الشـاهد فيـه: البيت الثاني، فقد استعمل (ردّ) بمعنى: صير، ونصب به مفعولين في المصراعين.

مِنْ قَبْلِ: «هَبْ»، والأمْرَ «هَبْ» قَدْ أُلْزِمَا[1]

كَـذا «تعلّـمْ» ولِغَيْـرِ المـاضِ مِـنْ

سِـوَاهُمَا اجعَـلْ كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِـنْ[2]

تقدّم أنّ هذه الأفعال قسمان:

أحدهما: أفعال القلوب.

والثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعالُ القلوب فتنقسم إلى: متصرفة وغير متصرفة، فالمتصرفة ما عدا: «هَبْ وتَعَلّمْ»، فيستعمل منها الماضي؛ نحو: «ظننت زيداً قائماً»، وغير الماضي: وهو المضارع؛ نحو: «أَظُنُّ زيداً قائماً»، والأمر؛ نحو: «ظُنَّ زيداً قائماً»[3]، واسم الفاعل؛ نحو: «أنا ظانٌّ زيداً قائماً»، واسم المفعول؛ نحو: «زَيْدٌ مظنونٌ أبوه قائماً»، فـ«أبوه»: هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً»: المفعول الثاني، والمصدر؛ نحو: «عجبت من ظَنّكَ زيداً قائماً»[4]، ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

---

(1) **خُصَّ**: فعل ماض مبني للمجهول، **ما**: اسم موصول في محل رفع نائب فاعل، (**أو**: خصَّ: فعل أمر، والفاعل: أنت، ما: مفعول به)، **من قبل**: جار ومجرور متعلق= =بصلة الموصول، والتقدير: ما ذكر من قبل هب، **الأمر**: مفعول ثان مقدم لـ(ألزم)، **هب** (قصد لفظه): مبتدأ، **قد**: حرف تحقيق، **ألزم**: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل: هو، وهو المفعول الأول، **والجملة**: في محل رفع خبر المبتدأ (هب).

(2) **كذا**: الكاف حرف جر متعلق بمحذوف خبر مقدم، **ذا**: اسم إشارة في محل جر، **تعلم** (قصد لفظه): مبتدأ مؤخر، والمعنى: (تعلم) لزم الأمر كذلك.

(3) ظنّ: فعل أمر مبنيّ على السكون، وحرّك بالفتح للخفة، والفاعل: أنت، يداً: مفعول أول، قائماً: مفعول ثان.

(4) ظنك: الكاف: في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، زيداً قائماً: مفعولان للمصدر.

وغير المتصرّفة اثنان؛ هما: «هَبْ، وتعلّمْ» بمعنى: اعلمْ، فلا يستعمل منها إلا صيغة الأمر؛ كقوله:

تَعلّـمْ شِـفَاءَ الـنفسِ قَهْـرَ عَـدُوِّها
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّلِ والمَكْرِ[1]

وقوله:

فقلــت: أَجِرْنــي أبــا مَالِــكٍ وإلا فَهَبْنــي امــرأً هالكــا[2]

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء[3]:

فـالتعليق: هـو تـرك العمـل لفظاً دون معنى لمـانع[4]؛ نحـو: «ظننـت لَزيـد قائم»، فقولك: «لَزيد قائم» لم تعمل فيه «ظننتُ» لفظاً؛ لأجل المانع لها من ذلك؛ وهو اللام، لكنه في موضع نصب؛ بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت؛ نحو: «ظننت لَزيدٌ قائم وعمراً منطلقاً»، فهي عاملة في «لَزيد قائم» في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنىً لا لمانع[5]؛ نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائم»، فليس لـ«ظننت» عملٌ في «زيد قائم»، لا في المعنى ولا في اللفظ.

---

(1) مرّ الشاهد برقم (١٢١).

(2) مرّ مشروحاً برقم (١٢٧).

(3) التعليق قد يقع في غير هذه الأفعال، وإنما تختص الأفعال القلبية بوقوع الإلغاء والتعليق فيها معاً دون غيرها من الأفعال.

(4) المانع: هو مجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل؛ كلام الابتداء أو الاستفهام مما سيفصله الشارح.

(5) لا لمانع لفظي كالتعليق بل المانع هنا معنوي؛ وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخّره.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي؛ نحو: «أَظُنُّ لَزَيْدٌ قائِمٌ»، و«زَيْدٌ أظنّ قائِمٌ» وأخواتها.

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل؛ نحو: «صيّر» وأخواتها.

✦ ✦ ✦

وَجَــوِّزِ الإلغــاء، لاَ فــي الابتِــدَا
وَانـوِ ضَـميرَ الشـأنِ، أو لامَ ابتِـدَا[١]

فــي مُــوهِمٍ إلغَــاءَ مــا تَقَــدَّما
وَالتَـزِمِ التّعْلِيـقَ قَبْـلَ نَفْـي «مَـا»[٢]

و«إنْ» و«لاَ» «لامُ» ابتداء أو قَسَمْ
كــذا والاسْــتِفْهَامُ ذَا لَــهُ انْحَــتَمْ[٣]

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرّفة إذا وقعت في غير الابتداء؛ كما إذا وقعت وسطاً؛ نحو: «زَيْدٌ ظننتُ قائم»[٤]، أو آخراً نحو: «زَيْدٌ قائم ظننتُ»[١]، وإذا

---

(١) **جوز**: فعل أمر، وفاعله: أنت، **الإلغاء**: مفعول به، **لا**: حرف عطف يعطف ما بعده على مقدر قبله، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط أو في التأخر لا في الابتداء...، **انو**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، **ضمير**: مفعول به، **لام**: معطوفة على المفعول بـ(أو).

(٢) **في موهم**: جار ومجرور متعلق بـ(انو) في البيت السابق، **إلغاء**: مفعول به لـ(موهم)، **ما**: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(٣) «**إن، ولا**»: معطوفتان على «ما» في البيت السابق، **لام**: مبتدأ، **قسم**: معطوف على «لام» بـ(أو)، **كذا**: جار ومجرور متعلق بخبر المبتدأ، **الاستفهام**: مبتدأ أول، **ذات**: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ثان، **وجملة (انحتم)** مع الفاعل المستتر في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، **وجملته**: في محل رفع خبر للمبتدأ الأوّل.

(٤) جملة (ظننت) معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب.

توسّطت فقيل: الإعمالُ والإلغاء سِيّان، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تأخّرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين[٢]، فلا تقول: «ظننت زيدٌ قائمٌ»، بل يجب الإعمال، فتقول: «ظننت زيداً قائماً»، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءَها متقدمةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن؛ كقوله:

١٣٠- أَرْجُو وآمُلُ أن تدنُو مَوَدَّتُها

وَمَا إخالُ لَدَينا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٣]

([١]) جملة (ظننت): استئنافية لا محل لها من الإعراب.

([٢]) لأنها وقعت قبل معموليها، فقد جاءت في أعلى مراتبها وأقوى صورها، فجب إعمالها.

([٣]) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى، **تنويل**: عطاء.

المعنى: إني أرجو مودتها وآمل في قربها وما أحسب أنها ستخصّني ببرٍ أو صلة.

الإعراب: **أرجو**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، **وآمل**: الواو: عاطفة، آمُلُ: فعل مضارع، والفاعل: أنا، **والجملة** معطوفة على الابتدائية السابقة لا محل لها من الإعراب، **أن**: حرف مصدري ونصب، **تدنو**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وسكن لضرورة الوزن، **مودتها**: مودة: فاعل مرفوع بالضمة، و(ها): في محل جرٍّ بالإضافة، و**(أن) وصلتها** في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به يتنازعه العاملان (أرجو وآمل)، فيعطى لأحدهما ويقدر للثاني نظيره، **وما**: الواو: حرف عطف، ما: النافية،= =**إخال**: فعل مضارع، والفعل: مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومفعوله الأول ضمير الشأن المحذوف (إخاله)، **لدينا**: لدى: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة، متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، و(نا): مضاف إليه في محل جر، **منك**: من: حرف جر متعلق بحال محذوفة من (تنويل)، والكاف: ضمير متصل في محل جر بـ(من)، **تنويل**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **وجملة** المبتدأ والخبر: في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(إخال).

الشاهد فيه: قوله: «وما إخال لدينا منك تنويل»، فقد احتج الكوفيون به على جواز إلغاء الفعل القلبي وهو متقدم، وأعربوا ما بعده مبتدأ وخبراً، ورده البصريون بردود كثيرة؛ أبرزها:

١- أنه عامل، لا ملغى، على الوجه الذي أعربناه.

فالتقدير: «وما إخاله لدينا منك تنويل»، فالهاء: ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و«لدينا منك تنويل»: جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلغاء.

أو على تقدير لام الابتداء؛ كقوله:

١٣١- كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقِي

أَنّي وَجَدتُ مِلاَكُ الشَيْمةِ الأدبُ[1]

٢- أنه معلق عن العمل بتقدير لام ابتداء مقدرة لـ(لدينا منك تنويل)، ثم حذفت وبقي التعليق، وجملة المبتدأ والخبر سدت مسدّ المفعولين.

٣- أنه ملغى؛ لتوسطه بتقدم «ما» عليه، فالتوسط بين المعمولين أقوى في الإلغاء، غير أن التوسط في الكلام مقتضٍ أيضاً.

(1) نسب البيت في الحماسة لرجل من بني فزارة، وقبله قوله:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه، والسوءة اللقب=

= **كذاك**: أدبت أدباً كذاك الأدب، **ملاك الشيء**: قوامه، **الشيمة**: الخلق.

المعنى: أدبت على هذا النهج القويم حتى بتُّ أعتقد أن أساس الخلق وقوام الفضائل هو الأدب.

الإعراب: **كذاك**: الكاف حرف جر، ذا: اسم إشارة في محل جر بالكاف، متعلق بنعت محذوف لمفعول مطلق من الفعل (أدبت)، والتقدير: أدبت أدباً كذاك الأدب، والكاف: للخطاب، **أدبت**: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: نائب فاعل، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **حتى**: حرف ابتداء، **صار**: فعل ماض ناقص، **من خُلقي**: من: حرف جر متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(صار)، خلق: مجرور بـ(من) بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **أني**: أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها، **وجدت**: فعل وفاعل، **والجملة**: في محل رفع خبر (أن)، و(**أن**) **مع معموليها** في تأويل مصدر مرفوع اسم (صار)، والتقدير: صار وجداني... من خلقي، وفي (وجدت) ضمير شأن محذوف هو المفعول الأول، **ملاك**: مبتدأ، **الشيمة**: مضاف إليه، **الأدب**: خبر المبتدأ، **والجملة** في محل نصب مفعول ثان لـ(وجدت).

التقـدير: «أني وجـدتُ لَمـلاكُ الشـيمة الأدبُ»، فهـو مـن بـاب التعليـق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهـب الكوفيّـون -وتـبعهم أبـو بكـر الزبيـديّ وغـيره- إلى جـواز إلغـاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «وجَوِّز الإلغاء» لينبّه على أنّ الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق،

الشاهد فيه: قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب»، وقد قيل فيه من البصريين والكوفيين ما قيل في البيت السابق، فارجع إليه.

فإنه لازم؛ ولهذا قال: «والتزم التعليق»[1].

فَيَجِبُ التعليق إذا وقع بعد الفعل:

- «ما» النافية نحو: «ظننت ما زيدٌ قائِمٌ»[2].

- أو «إنْ» النافية نحو: «عَلمتُ إنْ زيدٌ قائِمٌ»، ومثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حُذِفَ المعلِّق تسلَّط العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين؛ نحو: «ظننت ما زَيْدٌ قَائِمٌ»، فلو حذفت «ما» لقلت: «ظننت زيداً قائماً»، والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المعلِّق وهو ﴿إِن﴾ لم يتسلّط ﴿تَظُنُّونَ﴾ على ﴿لَّبِثْتُمْ﴾؛ إذ لا يقال: «وتظنون لبثتم»، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره، وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

---

(1) من الفروق أيضاً: أن العامل الملغى يقع متوسطاً أو متأخراً، والمعلَّق لا يقع إلا متقدماً، وأن الملغى لا عمل له، لا في اللفظ ولا في المحل، والمعلَّق يعمل في المحل دون اللفظ، ويجوز العطف على محله بالنصب، وأن الملغى لا يحتاج إلى فاصل بينه وبين معموله، أما المعلق فلا بد له من فاصل هو الذي يعلقه عن العمل في اللفظ، وأن الإلغاء يصيب المفعولين معاً، أما التعليق فقد يكون عن واحد منهما فقط؛ مثل: علمت زيداً مَن أخوه.

(2) اعتبرت «ما» و«لا» و«إن» النافيات معلِّقة عن العمل، سواء أكانت عاملة أم مهملة، والجملة الداخلة عليها في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين.

(3) (الإسراء ٥٢)، والآية كاملة: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾: ﴿إِن﴾: نافية، لبث: فعل ماض، والتاء: فاعل، والميم: للجمع، ﴿إِلَّا﴾: أداة حصر، ﴿قَلِيلًا﴾ مفعول مطلق ناب عن المصدر؛ (أي: لبثاً قليلاً)، والجملة في محل نصب سدّت مسدّ مفعولين (ظنّ) المعلق عن العمل بـ(إن) النافية.

– وكذلك يُعَلَّق الفعلُ إذا وقع بعده «لا» النافية؛ نحو: «ظننت لا زَيْدٌ قائِمٌ ولا عمرو».

– أو «لام الابتداء» نحو: «ظننتُ لَزَيْدٌ قائمٌ».

– أو «لام القَسَم» نحو: «علمتُ لَيَقومَنَّ زَيْدٌ»، ولم يَعدّها أحد من النحويين من المعلِّقات[1].

– أو «الاستفهام»، وله صور ثلاث:

الأولى: أن يكون أحدُ المفعولين اسم استفهام؛ نحو: «علمت أَيُّهم أبوك؟»[2].

الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام؛ نحو: «عَلمتُ غلامُ أيِّهِمْ أبوك؟».

الثالثة: أن تدخل عليه همزة الاستفهام؛ نحو: «علمت أَزَيْدٌ عندك أَم عمرو؟، وعلمت هل زَيْدٌ قائِمٌ أو عمروٌ؟».

معاني هذه الأفعال:

لِعِلْم عِرْفانٍ وَظَنٍّ تُهَمَةْ تَعْدِيَةٌ لِواحِدٍ مُلْتَزَمَةْ[3]

---

(1) بل عدّها ابن مالك وابن هشام وغيرهم من المعلِّقات، واللام: واقعة في جواب قسم مقدر، يقومَنّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف لا محل لها من الإعراب، زيد: فاعل، والقسم المقدر مع جوابه في محل نصب سدّ مسدّ المفعولين. وجعل سيبويه «علم» بمعنى القسم، فهي ليست من أفعال القلوب، ولا توصف بإلغاء أو تعليق، وما بعدها جواب للقسم؛ أي: جواب لها دون حاجة للتقدير، ولم يعتبر لام القسم من المعلِّقات.

(2) أيُّ: اسم استفهام مبتدأ مرفوع، أبوك: خبر، (ويجوز العكس أيضاً)، والجملة سدت مسدّ المفعولين في محل نصب؛ لأن الفعل (علم) عُلِّق بالاستفهام الذي له الصدر.

(3) **لعلم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (تعدية)، **ملتزمة**: نعت للمبتدأ (تعدية).

إذا كانت «علم» بمعنى «عرف» تعدَّت إلى مفعول واحد؛ كقولك: «علمت زيداً»؛ أي: عرفتهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[1].

وكذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى «اتّهم» تعدت إلى مفعول واحد؛ كقولك: «ظننت زيداً»؛ أي: اتهمتُه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ على الغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[2]؛ أي: بمتهم.

✦ ✦ ✦

وَلِـ: «رَأَى» الرُّؤْيَا انمِ ما: «لِعَلِمَا» طَالبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى[3]

إذا كانت رأى «حُلُميّة» –أي: للرؤيا في المنام– تعدت إلى المفعولين؛ كما تتعدى إليهما «عَلم» المذكورة من قبل، وإلى هذا أشار بقوله: «ولرأى الرؤيا انم»؛ أي: أنسب لـ«رأى» التي مصدرها (الرؤيا) ما نُسب لـ«عَلِمَ» المتعدية إلى اثنين، فعبّر عن الحلمية بما ذكر؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مقدراً لغير «رأى» الحلمية؛ فالمشهور كونها مصدراً لها.

([1]) تمام الآية: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل ٧٨)، والشاهد في الآية: مجيء ﴿تَعْلَمُونَ﴾ بمعنى: (تعرفون)، وتعديه إلى مفعول واحد؛ وهو ﴿شَيْـًٔا﴾.

([2]) سورة (التكوير ٢٤)، والقراءة المشهورة: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾.

([3]) **لرأى** (قصد اللفظ): جار ومجرور متعلق بالفعل (انم)، **الرؤيا**: مضاف إليه، **انم**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل: أنت، **ما**: مفعول به في محل نصب، **وجملة (انتمى)**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **لعلما**: جار ومجرور متعلق بـ(انتمى)، **طالب**: حال من (علم)، **قبلُ**: ظرف مبني على الضم =في محل جرٍّ بـ(من)، متعلق بـ(انتمى)، **والمعنى**: أعط لـ(رأى) الحلمية ما أعطي لـ(علم) الناصبة لمفعولين.

ومثال استعمال «رأى» الحلمية متعدية إلى اثنين: قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[1]، فالياء: مفعول أوّل، و﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾: جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

١٣٢- أبـو حَـنَشٍ يُـؤرِّقُني وَطَلْـقٌ
وَعَمّـــــارٌ، وَآونَـــــةً أُثَـــــالا

أَرَاهُـم رِفقتـي حتّـى إذا مـا | تَجَافى الليلُ وانخزَلَ انخزَالاَ
إذَا أَنَـا كالـذي يَجْـري لِـوِرْدٍ | إلـى آلٍ فَلَـمْ يُـدْرِكْ بِـلاَلاَ[2]

---

[1] من قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًاۖ وَقَالَ ٱلْأَخَرُ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُۖ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف ٣٦).

وقد أشار الشارح إلى الشاهد، ومثله قوله تعالى في تمام الآية: ﴿أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ ...﴾.

[2] الأبيات لعمرو بن أحمر الباهليّ، يذكر فيها جماعة من قومه فارقوه ولحقوا بالشام، فصار يراهم في منامه. **أبـو حنش** وما بعده: أسماء، **رفقتي**: الرفقة: الجماعة ينزلون ويرتحلون جملة، **تجافى وانخزل**: زال وذهب، **الورد**: المنهل يُستقى منه، **آل**: سراب، **بلالاً**: ما يبلُّ به الحلق، وأراد به الماء.

= **المعنى**: لقد سهّدني هؤلاء الأصحاب، فإنني إذا ما نمتُ رأيتهم صحبتي، حتى إذا انحسر الليل لم أجد حولي أحداً، وإذا أنا كالذي يجري لمنهل يطفئ ظمأه منه، فلا يجد إلا السراب.

الإعراب: **أبو**: مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **حنش**: مضاف إليه، **يؤرقني**: يؤرق: فعل مضارع، والفاعل: هو، والنون للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولٌ به، **والجملة**: في محل رفع خبر المبتدأ، **طلق وعمار وأثالا** (ترخيم أثالة في غير النداء للضرورة): معطوف على المبتدأ، وتقدر لها أخبار نظيرة خبره، **آونة**: ظرف زمان منصوب متعلق بخبر (أثالا).

أراهـم: أرى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، والفاعل: أنا، والهاء: مفعول أول، والميم: للجمع، **رفقتي**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **حتى**: حرف ابتداء، **إذا**: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب متعلق بجواب الشرط في البيت، **ما**: زائدة، **تجافى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر،

فالهاء والميم في «أراهم» المفعول الأوّل، و«رفقتي»: هو المفعول الثاني..

حذف المعمول:

ولا تُجِــزْ هُنــا بِــلاَ دَليــلِ سُــقُوطَ مَفْعُــولَيْنِ أو مَفْعُــولِ

لا يجوز في هذا الباب سقوطُ المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دلَّ دليل على ذلك[1]. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: «هل ظننتَ زيداً قائماً»؟ فتقول: «ظننتُ» التقدير: «ظننتُ زيداً قائماً»، فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلها عليهما، ومنه قوله:

١٣٣- بــأَيِّ كِتَــابٍ أمْ بأيّــةِ سُــنّةٍ

تَــرَى حُــبَّهم عَــاراً عَلَــيَّ وَتَحْسَــبُ[2]

الليل: فاعل مرفوع، **وانخزل**: الواو: حرف عطف: انخزل: فعل ماض، والفاعل: هو، **انخزالا**: مفعول مطلق.

إذا: فجائية واقعة في جواب الشرط (إذا) الأولى، **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، **كالذي**: الكاف: حر جرف متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، الذي: اسم موصول في محل جرٍّ بالكاف، **يجري**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: هو، **لورد**: جار ومجرور متعلق بـ(يجري)، **إلى آل**: جار ومجرور متعلق بـ(يجري)، **فلم**: الفاء: عاطفة، لم: حرف جازم، **يدرك**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، والفاعل: هو، **بلالا**: مفعول به منصوب.

جملة (أراهم رفقتي): استئنافية لا محل لها من الإعراب، **جملة (تجافى الليل)**: في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **جملة (وانخزل انخزالا)**: معطوفة على السابقة في محل جر، **جملة (إذا أنا كالذي...)**: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط غير جازم، **جملة (يجري لورد)**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **جملة (لم يدرك بلالا)**: معطوفة على الصلة لا محل لها.=

= **الشاهد فيها**: قوله: «أراهم رفقتي»، فقد أعمل «رأى» الحلمية عمل (رأى) العلمية، فنصب بها مفعولين، على ما ينافي الإعراب.

(1) سقوط المفعولين لدليل يسميه النحاة: اختصاراً، وسقوطهما لغير دليل يسمى: اقتصاراً.

(2) البيت للكميل بن زيد الأسدي من هاشمية له يمدح فيها آل البيت.

المعنى: يا من يعيب عليَّ حبي لآل البيت، بأيّ كتاب تأخذ أم على أية سنّة تعتمد في ذلك؟

أي: «وتحسب حبّهم عاراً عليَّ»، فحذف المفعولين؛ وهما: «حبّهم» و«عاراً عليَّ»؛ لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: «هل ظننت أحداً قائماً؟»، فتقول: «ظننت زيداً»؛ أي: «ظننتُ زيداً قائماً»، فتحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قوله:

١٣٤- ولقد نزلتِ فَلاَ تظنّي غيرَه

مني بِمنزلَة المُحَبِّ المُكرَمِ[1]

الإعراب: بأي: الباء: حرف جر متعلق بـ(ترى)، **أي**: اسم استفهام مجرور بالباء، **كتاب**: مضاف إليه، **أم**: حرف عطف، **بأية سنة**: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلق بـ(ترى): **ترى**: فعل مضارع، والفاعل: أنت، **حبهم**: حب: مفعول أول، والهاء: في محلٍّ بالإضافة، والميم للجمع، **عاراً**: مفعول ثان لـ(ترى)، **عليّ**: على: حرف جر متعلق بـ(عاراً)، والياء: في محل جرٍّ بـ(على)، **وتحسب**: الواو: حرف عطف، تحسب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت، والمفعولان محذوفان بدليل مفعولي (ترى)؛ والتقدير: وتحسب حبهم عاراً عليَّ.

الشاهد فيه: قوله: «وتحسب»، فقد حذف المفعولين اختصاراً؛ أي: لدليل.

(1) البيت لعنترة بن شداد العبسي. **المُحَبّ**: اسم مفعول من أحبّ.

المعنى: لقد نزلت من قلبي يا عبلة منزلة الحبيب المكرم، فلا تظُنِّي غير ذلك واقعاً.

الإعراب: ولقد: الواو: بحسب ما قبلها، اللام: واقعة في جواب القسم المقدر، قد: حرف تحقيق، **نزلت**: فعل وفاعل، **والجملة**: جواب القسم لا محل لها من الإعراب، **فلا**: الفاء حرف عطف دال على السببية، لا: ناهية، **تظني**: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة: في محل رفع فاعل، **غيره**: غير: مفعول به أول، والهاء: في محل جر بالإضافة، والمفعول الثاني محذوف اختصاراً، تقديره: واقعاً، **والجملة**: معطوفة على جملة (نزلت) لا محل لها من الإعراب، **مني**: من: حرف جر متعلق بـ(نزلت)، والنون الثانية: للوقاية، والياء: في محل جر بـ(من)، **بمنزلة**: جار ومجرور متعلق بـ(نزلت)، **المحب**: مضاف إليه، **المكرم**: نعت.

أي: «فلا تظني غيره واقعاً»، فـ«غيره»: هو المفعول الأوّل، و«واقعاً» هو المفعول الثاني، وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدلّ دليل على الحذف لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما، فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً»؛ تريد: «ظننتُ زيداً قائماً».

✦ ✦ ✦

استعمال «القول» بمعنى «الظن»:

وكـ: «تَظُنُّ» اجعَلْ «تَقُولُ» إنْ وَلي
مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرفٍ، أو كَظَرْفٍ، أو عَمَلْ
وإنْ بِبعضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى؛ نحو: «قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ»، و: «تقول: زَيْدٌ منطلقٌ»، لكن الجملة بعده في موضع نصبٍ على المفعولية[1].

ويجوز إجراؤه مُجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما «ظَنَّ»، **والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:**

١- **أحدهما**: -وهو مذهب عامة العرب- أنه لا يُجرَى القول مُجرى الظن إلا بشروط -ذكرها المصنف- أربعة، وهي التي ذكرها عامة النحويين:

الأول: أن يكون الفعل مضارعاً.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تظني غيره»، فقد حذف المفعول الثاني اختصاراً، وهو جائز في رأي جمهور النحويين.

(1) أي على أنها في محل نصب مفعول به للقول؛ أي: مقول القول.

الثاني: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «اجعل تقول»، فإن «تقول» مضارع، وهو للمُخَاطَب.

الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إنْ وَلي مُسْتَفْهَماً به».

الشرط الرابع: ألا يفصل بينهما -أي: بين الاستفهام والفعل- بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف... إلى آخره».

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط[1] قولك: «أتقولُ عمراً منطلقاً؟»، فـ«عمراً»: مفعول أوّل، و«منطلقاً»: مفعول ثان، ومنه قوله:

١٣٥- متى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا

يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسِمٍ وَقَاسِمَا[2]

([1]) زاد بعض النحاة شرطاً خامساً؛ هو ألا يتعدى الفعل باللام؛ كقولنا: «أتقول لزيد: عمرو منطلق لأن «ظن» لا يتعدى باللام، فلا يحمل عليه.

([2]) البيت لهدبة بن خشرم العذري، **القُلُص**: (بضمتين ولام مخففة): جمع قَلوص؛ وهي الفتية من الإبل، **الرواسم**: جمع راسمة، من الرسيم؛ وهو ضرب من سير الإبل الشديد.

المعنى: متى تظن هذه الإبل الفتيَّات السريعات يحملن إليَّ من أحب؟

الإعراب: **متى**: اسم استفهام في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ(تقول)، **تقول**: فعل مضارع بمعنى: تظن، والفاعل: أنت، **القلص**: مفعول به أول لـ(تقول)، **الرواسما**: نعت لـ(القلص) منصوب، **يحملن**: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون: في محل رفع فاعل، **والجملة**: في محل نصب مفعول ثان لـ(تقول)، **أُمَّ**: مفعول به، **قاسم**: مضاف إليه، **قاسماً**: معطوف على «أم» بالواو.

الشاهد فيه: قوله: «متى تقول القلص يحملن»، فقد استعمل «تقول» بمعنى: «تظن»، ونصب بها مفعولين؛ لاستيفائها الشروط، وللبيت رواية أخرى هي: «متى تظن...»، ولا شاهد فيها.

فلو كان الفعل غير مضارع نحو: «قال زيد: عمرٌو منطَلِقٌ» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعاً بغير «تاء»[1]؛ نحو: «يقولُ زَيْدٌ: عمرو منطلقٌ»، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام؛ نحو: «أنْتَ تقولُ: عمرو مُنْطَلِقٌ»، أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول له؛ نحو: «أأنت تقول: زَيْدٌ مُنْطَلقٌ»[2]، فإن فصل بأحدها لم يضرّ؛ نحو: «أعندكَ تقول زيداً منطلقاً؟» و«أفي الدار تقول زيداً منطلقاً؟» و«أعَمْراً تقولُ منطلقاً؟»[3]، ومنه قوله:

١٣٦- أَجُهّالاً تقولُ بَني لُؤَيّ لَعَمـرُ أبيـكَ أَمْ مُتَجاهِلينَـا؟[4]

([1]) يعني: إن لم يكن للمخاطب.

([2]) أأنت: الهمزة للاستفهام، أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، جملة (تقول) مع الفاعل المستتر: في محل رفع خبر المبتدأ، زيد منطلق: مبتدأ وخبر، والجملة: مقول القول في محل نصب.

([3]) الهمزة للاستفهام، عمراً: مفعول أول مقدم لـ(تقول)، منطلقاً: مفعوله الثاني.

([4]) البيت للكميت بن زيد الأسدي، **بنو لؤي**: قريش، **متجاهلين**: يظهرون الجهل وليسوا جهالاً.

المعنى: أخبرني بحياتك؛ أتظن قريشاً جاهلة بعواقب ما تصنع من تولية اليمنيّينَ وإيثارهم على المضريين، أم هي تتصنَّع الجهل وعدم إدراك النتائج؟

الإعراب: **أجهالاً**: الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول به ثانٍ مقدم على عامله (تقول)، **تقول**: فعل مضارع، والفاعل: أنت، **بني**: مفعول به أول منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحُذفت النون للإضافة، **لؤي**: مضاف إليه مجرور، لعمر: اللام: ابتدائية، عمر: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوباً، تقديره: قَسَمي، والجملة معترضة بين المتعاطفين لا محل لها من الإعراب، وجواب القسم= =محذوف دلّ عليه ما قبله، **أبيك**: أبي: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، والكاف: في محل جرٍّ بالإضافة، **أم**: حرف عاطفة، **متجاهلينا**: معطوف على (جهالاً) منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي»، فقد أعمل «تقول» عمل «تظن»، ونصب به مفعولين، وفصل بين الاستفهام والفعل بمعموله، وهو مغتفر.

ف: «بني لؤيّ»: مفعول أوّل، و«جهّالاً»، مفعول ثانٍ.

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ«تقول»؛ نحو: «أتقولُ زَيْداً مُنْطِلقاً؟»، وجاز رفعهما على الحكاية؛ نحو: «أتقولُ زَيْدٌ منطلق؟».

✦ ✦ ✦

وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقا
عِنْدَ سُلَيمٍ نَحوُ: «قُلْ ذَا مُشْفقا»

٢- **أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول**، وهو مذهب سُلَيم، فَيُجْرُون القول مُجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً؛ أي: سواء كان مضارعاً أم غير مضارع، وُجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد، وذلك نحو: «قُلْ ذا مشفقاً»، فـ«ذا»: مفعول أوّل، و«مشفقاً» مفعول ثانٍ، ومن ذلك قوله:

١٣٧- قَالَتْ -وكنتُ رَجُلاً فَطِيناً-
هــذا -لَعَمْــرُ اللهِ- إســرائينا[1]

([1]) البيت لأعرابي أتى امرأته بضبٍّ اصطاده، فقالت: هذا ممسوخ بني إسرائيل؛ لاعتقاد العرب أن الضِّباب من مسخ بني إسرائيل.=

= **الإعراب: قالت**: قال: فعل ماض مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، **وكنت**: الواو: حالية، كنت: كان الناقصة مع اسمها، **رجلاً**: خبرها، **فطيناً**: نعت للخبر، **والجملة**: حالية في محل نصب، **هذا**: الهاء: للتنبيه، ذا: اسم إشارة في محل نصب مفعول أول لـ(قالت)، **لعمر**: اللام: حرف ابتداء، **عمر**: مبتدأ، **الله**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: قسمي، وجواب القسم محذوف دل عليه ما قبله، **إسرائينا**: مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.

ف: «هذا»: مفعول أول لـ«قالت»، و«إسرائينا»: مفعولٌ ثان.

أعلم وأرى

إلـــــىَ ثَلاَثَـــــةٍ «رَأَى، وَعَلِمَـــــا»

عَـدَّوْا إذَا صَـارَا: «أرَى وَأَعْلَمَـا»[1]

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل، فذكر سبعة أفعال؛ منها: «أعلم وأرى»، فذكر أنّ أصلهما: «عَلِمَ وَرَأَى»، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين؛ نحو: «عَلمَ زَيْدٌ عَمْراً منطلقاً» و«رَأَى خالِدٌ بَكراً أخاكَ»، فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة؛ وذلك نحو: «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً» و«أَرَيْتُ خالداً بَكراً أخاكَ»، فـ«زيداً، وخالداً»: مفعول أوّل، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد»، وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنه تصيّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلى واحد؛ نحو: «خَرَجَ زيدٌ، وأخرجْتُ زيداً»، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين؛ نحو: «لَبِسَ زيدٌ جُبّةً»، فتقول: «أَلْبَسْتُ زيداً جُبّةً»، وسيأتي

الشاهد فيه: قوله: «قالت هذا إسرائينا»، فقد نصب مفعولين بـ(قال) مع أنها لم تستوفِ الشروط المذكورة سابقاً، وإعمالها عمل «ظن» مطلقاً لغة لبعض العرب، فلا حاجة بنا إلى تكلف التخريجات المختلفة.

[1] **إلى ثلاثة:** جار ومجرور متعلق بـ(عدوا)، **رأى** (قصد لفظه): مفعول به مقدم لـ(عدوا)، **علم:** معطوف على (رأى) بالواو، **عدوا:** فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: في محل رفع فاعل.

الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة؛ كما تقدم في «أَعْلَمَ وأرى».

أحكام المفعولين الثاني والثالث:

وَمَــا لمفعــولَيْ «عَلِمْــتُ» مُطْلَقــاً

للثّــانِ والثّالِــثِ أيضــاً حُقِّقَــا[1]

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أعلم وأرى» ما ثبت لمفعولي «عَلِمَ وَرَأَى»؛ من كونهما مبتدأً وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل، ومثال ذلك: «أعلمتُ زيداً عمراً قائماً»، فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر؛ وهو «عمرو قائم»، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما؛ نحو: «عمرٌو -أعلمتُ زيداً- قائمٌ»، ومنه قولهم: «البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأكابِرِ»: فـ«نا»: مفعول أوّل، و«البركة»: مبتدأ، و«مع الأكابر»: ظرف في موضع الخبر[2]، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أَعْلَمَنَا اللهُ البركةَ مَعَ الأكابِرِ».

ويجوز التعليق[3] عنهما، فتقول: «أَعْلَمْتُ زيداً (لعمروٌ قائِمٌ)».

---

(1) **ما**: اسم موصول في محل رفع مبتدأ، **وجملة (حُقِّقَ)** مع نائب الفاعل المستتر: في محل رفع خبره، **لمفعولي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف الصلة، وجره بالياء لأنه مثنى، والتقدير: ما ثبت لمفعولي (علم) محقق للثاني والثالث من مفاعيل (أرى وأعلم)، **مطلقاً**: حال؛ أي: مطلقاً من كل قيد، **أيضاً**: مفعول مطلق.

(2) وتصبح جملة: «أعلمنا الله» معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب.

(3) خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً، أو لمن منعهما في المبني للمعلوم، وأجازهما في المبني للمجهول، وهذا معنى قول الناظم: (مطلقاً)؛ أي: دون قيد.

ومثال حذفهما للدلالة أن يقال: «هل أعْلَمتَ أحَداً عمراً قائماً؟» فتقول: «أعلمتُ زيداً».

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أعلمت زيداً عمراً»؛ أي: «قائماً»، أو: «أعلمت زيداً قائماً»؛ أي: «عمراً قائماً».

✦ ✦ ✦

تعدي «أرى وأعلم» إلى مفعولين:

وإنْ تَعَدَّيا لوَاحِدٍ بِلاَ
هَمْزٍ فَلاثنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا[1]

والثانِ منْهُمَا كثَاني اثنَيْ «كَسَا»
فَهْوَ بهِ في كُلِّ حُكْمٍ ذو ائتِسا[2]

تقدم أن «رأى، وعلم» إذا دخلت عليهما همزة النقل تعَدَّيا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين، وأمّا إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد –كما إذا كانت «رأى» بمعنى: أبصر؛ نحو: «رأى زيدٌ عَمْراً»، و«عَلِمَ» بمعنى: عرف؛ نحو: «علِمَ زيدٌ الحقَّ»– فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين؛ نحو: «أَرَيْتُ زيداً عَمراً، وأعلمتُ زيداً الحقَّ»، والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي: «كسا، وأعطى» نحو: «كَسَوْتُ زَيْداً جُبّةً» و«أَعْطَيْتُ زيداً درهماً» في كونه لا يصحّ الإخبار به عن الأوّل، فلا تقول: «زيدٌ الحقُّ»؛ كما لا تقول: «زيد درهم»

---

[1] **تعديا**: أي: «رأى وعلم»، **همز**: أي همزة النقل أو التعدية.

[2] **ثاني اثني** «كسا» وبابه: أي: المفعول الثاني لما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، **ذو ائتسا**: ذو اقتداء.

وفي كونه يجوز حذفه مع الأوّل، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذف الأوّل وإبقاء الثاني وإن لم يدلّ على ذلك دليل.

فمثال حذفهم: «أعلمت وأعطيت»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾[1].

ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول: «أَعْلمتُ زيداً، وأعطيتُ زيداً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[2].

ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني: «أعلمتُ الحقَّ، وأعطيتُ درهماً»، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[3]، وهذا معنى

---

(1) من قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ (الليل ٥-٧)، والشاهد: حذف المفعولين من ﴿أَعْطَىٰ﴾.

(2) (الضحى ٥).

(3) من قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة ٢٩)، والشاهد: حذف المفعول الأول لـ﴿يُعْطُوا﴾ وإبقاء الثاني، والتقدير: حتى يعطوكم الجزية.

قوله: «والثاني منهما... إلى آخر البيت»[1].

✦ ✦ ✦

ما يعمل عمل «أعلم وأرى»:

وكـ: «أَرَى» السّـابِقِ: «نَبّـا، أَخْبَـرَا

حَـدَّث أنبـأ» كـذاك: «خَبّـرا»[2]

تقدم أن المصنّف عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة، وسبق ذكر «أعلمَ، وأرى»، وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية؛ وهي:

١- «نبّأ» كقولك: «نَبّأت زيداً عمراً قائماً»، ومنه قوله:

١٣٨- نُبِّئتُ زُرْعَةَ -والسّفَاهَةُ كاسمِها-

يُهْـدِي إلـيَّ غَرائِـبَ الأشْـعارِ[3]

---

[1] استثنى أكثر النحاة من إطلاق التشابه التعليق، فـ(كسا) وبابه لا يعلق عن العمل في لفظ المفعول الثاني، أما «أرى وأعلم» فيعلقان؛ لأن (علم) قلبية، وأرى -وإن كانت بصرية- حملت على القلبية في ذلك، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (البقرة: ٢٦٠).

[2] **كأرى** (قصد اللفظ): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **نبأ**: (قصد لفظه): مبتدأ مؤخر، وما بعده معطوف عليه بحرف عطف محذوف، **كذاك خبَّرا**: خبر مقدم ومبتدأ.

[3] البيت للنابغة الذبياني يهجو فيه زرعة بن عمرو حين بلغه أن زرعة يتوعده بالهجاء. **السفاهة**: الطيش وخفة الأحلام، **غرائب الأشعار**: ما لم يهد الناس له مثلاً.

المعنى: نبئت أن زرعة يتوعدني بهجاء لم يسمع الناس مثله، وهذا سفه، والسفه قبيح كاسمه.

الإعراب: **نبئت**: نبئ: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: في محل رفع نائب فاعل، وهي المفعول الأول، **زرعة**: مفعول به ثانٍ، **والسفاهة**:= =الواو: واو الاعتراض، السفاهة: مبتدأ، **كاسمها**: كاسم: جار ومجرورمتعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و(ها): في محل جرٍّ بالإضافة، والتقدير: السفاهة قبيحة كاسمها، **والجملة** معترضة لا محل لها من الإعراب، **يهدي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والفاعل: هو، يعود إلى (زرعة)، **إليَّ**: إلى حرف جر متعلق

٢- و«أَخْبَرَ» كقولك: «أخبرتُ زيداً أَخاكَ منطلقاً»، ومنه قوله:

١٣٩- وَمَـا عَلَيْـكِ -إذَا أُخْبِرْتِنِـي دَنِفـاً

وَغَـابَ بَعْلُكِ يَوْماً- أن تَعُـودِيني[1]

٣- و«حَدَّثَ» كقولِك: «حَدَّثْتُ زيداً بكراً مقيماً»، ومنه قوله:

١٤٠- أَوْ مَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدْ...

بـ(يهدي)، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بـ(إلى)، **غرائب**: مفعول به منصوب، **الأشعار**: مضاف إليه مجرور، **والجملة** في محل نصب مفعول ثالث.

الشاهد فيه: قوله: «نبئت زرعة يهدي»، فقد نصب (نبأ) مفاعيل ثلاثة الأول منها أصبح نائب فاعل.

(1) نسب أبو تمام البيت في «حماسته» لرجل من بني كلاب. **الدنف**: مريض الهوى.

المعنى: ما الذي يصيبك في زيارتي إذا حُملت إليك أخبار مرضي وهواي وكان بعلك غائباً؟

الإعراب: ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، **عليك**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: ما حاصل أو ثابت عليك؟ **إذا**: ظرف تضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف دلَّ عليه ما قبله، **أخبرتني**: أخبرت: فعل ماض ونائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصب مفعول ثانٍ، **دنفاً**: مفعول به ثالث منصوب، **والجملة** في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليه، **وغاب**: الواو: حالية، غاب: فعل ماض، **بعلك**: بعل: فاعل، والكاف في محل جرٍّ بالإضافة، **والجملة** حالية في محل نصب بتقدير «قد»، **يوماً**: ظرف زمان متعلق بـ(غاب)، **أن**: حرف مصدري ونصب، **تعودِيني**: تعودي: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المخاطبة: في محل رفع فاعل، والنون:= =للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصب مفعول به، **وجملة (تعودِيني)**: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، **و(أن) مع صلتها** في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف؛ تقديره: في عيادتي، متعلق بخبر المبتدأ، «ما» في أول البيت، أي: ما حاصل عليك في عيادتي؟

الشاهد فيه: قوله: «أخبرتني دنفاً»، فقد جاء الفعل (أخبر) متعدياً إلى مفاعيل ثلاثة؛ وهي: نائب الفاعل، وياء المتكلم، و(دنفاً).

دِثْتُمُـــوهُ لَـــهُ عَلَيْنَـــا الـــوَلاَءُ[1]

٤ – و«أَنْبَأَ» كقولك: «أنبأتُ عبدَ الله زَيْداً مسافِراً»، ومنه قوله:

١٤١ – وأُنْبِئْـتُ قَيْسـاً –ولَـمْ أَبْلُـهُ

كَمـا زَعَمُـوا –خَيْـرَ أهْـلِ الـيَمَنْ[2]

---

(1) البيت للحارث بن حِلِّزة اليَشْكُري من معلقته.

المعنى: إن منعتم ما نسألكم إياه من النَّصَفة والإخاء ونسيان الماضي استعلاءً وكبراً؛ فهل رأيتم أحداً يغلبنا على أمرنا أو يقودنا إلى طاعته؟ والاستفهام هنا بمعنى النفي، وقبل بيت الشاهد وردت أبيات صُدّرت بالشرط، ثم عطف ما بعدها عليها، وأولها:

إن نبشــتم مــا بــين ملحــة فالصــا قِـــب فيـــه الأمـــوات والأحيـــاء

أي: نبشتم ماضي ما بيننا من المعارك في محلة والصاقب...

الإعـــراب: **أو**: حــرف عطــف، **منعـــتم**: منــع: فعــل مــاض مبــني علــى الســكون في محل جزم فعل الشرط، عطفاً على (نبشتم)، والتاء: فاعل، والميم: علامة الجمع، **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به، **تسألون**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: نائب فاعل، **والجملة**: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: ما تسألونه، **فمن**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، **حدثتموه**: حدث: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون؛ لاتصاله بالتاء المتحركة،= = والتاء: في محل رفع نائب فاعل، وهي المفعول الأول، والميم: علامة الجمع، والواو: فارقة بين الضميرين، والهاء: مفعول به ثانٍ في محل نصب، **له**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **علينا**: جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف، **الولاء**: مبتدأ مؤخر، **والجملة** في محل نصب مفعول ثالث لـ(حدَّثَ)، **وجملة (حُدِّث)** كلها في محل رفع خبر للمبتدأ (مَنْ)، **وجملة المبتدأ والخبر**: في محل جزمٍ جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «فمن حدثتموه له علينا الولاء»، فقد أعمل «حدث» في مفاعيل ثلاثة أولها رفع؛ لنيابته عن الفاعل.

(2) البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة طويلة يمدح فيها قيس بن معد يكرب، **لم أبله**: لم أختبره.

المعنى: لم أقف بباب قيس ولم أختبر جوده، ولكن زعم الناس أنه خير أهل اليمن.

٥- «وخَبَّر» كقولك: «خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً»، ومنه قولُه:

١٤٢- وَخُبِّـرتُ سَـوداءَ الغَمـيمِ مَريضـةً

فَأَقْبَلْـتُ مِنْ أهْلي بِمِصْرَ أَعُودُها[1]

الإعراب: **أنبئت**: فعل ماض ونائب فاعل، وهو المفعول الأول، **قيساً**: مفعول به ثانٍ، **ولـم**: الواو: حالية، لم: حرف جازم، **أبله**: أبل: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامةُ جزمه حذف حرف العلة، **والفاعـل**: أنـا، والهـاء: في محل نصـب مفعول بـه، **والجملـة**: في محل نصب على الحـال، **كما**: الكاف حرف جر متعلق بـ(خير) الآتي، أو بصفة محذوفة لمفعول مطلق؛ والتقدير: ولم أبله بلاءً كائناً كزعمهم، **ما**: حرف مصدري، (ويجوز أن تكون موصولاً اسمياً)، **زعموا**: فعل ماض مبني على الضـم، والواو: في محل رفع فاعل، وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، **خير**: مفعول ثالث لـ(أنبئت)، **أهل**: مضاف إليه مجرور، **اليمن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن للرويّ.

الشاهد فيـه: قوله: «أنبئت قيساً خير»، فقد أعمل «أنبأ» في مفاعيل ثلاثة ارتفع أولها لنيابته عن الفاعل.

(1) البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، **الغَميم**: اسم موضع كانت تنزل به هذه المرأة، فعرفت بـه، واسمها ليلى، (والغَميم: بفتح الغين)، وقد كان الشاعر خرج إلى مصر مع أهله، فسمع بمرضها -وكانا متحابّيْنِ- فترك أهله وعاد إليه يعودها.

الإعـراب: **خبـرت**: فعل مـاض، ونائـب الفاعـل هـو المفعـول الأول، **سـوداء**: مفعـول بـه ثـانٍ، الغميم: مضاف إليه مجرور، **مريضـة**: مفعول به ثالـث، **فأقبلـت**: الفـاء: عاطفـة، أقبلـت: فعل وفاعل، **من**: حرف جر متعلق بـ(أقبلت)، **أهلي**: مجرور بـ(من) بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جرٍّ بالإضافة، **بمصر**: الباء: حرف جر متعلق بحال محذوفة من (أهلي) (أو بصـفة)، مصـر: مجرور بـ(من) بالفتحـة نيابـة عـن الكسـرة؛ لأنـه ممنوع مـن الصـرف للعلميـة والتأنيـث، **أعودهـا**: أعـود: فعـل مضـارع، والفاعـل: أنـا، و(هـا): في محـل نصـب مفعـول بـه، **والجملة**: حالية في محل نصب.

الشـاهد فيـه: قولـه: «خـبرت سـوداء الغمـيم مريضـة»، فقـد أعمـل «خُبِّر» في مفاعيـل ثلاثـة، ويلاحظ أن الأكثر في (نبأ) وما بعدها أن تستعمل مبنيّة للمجهول.

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تارةً تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدى إلى اثنين، وكان قد ذكر أولاً «أرَى» المتعدية إلى ثلاثة، فنبّه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل «أرى» السابقة؛ وهي المتعدية إلى ثلاثة، لا مثل «أرى» المتأخرة؛ وهي المتعدية إلى اثنين.

✦ ✦ ✦

أسئلة ومناقشة

١- اذكر أقسام الأفعال القلبية باعتبار معناها، ثم مثِّل لكلٍّ منها بمثال.

٢- متى تَنْصِبُ كُلٌّ من (رأى وعلم) مفعولاً واحداً؟ ومتى تنصبان مفعولين؟ مثِّل لكلٍّ منهما في جملة تامة.

٣- ماذا يُراد بأفعال التحويل؟ وما عملها؟ مثِّل لكل فعلٍ منها بجمل من عندك.

٤- (مِنْ أفعال القلوب ما يتصرف ومنها ما لا يتصرف)؛ بيِّن المقصود بالتصرف وعدمه، ثم عَدِّد أفعال كل قسمٍ في جمل تامّة.

٥- ما التعليق؟ وما الإلغاء؟ وبماذا يختصان؟ وما الفرق بينهما؟ اشرح ذلك شرحاً مفصلاً مع ذكر الأمثلة.

٦- اذكر متى يجوز إلغاء الفعل القلبي؟ ومتى يستوى إعماله وإهماله؟ ومتى يكون أحدهما أرجح من الآخر؟ وكيف توجّه قول الشاعر: (وما إخالُ لدينا منك تنويل) وقول الآخر: (أَنِّي وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ)؟

٧- قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1].

ما نوع ﴿إِن﴾ في هذه الآية؟ وهل ترى أن الفعل فيها معلَّق عن العمل؟ بيِّن ما قيل في ذلك، ثم اذكر رأيك.

٨- اذكر أهم مُعَلِّقات الفعل القلبي عن العمل، ومثِّل لكلٍّ منها بمثال.

٩- متى تأتي (ظن) متعدية لمفعولين؟ ومتى تأتي متعدية لواحد؟ مثِّل لذلك.

١٠- تأتي (رأى) في العربية: (علمية وبصرية وحلمية وبمعنى الرأي)؛ مثِّل لها في كل حالة، وبيِّن ما تحتاجه من مفاعيل.

١١- ما شرط إجراء القول مُجرَى الظن؟ وما حكم ما بعده من جملة أو مفرد؟ مثِّل.

١٢- متى يجوز حذف المفعولين أو أحدهما في هذا الباب؟ ومتى يمتنع ذلك؟ مثِّل لما تقول.

١٣- ما الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل؟ وما حكم مفعوليها الثاني والثالث بالتفصيل؟ اذكر ما بينها وما بين ما يَنْصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر من صلة، ومثِّل لما تقول.

١٤- ما حكم مفعولي (أرى وأعلم) إذا تعديا إلى مفعولين لا إلى ثلاثة؟ مثِّل.

✦ ✦ ✦

(1) سورة الإسراء آية ٥٢.

تمرينـات

١- بـيِّن فيمـا يـأتي الأفعـال المتعديـة إلى ثلاثـة أو إلى اثنـين أو إلى واحـد، ثم أعربها:

(أ) ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[1].

(ب) ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾[2].

(ج) ﴿قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴾[3].

(د) ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾[4].

(هـ) ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾[5].

(و) ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾[6].

٢- بيِّن ما في الأمثلة الآتية من إلغاء أو تعليق، مع بيان الأرجح وذكر السبب؟

(أ) البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر.

(ب) ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[7].

(ج) ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[1].

---

(1) آية ١٤٣ سورة آل عمران.

(2) آية ٤٣ سورة الأنفال.

(3) آية ٣ سورة التحريم.

(4) آية ١٩ سورة الزخرف.

(5) آية ٤٢ سورة إبراهيم.

(6) آية ٧٨ سورة النحل.

(7) آية ٢٢٧ آخر آية من سورة الشعراء.

(د) الامتحان سهلاً ظننتُ.

٣- كوِّن ثلاث جملٍ تتضمن كلٌّ منها فعلاً ناصباً لثلاثة مفاعيل، بحيث يكون المفعول الثالث في الأولى جمع تكسير، وفي الثانية جمع مذكر سالماً، وفي الثالثة جمع مؤنث.

٤- هاتِ ثلاث جملٍ تستوعب فيها أنواع (رأى) علمية وبصرية وحلمية، مشيراً إلى مفاعيلها.

٥- هاتِ جملتين تتضمن كلٌّ منها فعلين ناصبين لمفعولين، وهما غير متصرفين.

٦- بيِّن المحذوف في العبارات الآتية، ثم اذكر تقديره:

﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2].

بــأي كتــابٍ أم بأيّــةِ سُــنّة   ترى حُبَّهم عاراً عليَّ وتحسَبُ؟

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[3].

﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[4].

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾[5].

٧- كوِّن جملتين فيهما فعلان من هذا الباب لم يَنْصِبَا مفعولين.

٨- علامَ يستشهد النحاة بما يأتي؟

(أ) قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[1].

---

(1) آية ١٢ سورة الكهف.

(2) آية ٦٢ سورة القصص.

(3) آية ٥ سورة الضحى.

(4) آية ٢٩ سورة التوبة.

(5) آيتا ٥، ٦ سورة الليل.

(ب) قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[2].

(ج) قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[3].

(د) قول الشاعر:

أجهَّـــالاً تقـــول بنـــي لـــؤيٍّ ... لعمـــر أبيـــك أم متجاهلينـــا؟

(هـ) قول الشاعر:

ولقـد نزلـتِ فـلا تظنّـي غيـرَه ... منّـي بمنزلـة المُحَـبِّ المُكـرَمِ

٩- قال ابن زيدون:

لا تحسـبوا نـأيكم عَنَّـا يُغيِّرنـا ... إنْ طالما غَيَّـرَ النأيُ المحبينا

اشرح هذا البيت، وأعرب ما تحته خط.

✦ ✦ ✦

([1]) آية ٣٦ سورة يوسف.

([2]) آية ٢٤ سورة التكوير.

([3]) آية ٩٩ سورة الكهف.

بسم الله الرحمن الرحيم



الفاعل



الفاعــلُ الــذي كمرفــوعي: «أتــى زيــدٌ، منيــراً وجهُــهُ، نِعْـمَ الفتــى»[1]

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع؛ وهو: الفاعلُ أو نائبهُ، وسيأتي الكلامُ على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب.

تعريف الفاعل:

فأما الفاعل: فهو الاسمُ المسْنَدُ إليه فِعْلٌ على طريقةِ «فَعَلَ» أو شبهه[2].

أحكام الفاعل[3]:

١ـ وحكمه الرفع[4]:

([1]) **زيدٌ**: فاعل (أتى) مرفوع بالضمة، **وجهُه**: فاعل (منيراً) مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة، زيدٌ ووجه: هما الفاعلان المرفوعان الممثل بهما في كلام المؤلف؛ الأول مرفوع بفعل، والثاني مرفوع بشبه فعل، **منيراً**: ضفة مشبهة تعمل عمل الفعل.

([2]) فَعَلَ: بفتحتين، وطريقته: هي كونه مبنياً للفاعل، ثلاثياً كان أو غيره، مفتوح العين أو غيره.

([3]) أحكام الفاعل سبعة أوردها ابن مالك في «الألفية»؛ وهي: ١- الرفع. ٢- وجوب تأخره عن رافعه. ٣- وجوب ذكره لأنه عمدة. ٤- إفراد الفعل له في حال تثنيته وجمعه. ٥- جواز حذف فعله. ٦- تأنيث الفعل للفاعل المؤنث. ٧- استحقاقه للاتصال بفعله دون فاصل.

([4]) قد يُجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر؛ نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، أو اسم المصدر نحو: «من قُبْلَةِ الرجُلِ امرأتَه الوضوءُ»؛ من قبيل إضافة المصدر أو اسم المصدر لفاعله؛ كما يجر لفظ الفاعل بـ(من) والباء الزائدتين؛ نحو: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ

والمراد بالاسم: ما يشمل الصريح نحو: «قام زيدٌ»، والمؤول به نحو: «يعجبني أن تقوم»[1]؛ أي: قيامُك، فخرج بالمسند إليه فعلٌ: ما أُسنِدَ إليه غيرُه؛ نحو: زيدٌ أخوك[2]، أو جملة؛ نحو: زيدٌ قام أبوه[3]، أو: زيدٌ قام[4]، أو ما هو في قوة الجملة؛ نحو: زيدٌ قائمٌ غلامُهُ[5]،..........................

أو زيدٌ قائمٌ؛ أي: هو[6].

وخرج بقولنا: على طريقة «فَعَل»: ما أُسند إليه فِعْلٌ على طريقة «فُعِل»؛ وهو النائب عن الفاعل؛ نحو: ضُرِب زيدٌ.

والمراد بِشَبَه الفعل المذكور:

(أ) اسم الفاعل؛ نحو: أقائمٌ الزيدانِ؟[1].

شَهِيدًا﴾؛ أي: ما جاءنا بشير، وكفى اللهُ؛ فالفاعل مجرور لفظاً مرفوع تقديراً، نقول في إعرابه: ﴿مِنۢ بَشِيرٍ﴾: ﴿مِنۢ﴾، حرف زائد، ﴿بَشِيرٍ﴾: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

(1) أن تقوم: أن حرف مصدري ونصب، تقوم: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل (يعجبني)، تقديره: «قيامُك».

(2) زيد أخوك: أخو: خبر المبتدأ (زيد) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، والكاف مضاف إليه، وهو اسم جامد أسند للمبتدأ (زيد).

(3) قام أبوه: فعل وفاعل: جملة فعلية في محل رفعٍ خبرٌ عن المبتدأ (زيد)، فهي جملة مسندة للمبتدأ.

(4) قام: فعل ماض، فاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على (زيد)، تقديره: هو، والفعل والفاعل جملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(5) قائمٌ غلامهُ: قائمٌ: خبر المبتدأ (زيد) مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة، غلامهُ: فاعل بـ(قائم) مرفوع بضمة ظاهرة، والهاء: مضاف إليه ضمير متصل مبني على= =الضم في محل جر، فاسم الفاعل (قائم) ومرفوعه في قوة الجملة، ولكنه اسم مفرد، وهو جزء من جملة.

(6) (قائمٌ) وفاعله الضمير المستتر مثل المثال السابق (1) في الإعراب والحكم.

(ب) والصفة المشبهة؛ نحو: زيدٌ حسنٌ وَجهُهُ.

(ج) والمصدر؛ نحو: عجبتُ من ضربٍ زيدٌ عمراً[2].

(د) واسم الفعل؛ نحو: هيهاتَ العقيقُ[3].

(هـ) والظرفُ، والجار والمجرور؛ نحو: زيدٌ عندك أبوه[4]، أو: زيدٌ في الدار غلاماهُ[5].

(و) وأفعلُ التفضيل؛ نحو: مررت بالأفضلِ أبوه، فـ(أبوه): مرفوع بـ(الأفضل).

وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله: «كمرفوعي أتى...إلخ»، والمراد بالمرفوعين:

(أ) ما كان مرفوعاً بالفعل.

([1]) أقائم الزيدان: الهمزة للاستفهام، قائم: مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة، الزيدان: فاعل بـ(قائم) مرفع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهذا الفاعل سدّ مسدّ الخبر.

([2]) بتنوين (ضرب) ورفع (زيد) على أنه فاعل المصدر؛ لأن الكلام في الفاعل المرفوع لفظاً.

([3]) هيهاتَ العقيقُ: هيهات: اسم فعل ماض بمعنى: بَعُدَ، مبني على الفتح لا محل له، العقيقُ: فاعل مرفوع بـ(هيهات) علامة رفعه ضمة ظاهرة.

([4]) زيد: مبتدأ مرفوع، عن: ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر محذوف لـ(زيد) تقديره: «كائن»، والكاف: في محل جر مضاف إليه، أبوه: فاعل بالظرف (عندك) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء:= =مضاف إليه، هكذا أراد الشارح، ولعلّ الأنسب والأسهل في الإعراب أن نجعل (عندك) متعلقاً بمحذوف خبر مقدم لـ(أبوه)، والجملة الاسمية «عندك أبوه» في محل رفع خبر المبتدأ (زيد)، وعلى هذا الوجه لا يبقى في الجملة استشهاد لعمل الظرف عمل الفعل.

([5]) زيد: مبتدأ مرفوع في الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ(زيد)، تقديره: «كائن»، غلاماه: فاعل بالجار والمجرور، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والهاء: مضاف إليه في محل جر.

(ب) أو بشبه الفعل؛ كما تقدم ذكره.

ومثَّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما: ما رفع بفعل متصرف؛ نحو: «أتى زيدٌ»، والثاني: ما رُفع بفعلٍ غير متصرف؛ نحو: «نِعْمَ الفتى»، ومثَّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: «منيراً وجههُ».

٢- وجوب تأخر الفاعل عن رافعه:

وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهر فَهْوَ وإلا فضميرٌ استتر[١]

حكمُ الفاعل التأخّرُ عن رافعه؛ وهو الفعلُ أو شبههُ؛ نحو: قام الزيدان، وزيدٌ قائمٌ غلاماه[٢]، وقام زيدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه[٣]، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائمٌ، ولا زيدٌ قام؛ على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر؛ والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه[٤].

---

(١) **بعد**: ظرف منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم، **فاعلٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، **فهو**: الفاء: رابطة لجواب الشرط «إن ظهر»، هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «المطلوبُ»، والجملة الاسمية= =في محل جزم جواب الشرط، **وإلا**: الواو عاطفة، إن: حرف شرط جزم يجزم فعلين، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه؛ تقديره: «وإن لا يظهرْ»، **فضميرٌ**: الفاء واقعة في جواب الشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو ضمير، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) قائم: خبر (زيد) مرفوع، غلاماه: فاعل بـ(قائم) مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والهاء: مضاف إليه.

(٣) لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة واحدة، فلا يقوم عجزها عن صدرها، فإن وجد ما ظاهره التقديمُ وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً، والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب، أو فاعل بمحذوف نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة: ٦).

(٤) دليل الكوفيين قولُ الزَّبَّاء – بفتح الزاي وشدّ الموحَّدة:

وتظهر فائدةُ الخلاف في غير الصورة الأخيرة، وهي صورة الإفراد، نحو: زيد قام، فتقول على مذهب الكوفيين: الزيدان قام، والزيدون قام، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، هذا معنى قوله: (وبعد فعلٍ فاعِلٌ).

٣ـ وجوب ذكر الفاعل لأنه عمدة:

وأشار بقوله: (فإن ظهر...) إلى آخره: إلى أن الفعل وشبهه لا بدَّ له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار؛ نحو: قام زيدٌ، وإن لم يظهر فهو ضميرٌ؛ نحو: زيد قام؛ أي: هو.

٤ـ إفراد الفعل في حالة تثنية الفعل أو جمعه:

وَجـرِّدِ الفعـلَ إذا مـا أُسـنِدا لاثنينِ أو جمعٍ كَفَازَ الشُّهدا[1]

مـا للجِمـالِ مشـيُها وئيـدا أَجَنْـدلاً يحمِلْـنَ أم حديـدا

أم الرِّجـالَ جُثّمـاً قعـودا

برفع (مشيُها) على أنه فاعل مقدم لـ(وئيداً)، وهو ليس مبتدأ؛ لعدم وجود خبر له؛ لنصب (وئيداً) على الحال، وللبيتِ روايتان غير هذه: إحداهما بنصب (مشيها) على المصدر؛ التقدير: تمشي مشيَها، والثانية بجر (مشيها) على أنه بدل اشتمال من (الجمال). وعلى رواية الرفع لا يتحتم استدلالُ الكوفيين؛ لإمكان جعل (مشيُها) مبتدأ خبره محذوف؛ لسدّ الحال مسدّه؛ التقدير: مشيُها يظهر وئيداً.

(١) **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بالجواب المحذوف، وتقديره: فجرده، **ما**: زائدة، **أسند**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى الفعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها، **فاز الشهدا**: فاز: فعل ماض مبني على الفتح، الشهدا: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف؛ لأنه الآن مقصور –وهو في الأصل ممدود– فهذه العبارة مثال على أن الفعل بقي مفرداً مع أن فاعله جمع.

وقـد يُقـال: سَـعِدا وسَـعِدوا   والفعلُ للظاهرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[1]

مذهب جمهور العرب أنه إذ أسند الفعلُ إلى ظاهر مثنى أو مجموع؛ وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهنداتُ، كما تقول: قام زيدٌ، ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهنداتُ؛ فتأتي بعلامةٍ في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعلُ المتقدمُ وما اتصل به اسماً في موضع رفعٍ به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر[2]، ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم، وما بعده بدلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة؛ أعني: الألف والواو والنون[3].

ومذهب طائفة من العرب –وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفّار في «شرح الكتاب»–: أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع؛ أُتِي فيه بعلامةٍ تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن

---

(1) **مراد المؤلف**: قد يُقال: سعدا المحسنان –مثلاً– وسعدون المحسنون، وتعرب كما يلي: سعد: فعل ماض مبني على الفتح، والألف حرف يدل على أن الفاعل مثنى، المحسنان: فاعل لـ(سعد) مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، والنون عوض= =عن التنوين في الاسم المفرد، ومثله: سعدوا، فالفعل فيهما ليس مسنداً للضمير، وإنما هو مسند للاسم الظاهر بعد الضمير.

(2) (قاما الزيدان) وما بعدهما على هذا الوجه تكون جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية، وإنما قُدم الخبر على المبتدأ، فبدلاً من «الزيدان قاما» على الأصل؛ قالوا: «قاما الزيدان».

(3) (قاما الزيدان) وما بعدهما على هذا الوجه تكون جملة واحدة فعلية قوامُها الفعلُ، وفاعله الضمير المتصل، والاسم الظاهر بدل من الضمير المتصل.

الهندات[1]، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع؛ كما كانت التاء في: «قامت هندٌ» حرفاً تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوعٌ به، كما ارتفعت (هندٌ) بـ(قامت)، ومن ذلك قوله:

١- تــولّى قتــالَ المــارقين بنفســه

وقــد أســلماهُ مبعــدٌ وحمــيمُ[2]

([1]) قُمن الهنداتُ: إعراب هذه الجملة على مذهب هؤلاء: قام: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالنون، والنون حرف يدل على جمع الإناث، الهندات: فاعل (قمن) مرفوع بالضمة، ومثل هذا يعرب المثالان الآخران.

([2]) قال هذا البيت عبد الله بن قيس الرقيّات يرثي مصعب بن الزبير. **المارقين**: جمع مارق، من مَرَق من الدين: خرج منه، وهُمُ الخوارج، **أسلماه**: خذلاه وتركا نصرته، **مُبْعَد**: بصيغة اسم المفعول: الأجنبي من النسب، **الحميم**: القريب الذي نهتم لأمره.

المعنى: نهض مصعب بقتل الخوارج معتمداً على الله ثم على بأسه وقوته الخاصة بعد أن تخلى عنه الأعوان والأنصار قريبهم وبعيدهم.

الإعراب: **تولّى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود على (قتيلٌ) في بيتٍ سابق، **قتال**: مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة، **المارقين**: مضاف إليه مرور وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، **بنفسه**: الباء حرف جر زائدة، نفس: توكيد للضمير المستتر في (تولى)، وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال آخره بحركة حرف الجر الزائد، والواجب في مثل هذا التوكيد بالنفس والعين لضمير الرفع أن تسبق النفس والعين بضمير منفصل؛ **أي**: تولى هو بنفسه، **قلنا**: تخلصاً =من هذه المخالفة: أن تعرب «بنفسه» جاراً ومجروراً متعلقاً بـ(تولى)، **وقد**: الواو حالية، قد: حرف تحقيق، **أسلماه**: أسلم: فعل ماض مبني على الفتح، والألف حرف دال على التثنية، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصبٍ مفعولٌ به، **مبعد**: فاعل (أسلم) مرفوع بضمة ظاهرة، **وحميم**: الواو حرف عطف، حميم: معطوف على (مبعد) مرفوع مثله بضمة ظاهرة، **وجملة** «**وقد أسلماه مبعد**»: في محل نصب حال من ضمير (تولى).

وقوله:

٢- يلومـونني فـي اشـتراء النخيـلِ
أهلــــــي فكلُّهُــــــمُ يعــــــذِلُ[1]

وقوله:

٣- رأينَ الغواني الشيبَ لاح بعارضي
فأعرضـنَ عنـي بالخُـدودِ النَّواضـر[2]

الشاهد: (أسلماه مبعد وحميم)، حيث وصل بالفعل (أسلم) علامة التثنية الألف مع أن الفعل مسند للظاهر (مبعد)، وهذا الكلام على مذهب بني الحارث بن كعب، أو لغة «أكلوني البراغيث»، ولو جرى على اللغة الفصحى لقال: وقد أسلمه مبعد وحميم.

(1) **اللّوْمُ والعَذْلُ**: مترادفان. **الأهْل**: أهل الرجل وقرابته، ويطلق على الزوجة وعلى أهل البيت، ومنه: أهَلَ الرجلُ وتأهّل: تزوج.

المعنى: قد لامني أهلي وأقربائي جميعهم في اشترائي النخيل، فكلما لقيت واحداً منهم عذلني ولامني.

الإعراب: **يلومونني**: فعل مضارع مرفوع للتجرد وعلامة رفعه ثبوت النون، والنون الثانية: للوقاية، والواو: حرف دال على جمع الذكور، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، **أهلي**: فاعل (يلومونني) مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم في محل جر بالإضافة، **فكُلُّهم**: الفاء عاطفة، كل: مبتدأ مرفوع، والهاء: مضاف إليه، والميم:= =علامة جمع الذكور، **يعذل**: فعل مضارع مرفوع، فاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على (كل)، تقديره: هو، وجملة (يعذل) في محل رفع خبر (كلّ).

الشاهد قوله: «يلومونني أهلي»، حيث لحقته واو الجمع مع استناده إلى ظاهر دال على الجمع؛ وهو (أهلي)؛ كما هي لغة «أكلوني البراغيث»، ولو جرى على اللغة الفصحى لقال: يلومني أهلي.

(2) قائله: محمد بن عبد الله العبثي. **الغواني**: جمع غانية، وهي المرأة المستغنية بحسنها عن الزينة، **العارض**: صفحة الخد، **النواضر**: الجميلة الحسنة.

فـ(مُبْعَد وحميمُ): مرفوعان بقوله: (أسلماه)، والألف في (أسلماه): حرف يدل على كون الفاعل اثنين، وكذلك (أهلي) مرفوع بقوله: (يلومونني)، والواو حرف يدل على الجمع، و(الغواني): مرفوع بـ(رأين)، والنون حرف يدل على جمع المؤنث.

وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله: (وقد يُقال سعدا وسعدوا...) إلى آخر البيت، ومعناه: أنه يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فأشعر قوله: «وقد يقال» بأن هذا قليل، والأمر كذلك، وإنما قال: «والفعلُ للظاهرِ بعدُ مسند» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى

المعنى: إن النساء الحسان المعتدات بجمالهن أبصرن الشيب قد ظهر في صفحة خدي، فأعرضن وولين عني بخدودهن الجميلة الحسنة.

الإعراب: **رأين**: رأى: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالنون، والنون: حرف دال على جماعة الإناث، **الغواني**: فاعل (رأى) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، **الشيبَ**: مفعول به منصوب، **لاح**: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى الشيب، **بعارضي**: جار ومجرور متعلق بـ(لاح)، وياء المتكلم في محل جر مضاف إليه، **فأعرضن**: الفاء حرف عطف، أعرض: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، **عني**: جار ومجرور وبينهما نون الوقاية، متعلق بـ(أعرضن)، **بالخدود**: جار ومجرور متعلق بـ(أعرضن)، **النواضر**: صفة لـ(الخدود): مجرور، **جملة (رأين الغواني)**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **وجملة (لاح بعارضي)**: في محل نصب حال من (الشيب)، **وجملة (أعرضن)**: معطوفة على جملة (رأين)، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.=

= **الشاهد**: قوله: «رأين الغواني»، حيث لحقت الفعلَ نونُ الإناث مع إسناده للاسم الظاهر بعده؛ وهو «الغواني» على لغة «أكلوني البراغيث»، ولو جرى على اللغة الفصحى لقال: رأت الغواني أو رأى الغواني.

المتصل به من الألف والواو والنون، وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلاً من الضمير؛ فلا يكون ذلك قليلاً.

وهذه اللغة القليلة هي التي يُعبِّر عنها النحويون بلغة «أكلوني البراغيثُ»، ويعبِّرُ عنها المصنفُ في كتبه بلغة «يتعاقبون[1] فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار».

فـ(البراغيث): فاعل (أكلوني)، و(ملائكةٌ): فاعل (يتعاقبون)، هكذا زعم المصنف[2].

٥ـ حذف فعل الفاعل:

ويرفــعُ الفاعــلَ فعــلٌ أُضــمِرا

كمِثْلِ: «زيدٌ» في جواب «من قرا؟»[3]

(أ) حذفه جوازاً:

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل جواز حذفُه وإبقاءُ فاعله؛ كما إذا قيل لك: من قرأ؟ فتقول: زيدٌ؛ والتقدير: قرأ زيدٌ.

(ب) حذفه وجوباً:

---

(1) معنى «يتعاقبون»: تأتي طائفة عقب أخرى.

(2) يشير الشارح إلى أن جعل المصنف ابن مالك «يتعاقبون ملائكةٌ» من اللغة القليلة مردودٌ غير مسلم؛ لأن ما ذكره المصنف هو حديث مختصر حذف الراوي = =صدره، ولفظه الكامل: «إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم؛ ملائكةٌ بالليل، وملائكةٌ بالنهار»، فـ(يتعاقبون): صفة لـ(ملائكة) السابق، والواو في (يتعاقبون) ضمير يرجع إلى (ملائكة)، و(ملائكةٌ بالليل): مستأنف لبيان ما أجمل أولاً، وهكذا يكون الحال في الاختصار، فالواو ضمير عائد إلى (ملائكة) المحذوفة كأصلها.

(3) **زيدٌ**: فاعل بفعل محذوف جوازاً دل عليه السؤال؛ تقديره: قرأ زيدٌ، مرفوع بضمة ظاهرة، **من قرأ**: من: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **قرأ**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى (من)، **والجملة من الفعل والفاعل** في محل رفع خبر (مَن).

وقـد يُحـذف الفعـلُ وجوبـاً؛ كقولـه تعـالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1]، فـ﴿أَحَدٌ﴾: فاعل بفعلٍ محذوف وجوباً؛ والتقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك.

وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إنْ) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[2] فـ: ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ فاعل بفعل محذوف؛ والتقدير: إذا انشقت السماءُ انشقّتْ، وهذا مذهب جمهور النحويين.

وسيأتي الكلامُ على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى.

٦ـ تأنيث الفعل إذا أسند لفاعل مؤنث:

وتـاءُ تأنيـثٍ تلـي الماضـي إذا
كـان لأنثـى كأبـت هنـدُ الأذى[3]

إذا أُسند الفعل الماضي[4] لمؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مونثاً[5]، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي[1]؛ نحو: «قامت هندٌ»، و«طلعتِ الشمسُ»[2]، ولكنْ لها حالتان:

([1]) الآية ٦ من سورة التوبة، وتمامها: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

([2]) الآية الأولى من سورة الانشقاق.

([3]) **أبت**: أبى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة تخلصاً من التقاء الساكنين: الألف المقصورة وتاء التأنيث، والتاء: للتأنيث، **هند**: فاعل مرفوع، **الأذى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

([4]) أما المضارع فتلزمه في أوله تاء المضارعة إذا أسند لمؤنث.

([5]) مثل الفاعل في هذا نائبُه، واسم (كان)؛ نحو: زُوّجت الفتاة، وكانت زينب نائمة.

(أ) حالة لزوم.

(ب) وحالة جواز، وسيأتي الكلام على ذلك.

لزوم تاء التأنيث:

وإنَّمـــا تلـــزمُ فعـــلَ مُضـــمَر

متصـــلٍ، أو مُفهـــمٍ ذات حِـــرِ[3]

تلزم تاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في **موضعين**:

أحدهما: أن يُسند الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي، فتقول: هندٌ قامت، والشمس طلعت، ولا تقول: قام ولا طلع، فإن كان الضميرُ منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء؛ نحو: هندٌ ما قام إلا هي.

الثاني: أن يكون الفاعلُ ظاهراً حقيقيَّ التأنيث[4]؛ نحو: قامت هندٌ، وهو المرادُ بقوله: «أو مفهمٍ ذاتَ حِرِ»، وأصل «حر»: حرح، فحذفت لامُ الكلمة.

---

(1) **المؤنث الحقيقي**: ما له فَرْج كالمرأة والنعجة، **والمؤنث المجازي**: ما لا فَرْج له؛ كالشمس والأرض، وقد يكون الاسم مؤنثاً بالتأويل؛ كالكتاب مراداً به الصحيفة، أو مؤنثاً بالحكم؛ وهو المضاف لمؤنث كصدر الفتاة.

(2) كُسرت تاء التانيث الساكنة تخلصاً من التقاء الساكنين.

(3) قوله: **فعلَ مضمر**؛ أي: فعل فاعلٍ مضمرٍ، **إنما**: كافة ومكفوفة لا عمل لها، والكافة هي (ما) الزائدة، والمكفوفة هي (إنّ)؛ لأنها فقدت اختصاصها بالمبتدأ والخبر بعد دخول (ما) الزائدة عليها، **أو**: حرف عطف، **مفهمٍ**: معطوف على مضمرٍ ومجرور مثله؛ والمعنى: أو فعل اسم ظاهرٍ مفهمٍ، **ذات**: مفعول به لاسم الفاعل (مفهم)، منصوب فتحته ظاهرة، **حِرِ**: مضاف إليه مجرور.

(4) سواء كان مؤنثاً بالتاء –كفاطمة– أو لا كزينب.

وفُهم من كلامه: أن التاء لا تلزمُ في غير هذين الموضعين؛ فلا تلزمُ في المؤنث المجازي الظاهر، فتقول: طلع الشمسُ، وطلعت الشمسُ، ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيلُه.

✦ ✦ ✦

جواز حذف التاء:

وقد يُبيحُ الفصلُ تركَ التاءِ في

نحو: «أتى القاضيَ بنتُ الواقف»[1]

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثباتُ التاء وحذفُها[2]، والأجودُ الإثباتُ، فتقولُ: أتى القاضيَ بنتُ الواقف، والأجود: أَتَتْ، وتقول: قام اليوم هندٌ، والأجود: قامتْ.

والحذفُ مع فَصْلٍ بـ(إلا) فُضِّلا

كـ«ما زكا إلا فتاةُ ابنِ العُلا»[3]

وإذا فُصل بين الفعلِ وفاعله المؤنث بـ(إلا) لم يجزْ إثباتُ التاء عند الجمهور[1]، فتقول: ما قام إلاَّ هندٌ، وما طلع إلا الشمسُ، ولا يجوز: ما قامت إلا هندٌ، وما طلعت إلا الشمسُ، وقد جاء في الشعر؛ كقوله:

---

(1) **أتى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **القاضيَ**: مفعول به مقدم منصوب، فتحته الظاهرة، **بنتُ**: فاعل مؤخر مرفوع، في هذه الجملة تجرد الفعل الماضي (أتى) من تاء التأنيث؛ لوجود الفاصل بين الفعل والفاعل؛ وهو المفعول به.

(2) لأن الفصل بين الفعل والفاعل يُضعف العناية بالفاعل؛ لبعده عن الفعل، ويُصيّرُ الفصل كالعوض عن التاء.

(3) ما زكا: ما: نافية. زكا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، إلا: أداة حصر، فتاةُ: فاعل (زكا) مرفوع ضمته ظاهرة، في هذه الجملة حذفت تاء التأنيث من الفعل (زكا)؛ لأن (إلا) فصلت بين الفعل والفاعل.

٤- وما بَقِيَتْ إلا الضلوعُ الجَراشِعُ[٢]

فقول المصنف: (إن الحذف مفضَّلٌ على الإثبات) يُشعِرُ بأن الإثبات أيضاً جائزٌ، وليس كذلك؛ لأنه إن أراد به أنه مفضَّلٌ عليه باعتبار أنه ثابتٌ في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر؛ فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثرُ من الإثبات؛ فغيرُ صحيح؛ لأن الإثبات قليلٌ جداً.

والحذفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ ضميرِ ذي المَجَازِ في شِعْرٍ

([١]) لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف؛ إذ المعنى: ما قام أحدٌ إلا هندٌ، إنما جوّز المصنفُ إثباتها نظراً للظاهر الملفوظ به.

([٢]) قائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة، يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر، وهذا عجز بيت صدره: (طوى النّحْزُ والأجرازُ ما في غروضها...).

اللغة: **النّحْز**: الدفع والنخس، **الأجراز**: جمع جَرَز – بوزن سَبَب: الأرض اليابسة التي لا نبات بها، ويجوز في (جَرَز) لغات ثلاث أخرى؛ هي: ١- بضمتين كعُنُق. ٢- بضم الجيم وسكون الراء كقُفْل. ٣- بضم الجيم وفتح الراء كعُمَرَ، **الغروض**: جمع غَرْض كفَلْس؛ وهو الحزام الذي يجعل على بطن البعير، **الجراشع**: جمع جُرْشُع؛ كقنافذ وقنفذ: المنتفخة الغليظة.

المعنى: إنَّ شدة الركض والنخس والسير في الأراضي اليابسة الغليظة هي سبب هزال الناقة وضمورها وتذويب ما تحت حزامها من شحم ولحم، فلم يبق منها إلا الضلوع الغليظة.

الإعراب: **طوى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **النحز**: فاعل مرفوع، **والأجراز**: الواو: حرف عطف، الأجراز: معطوف على (النحز) ومرفوع مثله، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، **في غروضها**: في غروض: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لاسم الموصول؛ تقديرها: ثبت أو استقر، و(ها): ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، **وما**: الواو: عاطفة، ما: نافية، **بقيت**: بقي: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، **إلا**: أداة حصر، **الضلوع**: فاعل (بقي) مرفوع، **الجراشع**: صفة لـ(الضلوع) مرفوع مثلُها.

الشاهد: في قوله: (بقيت)، حيث لحقته تاء التأنيث مع فصله بـ(إلا) عن فاعله المؤنث؛ وهو الضلوع، وذلك لا يجوز عند الجمهور إلا في ضرورة الشعر.

([٣]) **بلا فصل**: الباء: حرف جر، لا: نافية معترضة بين الخافض والمخفوض، فصل: مجرور بالباء بكسرة ظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ(يأتي)، **ومع**: الواو عاطفة، مع: ظرف مكان منصوب،

قد تُحذف التاءُ من الفعل المسند إلى مؤنثٍ حقيقي من غير فصل، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: (قال فلانةُ).

وقد تُحذفُ التاءُ من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، وهو مخصوص بالشعر؛ كقوله:

٥- فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها[1]

والتاءُ مع جَمْعٍ سِوى السَّالمِ ... مذكَّرٍ كالتاء معْ إحدى اللَّبِنْ[2]

وسُكِّن للروي، متعلق بقوله: «وقع»، وهو مضاف، **ضمير**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، **ذي المجاز**: ذي: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف لـ(المجاز).

([1]) قائله: عامر بن جُوَيْن -بالتصغير- الطائي، يصف سحابة وأرضاً نافعتين.

اللغة: **مُزنَة**: سحابة، **وَدقَتْ**: أمطرت وقطرت، **أبقل**: أنبت البقل، وهو كل نبات اخضرت به الأرض.

المعنى: إن هذه السحابة أكرم السحب، فقد أمطرت مطراً سخياً ما جادت بمثله سحابة، وإن هذه الأرض قد أصخبت وجادت بنبات لم تنبت مثله أرض.

الإعراب: **فلا**: الفاء بحسب ما قبلها، لا: نافية تعمل عمل ليس، **مزنة**: اسمها مرفوع ضمته ظاهرة، **ودقت**: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى (مزنة)، **والجملة من الفعل والفاعل** في محل نصب خبر (لا)، **ودقها**: ودق: مفعول مطلق منصوب، و(ها): في محل جر مضاف إليه، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل (إن)، **أرض**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، **أبقل**: فعل ماض مبني على الفتح،= =وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود إلى (أرض) تقديره: هي، **إبقالها**: مفعول مطلق منصوب، و(ها): مضاف إليه، **وجملة (أبقل)**: في محل رفع خبر (لا).

الشاهد: في قوله: (أبقل)، حيث حذفت تاء التأنيث منه مع أنه مسند لضمير المؤنث المجازي، وذلك مخصوص بالشعر.

([2]) **إحدى اللّبن**: لَبنة، وهي مؤنثة مجازاً، يجوز في الفعل المسند إليها أن يقترن بالتاء وأن يتجرد منها.

والحــــذفَ فــي نِعْــم الفتـــاةُ لأنَّ قَصْدَ الجنسِ فيه بَيّنُ[1]

إذا أُسند الفعل إلى جمع[2] فإما أن يكون جمع سلامة الذكور أو لا، فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقترانُ الفعل بالتاء، فتقول: قام الزيدون، ولا يجوز: قامت الزيدون، وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال، أو لمؤنث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث؛ جاز إثباتُ التاء وحذفها[3]، فتقول: قام الرجالُ وقامت الرجالُ، وقام الهنودُ وقامت الهنود، وقام

([1]) **الحذفَ**: مفعول به مقدم لـ(استحسنوا)، تقدير البيت: استحسنوا الحذفَ في «نعم الفتاةُ».

([2]) المراد بالجمع: ما دل على متعدد، وهو ستة أنواع: ١- جمع المذكر السالم نحو: مؤمنون، زيدون. ٢- جمع المؤنث السالم نحو: مؤمنات، فاطمات. ٣- جمع التكسير لمذكر نحو: رجال زُيُود. ٤- جمع التكسير لمؤنث نحو: هنود. ٥- اسم الجمع نحو: نساء، قوم. ٦- اسم الجنس الجمعي نحو: شجر، بقر، روم.

([3]) هذا المذهب الذي ذكره المصنف وجاراه عليه الشارح هو مذهب أبي علي الفارسي من البصريين، وخلاصته جواز إثبات التاء وحذفها فيما عدا جمع المذكر السالم، وهذا أحد مذاهب ثلاثة للنحاة في المجموع.=

=الثاني: مذهب الكوفيين، وهو جواز إثبات التاء وحذفها في الفعل المسند لأنواع الجمع الستة المتقدمة؛ لأن الجموع عندهم من المؤنث المجازي، ويعضد مذهبهم ما ورد في القرآن: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ و﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ و﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ وقول الشاعر الجاهلي:

فبكـى بنـاتي شـجوَهنَّ وزوجتـي والنـاظرون إلـيَّ ثـم تصـدَّعوا

وعلى مذهب الكوفيين يُخَرَّج قول الزمخشري:

إنَّ قـومي تجمَّعوا وبقتلـي تحـدَّثوا لا أُبالي بجمعهم كلُّ جمع مؤنَّثُ

الثالث: مذهب البصريين، وهو: وجوب تأنيث الفعل المسند لجمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث؛ نحو: هندات ومؤمنات، ووجوب تذكير الفعل المسند لجمع المذكر السالم؛ لأن سلامة الواحد فيهما صيَّرته كالمفرد، بخلاف أنواع الجمع الأخرى، أما ما تغير فيه بناء الواحد كبنين

الهنـــدات وقامـــت الهنـــداتُ، فإثبـــات التـــاء لتأولـــه بالجماعـــة، وحـــذفُها لتأوله بالجمع[1].

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدى اللَّبن» إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلَبنة، فكما تقول: كُسرت اللبنةُ، وكُسر اللبنةُ؛ تقول: قام الرجالُ، وقامت الرجالُ، وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: (والحذفَ في «نعم الفتاةُ» استحسنوا...) إلى آخر البيت: إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثاً إثباتُ التاء وحذفُها وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً؛ فتقول: نعم المرأةُ هندٌ[2]، ونعمت المرأةُ هندٌ[3]، وإنما جاز ذلك؛ لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في إثبات التاء وحذفها؛ لشبهه في أن المقصود به متعدِّدٌ.

ومعنى قوله: «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حسنٌ، ولكنَّ الإثبات أحسنُ منه.

وبنات؛ فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً، وأما التذكير في الآية ﴿جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ فللفصل بين الفعل والفاعل بالكاف.

(1) لم يُشر المصنف ولا الشارح إلى حكم المثنى المؤنث، وهو كالمفرد، حقيقياً أو غيره، فتلزم في (جاءت البنتان)، وتجوز في (كُسرت اللبنتان، كُسِر اللبنتان).

(2) نِعْمَ المرأةُ هندٌ: نِعْم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح، المرأة: فاعل (نعم) مرفوع، هندٌ: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الممدوحةُ، أو مبتدأ مؤخر خبره الجملة المتقدمة: «نعم المرأةُ».

(3) هذا الحكم لا يختص بإسناد (نعم) إلى الظاهر، بل يجوز الوجهان مع الضمير أيضاً؛ نحو: نِعْمَ امرأةً هندٌ.

✦ ✦ ✦

أسئلة ومناقشة

١- اشرح تعريف الفاعل شرحاً واضحاً، ممثلاً لما تقول، وأين فاعل «يَأنِ» من قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾[1] ؟ وما نوعه؟

٢- قال النحاة: «العامل في الفاعل إما فعل أو شبهه»؛ اشرح هذه العبارة موضحاً المقصود (بشبه الفعل) ومُعَدِّداً أنواعه، مع التمثيل لكل ما تذكر.

٣- يختلف الكوفيون مع البصريين في تقديم الفاعل على عامله، وضِّح ما يترتب على ذلك الخلاف في الأساليب مع ذكر مثالين لما تقول.

٤- كيف توجِّه إعراب المثالين الآتيين؟:

أَقْبَلْنَ الفتيات، أقبلتا الفتاتان.

رجح ما تراه من وجوه إعرابهما.

٥- متى يُحذف فعل الفاعل وجوباً؟ ومتى يُحذف جوازاً؟ وضِّح ذلك بالأمثلة معللاً لم تقول.

٦- (تلحق تاء التأنيث الفعل الماضي وجوباً أو جوازاً).

اشرح ذلك بالتفصيل مع ذكر أمثلة من عندك.

٧- ما حكم لحاق تاء التأنيث بالماضي إذا وقع الفصل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي بفاصل؟ وضح ذلك مع التمثيل.

٨- ما وَجْهُ حذف تاء التأنيث من قولهم: (نعم الفتاة المهذبة)؟ وما وجه ذكرها؟ وأيهما أفضل؟ ولماذا؟

٩- إذا أسند الفعل إلى الجمع فمتى يؤنث الفعل لذلك؟ ومتى يُترك التأنيث؟ مثل لذلك.

---

(1) آية ١٦ من سورة الحديد.

تمرينـــات

١- قال أبو تمام الطائي يصف الربيع:

رَقّتْ حَوَاشِي[1] الدَّهْرِ فَهْيَ تَمَرْمَرُ[2]
وغـدا الثـرى فـي حَلْيِـهِ يتكسّـرُ
نزلـت مقدمـة المصـيف حميـدةً
ويَـدُ الشـتاء جديـدةٌ لا تكفـر
أَضْـحَتْ تصـوغُ بطونها[3] لظهورها
نَـوْراً تكـاد لـه القلـوبُ تَنَـوَّرُ
مـن كـل زاهـرةٍ تَرقْـرقُ بالنـدى
فكأنَّهـا عَـيْنٌ إليـك تَحَـدَّرُ
تبـدو وَيحجُبُها الجَميمُ[4] كأنَّها
عَـذراءُ تبـدو تـارةً وتَخَفّـرُ[5]
حتى غدت وهداتُها ونجادها
فئتين في خلع الربيع تَبَخْتَرُ

اقرأ النص السابق ثم أجب عما يلي:

أولاً: اذكر بعض عناصر الجمال التي أعجبتك في هذا النص مبيناً سر إعجابك بها.

ثانياً: (أ) عيّن كلَّ فاعل في النص ووضح العامل فيه.

---

(١) **حواشي الدهر**: أطرافه وجوانبه.

(٢) **تَمَرْمَر**: تتلألأ، وأصلها: تتمرمر، فحذف إحدى التاءين تخفيفاً.

(٣) **تصوغ بطونها لظهورها**: أي أن الأرض تُنْبتُ زهوراً وورودا يزدان بها وجهها وظاهرها.

(٤) **الجميم**: العشب الأخضر حول الزهور والورود.

(٥) **تخفَّر**: تستحي فتستر وجهها.

(ب) عيِّن الأفعال التي لحقتها تاء التأنيث في النص مبيِّناً حكمها.

(ج) ما حكم لحاق تاء التأنيث بالفعلين الآتيين؟ ولماذا؟

رقّتْ حواشي الدهر، حواشي الدهر رقّتْ.

(د) خذ الكلمات الآتية -وهي من النص- وضَعْ كُلَّ واحدة فاعلاً في تركيبين؛ بحيث تلزم التاء في واحد وتجوز في الآخر، مع التعليل؛ وهي:

«عذراء، زهرة، عَيْن».

(هـ) ضع كل كلمة من الكلمات الآتية في ثلاثة تراكيب؛ بحيث يكون العامل فيها مذكوراً في الأولى، ومحذوفاً وجوباً في الثانية، ومحذوفاً جوازاً في الثالثة، وهي:

«الربيع، الندى، الثرى، المصيف».

(و) يحتمل كل تركيب مما يأتي أكثر من إعراب، اذكر ذلك مع التعليل:

(تفتحتا الزهرتان، تَفَتَّحْنَ الزهراتُ، رجعوا المصطافون).

(ز) يُبيحُ الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، والبصريون يمنعون، وضح أثر ذلك في مثالين تذكرهما من النص السابق.

(ح) اجعل كلمة «الربيع» في ثلاثة تراكيب بحيث يكون في الأول فاعلاً لفعل مضارع، وفي الثاني فاعلاً لاسم فاعل، وفي الثالث فاعلاً لصفة مشبهة.

٢- كوِّن ثلاث جمل فعلية من إنشائك؛ بحيث تلزم تاء التأنيث في الأول، وتجوز في الثاني، وتمتنع في الثالث.

٣- كوِّن خمس جمل فعلية من عندك:

الأولى: فاعلها مؤول بالصريح.

الثانية: فاعلها جمع تكسير.

الثالثة: فاعلها مؤنث مجازي.

الرابعة: فاعلها مؤنث حقيقي لا تلزم مع تاء التأنيث.

الخامسة: فاعلها مؤنث حقيقي تجب معه تاء التأنيث.

٤- قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ ۝٤ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ وَأَخَّرَتۡ﴾[1].

اقرأ الآيات ثم أجب عما يأتي:

(أ) ما العامل في الكلمات: ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾، ﴿ٱلۡكَوَاكِبُ﴾، ﴿ٱلۡبِحَارُ﴾؟ وما حكم حذف هذا العامل؟

(ب) عيِّن تاءات التأنيث في النص القرآني، واذكر حكم لحاقها بأفعالها، ولماذا؟

٥- بيّن لِمَ حُذِفَت التاء من الفعل في المثال الأول دون الثاني؟

(أ) ما حضر إلا أُختٌ مُسْلِمة.

(ب) أكرمتني أخت مسلمة.

٦- بيِّن حكم لحاق التاء بالفعل في كل مثال مما يأتي، ولماذا؟

نعم الفتاة هند.

جادت الفتاة هند.

ما جاد إلا الفتاة هند.

٧- اشرح البيت الآتي ثم أعرب ما تحته خط منه:

كفى بالمرء عيباً أن تراه ... له وجهٌ وليس له لسانُ

---

[1] الآيات من (١-٥) أول سورة الانفطار.

٧ـ اتصال الفاعل بالفعل من غير فاصل:

والأصــلُ فــي الفاعــلِ أن يتَّصــلا
والأصلُ في المفعولِ أن ينفصلا[١]
وقــد يُجــاءُ بخــلاف الأصــلِ
وقد يجي المفعولُ قبل الفعلِ[٢]

الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يَفْصلَ بينه وبين الفعل فاصل؛ لأنه كالجزء منه؛ ولذلك يُسَكّنُ له آخرُ الفعل إن كان ضميرَ متكلم أو مخاطب؛ نحو: ضربتُ وضربتَ، وإنما سكَّنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أن ينفصلَ من الفعل؛ بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز فيه تقديمُه على الفاعل إن خلا مما سيذْكُرُه؛ فتقول: ضربت زيداً عمرو، وهذا معنى قوله: «وقد يجاء بخلاف الأصل»، وأشار بقوله: «وقد يجي المفعولُ قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: (أ): ما يجب تقديمه:[١]

([١]) **الأصلُ**: مبتدأ مرفوع، **في الفاعل**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الأصل)، **أن يتصلا**: **أن** حرف مصدري ونصب، **يتصلا**: فعل مضارع منصوب فتحته ظاهرة، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر، و**(أن) وما بعدها** في تأويل مصدر مرفوع خبر (الأصل)، التقدير: الأصل في الفاعل اتصالهُ، والشطر الثاني مماثل الأول.

([٢]) **قد يجاء**: **قد**: حرف تقليل، **يجاء**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، **بخلاف**: جار ومجرور نائب فاعل لـ(يُجاءُ).

وذلك كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرط نحو: أياً تضربْ أَضربْ[٢]، أو اسم استفهام، نحو: أيَّ رجلٍ ضربت؟[٣]، أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصالهُ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٤]، فلو أُخِّر المفعول لزم الاتصال، وكأن يقال: نعبُدك، فيجب التقديمُ، بخلاف قولك: الدرهمُ إياه أعطيتُك[٥]، فإنه لا يجب تقديم (إياه)؛ لأنك لو أخرته لجاز اتصالهُ وانفصالهُ، على ما تقدم في باب المضمرات، فكنت تقول: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

([١]) مثل: اسم الشرط واسم الاستفهام في لزوم الصدارة و«كم» الخبرية، فيجب تقديمها على فعلها؛ نحو: كم عبيدٍ ملكتُ.

وكذلك يجب تقديم المفعول به على فعله إذا وقع المفعول به في جواب «أمّا» وليس في الجملة ما يفصلُ بين (أمَّا) والفعل غيرُ المفعول؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى ٦).

([٢]) **أَيّاً**: اسم شرط جازم يجزم فعلين مفعول به مقدم لـ(تضرب) منصوب بالفتحة، **تضربْ**: فعل الشرط مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، **أضربْ**: مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط، وجزاؤه، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا.

([٣]) أي: اسم استفهام مفعول به مقدم لـ(ضربت) منصوب بالفتحة، رجلٍ: مضاف إليه مرور، ضربت: ضرب: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

([٤]) ﴿إِيَّاكَ﴾: إيا: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ﴿نَعْبُدُ﴾، والكاف حرف خطاب، ﴿نَعْبُدُ﴾: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن.

([٥]) الدرهم: مبتدأ مرفوع، إياه: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثان مقدم، والهاء: للغائب حرف لا محل له من الإعراب،= =أعطيتك: أعطى: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل، والكاف: مفعول به أول لـ(أعطى)، وجملة (أعطيتك إياه): في محل رفع خبر المبتدأ.

والثاني (ب): ما يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ؛ نحو: ضرب زيدٌ عمراً، فتقول: عمراً ضرب زيداً.

وجوب تقديم الفاعل:

وأَخِّــرِ المفعــولَ إن لَــبْسٌ حُــذِرْ

أو أُضــمرَ الفاعـلُ غيــر مُنحصِــرْ[1]

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول في موضعين:

١- إذا خيفَ التباسُ أحدهما بالآخر؛ كما إذا خفي الإعرابُ فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول[2]، وذلك نحو: ضرب موسى عيسى، فيجب كون (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضُهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأن العرب لها غرَضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين.

فإذا وجدت قرينة[3] تبين الفاعلَ من المفعول جاز تقديمُ المفعول وتأخيرهُ، فتقول: «أكل موسى الكُمّثْرَى، وأكل الكُمّثْرَى موسى»[1]، وهذا معنى قوله: «وأخر المفعول إن لَبْسٌ حُذِر».

([1]) **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **لبس**: نائب فاعل لفعل محذوف وجوباً تقديره: حُذِر، فسَّره ما بعده، مرفوع ضمته ظاهرة، والفعل المحذوف هو فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق، تقديره: فأخر المفعول، **غير منحصر**: **غير**: حال منصوب فتحته ظاهرة، **منحصر**: مضاف إليه مجرور.

([2]) يخفى الإعراب في أربعة أنواع من الأسماء: ١- المقصور نحو: موسى، الفتى، الهدى ٢- اسم الإشارة ٣- الاسم الموصول ٤- المضاف لياء المتكلم.

([3]) القرينة المبيّنَة إما معنوية كما مثل الشارح؛ لأن العاقل يفهم أن الآكل موسى، وأن المأكول هو الكمثرى، وإما لفظية؛ كظهور الإعراب في تابع أحدهما نحو: ضرب موسى الظريفُ عيسى، أو

٢- ومعنى قوله: «أو أُضْمِرَ الفاعلُ غير منحصر» أنه يجب تقديمُ الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعلُ ضميراً غير محصور؛ نحو: «ضربتُ زيداً»، فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرهُ؛ نحو: «ما ضرب زيداً إلا أنا».

أحكام المحصور:

وما بـ(إلا) أو بـ(إنما) انحصر   أَخِّرْ، وقد يسبِقُ إن قصدٌ ظهر[٢]

يقول: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ«إلا» أو بـ«إنما» وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر من غيره، وذلك كما إذا كان الحصرُ بـ(إلا)، فأما إذا كان الحصر بـ(إنما) فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور، إذ لا يظهر كونُه محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ(إلا) فإنه يعرف بكونه واقعاً بعد (إلا)، فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ«إنما» قولُك: «إنما ضرب عمراً زيدٌ»، ومثال المفعول المحصور: «إنما ضرب زيدٌ عمراً»، ومثال الفاعل المحصور بـ«إلا»: «ما

اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه موسى؛ لوجوب تقديم مرجع الضمير لو رتبة، أو تأنيث الفعل نحو: ضربَتْ موسى سلمى.

([١]) أكل: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، الكمثرى: مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهوره التعذر، موسى: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

([٢]) **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل (أخِّرْ)، **بـ«إلا»**: جار ومجرور -قُصِدَ لفظه- متعلق بـ(انحصر)، **أو**: حرف عطف، **بـ(إنما)**: جار ومجرور معطوف على «بإلا»، ومتعلق بـ(انحصر)، **انحصر**: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود على (ما) تقديره: هو، وهو العائد، **وجملة (انحصر)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **أخّر**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **وتقدير البيت**: وأخرْ ما انحصر بـ(إلا) أو بـ(إنما).

ضرب عمراً إلا زيدٌ»، ومثال المفعول: «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً»، ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ(إلا) قولُك: ما ضرب إلا عمرو زيداً، ومنه قوله:

٦- فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لنا
عشيّةً آناءُ الديار وشامُها[1]

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) قولُك: «ما ضرب إلا عمراً زيدٌ»، ومنه قوله:

٧- تزودتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ
فما زاد إلا ضعْفَ ما بي كلامُها[1]

([1]) قائله ذو الرمة غيلان بن عقبة. **العشية**: ما بين الزوال إلى الغروب، **آناء**: جمع نؤْي؛ وهو الحُفير حَوْلَ الخيمة يمنع المطر والسيل، **شامها**: جمع شامة؛ وهي العلامة، **هيجت**: أثارت.

المعنى: عُجْتُ على ديار الحبيبة في العشية، ولا يدري إلا الله ما أثارته فينا آثار الديار وعلاماتها الباقية من ذكريات جميلة.

الإعراب: **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يدر**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف الياء لأنه معتل، **إلا**: أداة حصر، **الله**: (اسم الجلالة) فاعل (يدري) مرفوع، **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعوله لـ(يدري)، **هيجت**: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، **لنا**: اللام حرف جر، و(نا): ضمير متصل في= =محل جر، **عشيةً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ(هيجت)، **آناءُ**: فاعل (هيجت) مرفوع بالضمة، **الديار**: مضاف إليه مجرور، **وشامها**: الواو عاطفة، شام: معطوف على (آناء) مرفوع بالضمة، (ها): ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، **وجملة (هيجت آناءُ الديار)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، وهو ضمير نصب تقديره: ما هيجته.

الشاهد: في قوله: «فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت»، حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك اعتماداً على مثل هذا البيت، ومذهب الجمهور منع تقديم الفاعل المحصور، وعندهم (ما هيجت): مفعول به لفعل محذوف تقديره: «درى ما هيجت».

مذاهب النحاة في تقديم المحصور بـ«إلا»:

واعلم أن المحصور بـ«إنما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمُه.

وأما المحصور بـ«إلا» **ففيه ثلاثة مذاهب:**

١- **أحدها:** وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري: أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً؛ فإن كان فاعلاً امتنع تقديمُهُ، فلا يجوز: «ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً»، فأما قوله: «فلم يدر إلا اللهُ ما هيَّجت لنا»؛ فأُوِّل على أنَّ «ما هيجت» مفعول بفعل محذوف، والتقدير: «درى ما هيجت لنا»، فَلَمْ يتقدم الفاعل المحصور على المفعول؛ لأن هذا ليس

([1]) قائله مجنون ليلى قيس بن الملوح. **ضِعْف:** بكسر الضاد: مِثْل، وضعف الشيء: مثلُه، وتستعمل في المثل وزيادة.

المعنى: تزودت من محبوبتي ليلى قبل الفراق بتكليمها وتبادل الحديث معها مدة من الزمن، راجياً أن يزول ما بي من اللوعة وتباريح الوجد، فما زادني كلامها إلا أمثال ما أقاسيه من ذلك.

الإعراب: **تزودت**: فعل وفاعل، **من ليلى**: **من**: حرف جر، **ليلى**: مجرور بـ(من) وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف بدل الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلق بـ(تزودت)، **بتكليم**: جار ومجرور متعلق بـ(تزودت)، **ساعة**: مضاف إليه مجرور، **فما**: الفاء عاطفة، **ما**: نافية، **زاد**: فعل ماض مبني على الفتح، **إلا**: أداة حصر، **ضِعفَ**: مفعول به مقدم منصوب،= = **ما بي**: **ما**: اسم موصول في محل جر مضاف إليه، **بي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول تقديرها: استقرّ، **كلامها**: فاعل مؤخر لـ(زاد) مرفوع، و(ها): في محل جر مضاف إليه، **وجملة (تزودت)**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، **وجملة (زاد كلامها)**: معطوفة على الأولى، فهي مثلها لا محل لها.

الشاهد: في قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بين كلامُها» حيث قدم المفعول به المحصور بـ(إلا) -وهو (ضِعْف)- على الفاعل وهو (كلامها)، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، ولكنه قليل.

مفعولاً لفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمهُ؛ نحو: «ما ضرب إلا عمراً زيدٌ».

٢- **الثاني** وهو مذهب الكسائي[1]: أنه يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً.

٣- **الثالث**: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجُزُولي والشلوبين: أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً.

✦ ✦ ✦

وشاعَ نَحْوُ: «خافَ ربَّه عُمَر»

وشذَّ نحوُ: «زانَ نَورُهُ الشَّجَرْ»[2]

أي: شاع في لسان العرب تقديمُ المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر؛ وذلك نحو: «خاف ربَّهُ عمرُ»، فـ«ربَّه» مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى (عمر)؛ وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً؛ لأن الفاعل منويُّ التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبةً وإن تأخر لفظاً، فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجعُ إلى ما اتصل بالفاعل؛ فهل يجوز تقديمُ المفعول على الفاعل؟ في ذلك

---

(1) مذهب الكسائي هو الذي اختاره المصنف ابن مالك بقوله: «وقد يسبق إن قصد ظهر».

(2) **زان نَوْرُهُ الشجرَ**: **زان**: فعل ماض مبني على الفتح، **نور**: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه، **الشجر**: مفعول به منصوب بالفتحة، وإنما سكن آخره للوقف آخر البيت، وسبب الشذوذ في مثل هذا الكلام: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

خلاف، وذلك نحو: «ضرب غُلامَها جارُ هند»[1]، فمن أجازها وهو الصحيح؛ وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضميرُ على ما اتصل بما رُتْبَتهُ التقديمُ كان كعوده على ما رتبتُه التقديمُ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ.

وقوله: «وشذَّ إلى آخره» أي: شذَّ عودُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخِّر، وذلك نحو: «زان نَورُهُ الشجرَ»، فالهاء المتصلة بـ(نَوْر) -الذي هو الفاعل- عائدةٌ على «الشجر»؛ وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عودَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً؛ لأن (الشجر) مفعول، وهو متأخرٌ لفظاً، والأصلُ في المفعول أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عند جمهور النحويين[2]، وما ورد من ذلك تَأَوّلُوهُ، وأجازها أبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف[3].

ومما ورد من ذلك قوله:

٨- لمَّا رأى طالبوه مُصْعَباً ذُعِروا

وكاد لو ساعد المقدورُ ينتصرُ[4]

([1]) ضرب: فعل ماض مبني على الفتح، غلام: مفعول به مقدم منصوب، و(ها): ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، وهو عائد على (هند) المتصلة بالفاعل المتأخر: «جارُ»، جارُ: فاعل متأخر مرفوع، هند: مضاف إليه.

([2]) ممنوعة عند الجمهور شعراً ونثراً.

([3]) جائزة عند هؤلاء شعراً ونثراً، وبقي قول ثالث؛ وهو الحق والصحيح: أنها جائزة شعراً لا نثراً، كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك».

([4]) هذا الشعر في رثاء مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنه لما قتل سنة إحدى وسبعين من الهجرة.

وقوله:

كسا حلمُه ذا الحِلمِ أثْوابَ سُؤَددٍ

ورقّى نداه ذا النَّدى في ذُرا

اللغة: **رأى**: بصرية بمعنى أبصر، ذُعروا؛ بضم المعجمة مبني للمجهول: خافوا وفزعوا، المقدور: القضاء الذي قدره الله تعالى.

المعنى: لما أبصر مصعباً أعداؤه الذين يطلبون قتله داخلهم الرعب، وقارب أن ينتصر عليهم، ولو ساعده القدر لظفر بهم.

الإعراب: **لمّا**: ظرف زمان بمعنى: حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ«ذعروا»، **رأى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **طالبوه**: طالبو: فاعل (رأى) مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وحذفت نونه= =للإضافة، والهاء: في محل جر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، مصعباً: مفعول به منصوب، **ذعروا**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الضم، والواو نائب فاعل، **وكاد**: كاد: فعل ماض ناقص من أفعال المقاربة، واسمها: ضمير مستتر جوازاً تقدير هو، يعود إلى (مصعب)، **لو**: حرف امتناع لامتناع، **ساعد المقدور**: فعل وفاعل، **ينتصر**: مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى (مصعب).

جملة «**رأى طالبوه**»: في محل جر بإضافة (لما) إليها، **جملة** «**ذعروا**»: لا محل لها من الإعراب؛ لوقوعها جواب شرط غير جازم، **وجملة** «**ينتصر**» في محل نصب خبر (كاد)، وجواب (لو) محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: «لانتصر».

الشاهد: في قوله: «لما رأى طالبوه مصعباً» حيث اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول المتأخر، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا شاذ عند الجمهور.

([1]) **الحِلْم**: الأناة والعقل، **السؤددُ**: السيادة، **النّدى**: الجود والبذل، **ذُرَا**: جمع ذِرْوَة؛ وهي أعلى الشيء.

المعنى: إن العقل يزين صاحبه ويكسوه أثواب السيادة والرفعة، والود يرفع صاحبه إلى أعلى مراتب الرفعة والشرف.

الإعراب: **كسا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، **حلمُه**: فاعل (كسا)، والهاء: مضاف إليه، **ذا الحلم**: **ذا**: مفعول أول لـ(كسا) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **الحلم**: مضاف إليه، **أثوابَ**: مفعول ثان لـ(كسا) منصوب، **ورقى**: **الواو**: عاطفة، **رقى**: فعل

وقوله:

ولو أنَّ مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً

من الناس أبقى مجدُهُ الدهرَ

وقوله:

١١- جزى رَبُّهُ عن عديَّ بنَ حاتمٍ

ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **نداه**: فاعل (رقى) مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، **والهاء**: مضاف=

=إليه، **ذا الندى**: **ذا**: مفعول به لـ(رقى) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **الندى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للتعذر.

الشاهد: في قوله: «كسا حلمه ذا الحلم»، وقوله: «رقى نداه ذا الندى»، حيث اتصل في الموضعين بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به المتأخر، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا شاذ عند الجمهور.

([1]) قائله: حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ يرثي مطعم بن عدي؛ لأنه كان يحوط النبي ﷺ وينصره قبل الهجرة. **أخْلَدَ**: أبقى.

المعنى: لو كان الشرف يضمن لصاحبه البقاء والخلود في الدنيا لكان مطعم بن عدي خليقاً بأن يخلده شرفه وفضله أبد الدهر.

الإعراب: **لو**: حرف امتناع لامتناع، **أنَّ**: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **مجداً**: اسم (أن) منصوب، **الدهرَ**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ(أخلد)، **وجملة (أخلد الدهر واحداً)** في محل رفع خبر (أن)، **أبقى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، **مجدُه**: فاعل (أبقى) مرفوع، والهاء: مضاف إليه، **الدهر**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ(أبقى)، **مطعماً**: مفعول به منصوب، **وجملة (أبقى مجده)**: لا محل لها من الإعراب، واقعة في جواب (لو)، وهي أداة شرط غير جازم، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف هو فعل الشرط (لو)، تقديره: لو ثبت إخلاد مجد؛ لأن (لو) مختصة بالفعل مثل: (إن) و(إذا).

الشاهد: في قوله: «أبقى مجده مطعماً»، حيث اتصل بالفاعل «مجده» ضميرٌ يعود على المفعول به المتأخر «مطعماً»، وفي ذلك عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو شاذ عند الجمهور.

جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ[1]

وقوله:

١٢- جزى بَنُوه أبا الغيلان عَنْ كِبَرٍ

وحُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنِمّارُ[2]

([1]) قائله أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي.

المعنى: أسأل الله أن ينتقم لي من عدي بن حاتم، فيجزيه بالنبذ والطرد والرمي بالحجارة مثل جزاء الكلاب العاويات، وقد استجاب الله دعائي فيه.

الإعراب: **ابن حاتم**: ابن: صفة لـ(عدي) منصوب بالفتحة، **جزاء الكلاب**: مفعول مطلق مبيِّن للنوع منصوب بالفتحة، **وقد**: الواو: حالية، قد: للتحقيق، **فعل**: ماض مبني على الفتح، وسكِّن للوقف، والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود على لفظ الجلالة «ربّه»، **وجملة** «**قد فعل**»: في محل نصب حال من (ربه).

الشاهد: في قوله: «جزى ربّه عديّ بن حاتم»، حيث اتصل بالفاعل «ربه» ضمير يعد على المفعول به المتأخر «عديّ»، وفي ذلك عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو شاذ عند الجمهور.

([2]) **سِنِمّار**: رجل رومي بنى القصر المسمّى بـ «خَوَرْنق» بظهر الكوفة، للنعمان ابن امرئ القيس ملك الحيرة، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه فخرَّ صريعاً؛ لئلا يبني لغيره مثلَه، فضُرب به المثل لمن يجزي الإحسان بالإساءة.

المعنى: يخبر الشاعر أن أبناء أبي الغيلان قد جزوا والدهم -بعد طول رعايته وحدبه عليهم، وحين أقعدته الشيخوخة عن الكسب – مثل جزاء سِنِمار.

الإعراب: **بنوه**: فاعل (جزى) مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وحذفت النون للإضافة، والهاء مضاف إليه في محل جر، **كما**: الكاف: حرف جر،= =ما: مصدرية، **يُجزى**: مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، **سنمارُ**: نائب فاعل مرفوع، و(ما) المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، تقديره: «كجزاء سنمار»، والجار والمجرور متعلق بالفعل (جزى).

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة؛ وذلك نحو: «ضرب بعلُها صاحبَ هند»، وقد نقل بعضهُم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المنع.

✦ ✦ ✦

الشاهد: في قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان»، حيث اتصل بالفاعل «بنوه» ضميرٌ يعود على المفعول به المتأخر «أبا الغيلان»، وفي ذلك عودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو شاذ عند الجمهور.

أسئلة ومناقشة

١- متى يجب تقديم المفعول به على الفعل؟ ولماذا؟ مثِّل لما تقول.

٢- ما الفرق في التقديم بين قولك: (إياك أُحِبُّ) وبين قولك: (الدرهم إياه أعطيتك)؟ وعَلِّلْ لما تقول.

٣- اشرح متى يجب تقديم الفاعل على المفعول به؟ واذكر الخلاف في ذلك ممثلاً لكل ما تقول.

٤- قال النحاة: (يقع كلٌّ من الفاعل والمفعول محصوراً)، وضِّح متى يجب تأخير المحصور منهما؟ ومتى يصح تقدمه؟ واذكر الخلاف في ذلك مع التمثيل.

٥- وضِّح حكم المفعول به المتقدم المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وحكم الفاعل المتقدم المشتمل على ضمير يرجع إلى المفعول به المتأخر، مع التمثيل.

٦- علِّلْ لِمَ كان الأصل في الفاعل أن يتصل بعامله؟ ولِمَ كان الأصل في المفعول أن ينفصل عنه؟ ثم مثّل بصورتين يتقدم فيهما المفعول على الفاعل جوازاً في الأولى ووجوباً في الثانية، مع التعليل.

✦ ✦ ✦

تمرينـات

١- قال رسول الله ﷺ: «بينما رجل يمشي بطريق اشتدَّ عليه العطش، فوجد بئراً، فنزل فيها، فشرب، وإذا كلبٌ يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني، فنزل البئر فملأ خُفّه ماء، ثم أمسكه بفيه حتى رَقَى، فسقى الكلب، فشكر الله تعالى له، فغفر له».

اقرأ الحديث الشريف بتدبر، ثم أجب عما يلي:

أولاً: ما المغزى الإنساني لهذا الحديث الشريف؟ عبِّر عن ذلك في سطور تكتبها.

ثانياً: (أ) عيِّن كُلَّ مفعولٍ به في هذا الحديث الشريف، واذكر هل يجوز تقدمه على الفاعل؟

(ب) أين المفعول به لهذه الأفعال: (شرب، شكر الله له، غفر له)؟ اكتب مفاعيلها مستوحياً إياها من النص النبوي؟

(ج) إذا قلنا: (إنّما ملأ الرجل خفّه)، و(ما ملأ الرجل إلا خفه)؛ ففي أي التركيبين يجوز تقديم المفعول به على الفاعل؟ وفي أيهما لا يجوز؟ ولماذا؟

(د) خذ الكلمات: (كلب، بئر، خف)، وضعهما في جمل بحيث تكون كلٌّ منها مفعولاً به واجب التأخير.

(هـ) ضع الكلمات الثلاث السابقة في تراكيب بحيث تكون كلٌّ منها فاعلاً واجب التأخير عن المفعول به.

٢- قال تعالى:

﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[2]، ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾[3]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4]، ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[5]، ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[6]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[7].

(أ) عيّن الفاعل والمفعول به في الآيات السابقة.

(ب) عيّن المفعول به المتقدم على فعله، واذكر حكم تقدمه عليه.

(ج) عيِّن المفعول به الذي تقدم على الفاعل وحكم تقدمه عليه.

(د) عيِّن مفعولاً به قد جاء في مكانه الطبيعي ثم أعربه.

(هـ) أعرب ما تحته خط.

٣- بيِّن موضع الشاهد ووجه الاستشهاد في البيتين الآتيين:

فلم يَدْرِ إلا اللهُ ما هيَّجتْ لنا ... عشيةً آناءُ الديارِ وشامُها

ولو أنَّ مجداً أخلد الدهرَ واحداً ... مِنَ الناس أبقى مجدُه الدهرَ

---

[1] آية ١١٠ سورة الإسراء.

[2] آية ٩ سورة الروم.

[3] آية ٤٠ سورة سبأ.

[4] آية ٥ سورة الفاتحة.

[5] آية ٨٩ سورة التوبة.

[6] آية ٩٢ سورة التوبة.

[7] آية ٢٨ من سورة فاطر.



النائب عن الفاعل

ينوبُ مفعولٌ بـه عـن فاعِـلِ فيما لـه، كـ«نيـلَ خيـرُ نائـلِ»

يُحذفُ الفاعلُ[1] ويُقام المفعولُ به مُقَامَه، فيُعطى ما كان للفاعل من:

(أ) لزوم الرفع.

(ب) ووجوب التأخر عن رافعه.

(ج) وعدم جواز حذفه[2].

وذلك نحو: «نيلَ خيرُ نائل»، فـ(خير نائل): مفعول قائم مقام الفاعل، والأصل: «نال زيدٌ خيرَ نائل»، فُحذف الفاعل؛ وهو (زيد)، وأُقيم المفعول به مُقَامَه؛ وهو (خير نائل)، ولا يجوز تقديمُه، فلا تقول: «خيرَ نائل نِيلَ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأً، وخبره الجملة التي بعده؛ وهي «نيل»، المفعول القائم مَقام الفاعل ضميراً مستتراً، والتقدير: نيل هو، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل»، فتقول: «نيل».

تغير شكل الفعل المسند لنائب الفاعل:

---

[1] يُحذف الفاعل لسببٍ معنويٍ؛ مثل: ١- العلم به في نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ ٢- الجهل به كقولنا: «سُرِقَ المتاعُ». ٣- إبهامه كقولك: «تُصُدِّق على مسكين»؛ كما يحذف الفاعل لسبب لفظي؛ مثل: ١- الإيجاز كما في قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾. ٢- السجع نحو: «من طابت سريرته حُمِدَت سيرتُه».

[2] يعطى أيضاً نائبُ الفاعل من أحكام الفاعل أموراً منها:

١- تأنيث الفعل المسند لنائب فاعل مؤنث؛ مثل «زُوّجت البنت».

٢- تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لمثنى أو جمع؛ مثل: أُعْطي الفقيران، أُكرِم المتفوقون.

فـأَوَّلَ الفعـلِ اضـمُمَنْ والمتّصِـل
بـالآخرِ اكسِرْ في مُضِيٍّ كوُصِـل[1]

واجعلـهْ مـن مضـارعٍ مُنْفَتِحَـا
كينتحـي المقـولِ فيـه: يُنْتَحَـى[2]

يُضَمُّ أولُ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً؛ أي: سواء كان ماضياً أو مضارعاً، ويُكسر ما قبل آخر الماضي، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع، ومثال ذلك في الماضي قولُك في (وَصَلَ): وُصِلَ، وفي المضارع قولُك في (يَنْتَحِي): يُنْتَحَى.

والثـانيَ التـاليَ «تـا» المطاوعـة
كـالأولِ اجعلْـهُ بِـلا مُنَازَعـة[3]

وثالـثَ الـذي بهمـزِ الوَصْـلِ
كـالأوَّلِ اجْعَلَنَّـه كاسـتُحلي[4]

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُه وثانيه، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: تُدُحْرِجَ، وفي «تكسّر»: تُكُسِّرَ، وفي «تَغافَلَ»: تُغُوفِلَ،

([1]) **أوّلَ**: مفعول به مقدم للفعل (اضمُمَن)، **اضمُمَنْ**: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، **والمتصلَ**: مفعول به مقدم لـ(اكسر)، **وتقدير البيت**: اضمُمَنْ أول الفعل، واكسر المتصل بالآخر (وهو ما قبله) في الفعل الماضي.

([2]) **اجعله**: الهاء تعود إلى «المتصل بالآخر» في البيت السابق؛ أي: واجعل المتصل بالآخر منفتحاً في المضارع.

([3]) **الثانيَ**: مفعول به أول لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر المشتغل بضميره، وهو (اجعلْهُ)، التقدير: اجعل الثاني مضموماً كالأول.

([4]) **ثالثَ**: مفعول به أول لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر المشتغل بضميره «اجعلَنّه»؛ التقدير: اجعَلَنَّ ثالث الذي بهمز الوصل كالأول مضموماً.

وإن كان مفتتحاً بهمزة وصل ضُمَّ أولُه وثالثهُ، وذلك كقولك في «اسْتَحْلَى»: اسْتُحْلِي، وفي «اقْتَدَرَ»: اقْتُدِر، وفي «انْطَلَق»: انْطُلِقَ.

واكسِـرْ أو اشـمِمْ فَـا ثُلاثِـيٍّ أُعِـلّ

عيناً، وضَـم جا كـ«بُـوعَ» فاحتُمِـلْ[1]

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين، فقد **سُمع في فائه ثلاثة أوجه:**

(أ) **إخلاص الكسر**؛ نحو: «قِيلَ وبيعَ»، ومنه قوله:

١٣- حكيت على نِيرينِ إذْ تحاكُ

تَخْتَبِطُ الشوكَ ولا تُشَاكُ[2]

(ب) **وإخلاصُ الضم** نحو: «قُول، وبُوع»، ومنه قوله:

([1]) **فا**: مفعول به تنازعه العاملان (اكسر) و(اشمم)، وفاء الفعل الثلاثي هي حرفه الأول، كالباء من (باع).

([2]) **قائله**: غير معروف. **حيكت**: نسجت، والضمير يعود على بُرْدَةٍ أو عباءةٍ في بيت سابق، **نيرين**: مثنى، واحدها نِير،؛ وهو لُحْمة الثوب، وثوب ذو نيرين: محكم نُسِجَ على لحمتين.

المعنى: هذه البردة في غاية الإحكام والقوة، فهي تضرب الشوك، فلا يعلق بها ولا يؤذيها.

الإعراب: **حيكت**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، يعود إلى البردة في بيت سابق، **إذ**: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(حيكت)،= = **تُحاك**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، **وجملة** «**تُحاك**» في محل جر بإضافة (إذا) إليها.

الشاهد: قوله: حيكت: فهو فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول، فاؤه مكسورة على الوجه الأول من الوجوه الثلاثة الجائزة في مثله.

١٤- ليـتَ وهـل ينفـعُ شـيئاً ليـتُ

ليـــتَ شـــباباً بُـــوعَ فاشـــترَيتُ[1]

وهي لغة بني دَبير وبني فَقْعَس، وهما من فصحاء بني أسد.

(ج) **والإشمام** -وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر- ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخط، وقد قرئ في السبعة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَـٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾[2] بالإشمام في ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضَ﴾.

وإنْ بشــكلٍ خيــفَ لَــبْسٌ يُجْتَنَــبْ

ومـا لـ(باع) قـد يُـرَى لنحـو: «حَـبّ»

([1]) قائله: رؤبة بن العجاج.

المعنى: ليت الصبا والشباب مما يُباع؛ لأشتريه بأغلى الأثمان، وأستعيد قوتي وعزمي، ولكن لا أمل في هذا المطلب؛ فإنه مستحيل، ولا ينفع فيه التمني.

الإعراب: **ليت**: حرف مشبه بالفعل من أخوات (إن)، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **ليتُ**: الثانية -قصد لفظها- فاعل (ينفع) مرفوع بالضمة، **ليت** الثالثة: توكيد لفظي لـ(ليت) الأولى، **شباباً**: اسم (ليت) الأولى منصوب، **بُوع**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى (شباباً)، **وجملة** «**بُوع**» في محل رفع خبر (ليت)، **وجملة** «**وهل ينفع شيئاً ليتُ**»: معترضة بين (ليت) واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «بُوع»، فهو فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول، أخلص قائله ضم فائه، فهو على الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة الجائزة في مثله.

([2]) ﴿قِيلَ﴾: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والجملة بعده في محل رفع نائب فعل، وهي ﴿يَـٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾، وبعض النحاة يجعل نائب الفاعل ضميراً لمصدر الفعل المبني للمجهول؛ التقدير: قيل: القولُ، (الآية ٤٤ من سورة هود).

إذا أُسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب[1]؛ إما أن يكون وواياً أو يائياً:

فإن كان وَاوِيّاً نحو: «سام» -من السوم- وجب عند المصنف كسرُ الفاء أو الإشمام، فتقول: «سِمْتُ»[2]، ولا يجوز الضم، فلا تقول: «سُمْتُ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا؛ نحو: «سُمْتُ العبدَ».

وإن كان يائياً نحو: باع -من البيع- وجب عند المصنف أيضاً ضمُّه أو الإشمام؛ فتقول: «بُعت يا عبدُ»[3]، ولا يجوز الكسر؛ فلا تقول: «بِعْتَ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالكسر فقط؛ نحو: «بِعْتُ الثوبَ».

وهذا معنى قوله: «وإن بشكل خيف لَبْسٌ يُجتنب»؛ أي: وإن خيف اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة -أعني: الضمَّ، والكسرَ، والإشمامَ- عُدِل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره: أن الكسر في الواويِّ، والضمَّ في اليائيِّ، والإشمام هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضمُّ في الواوي والكسر في اليائيّ.

---

(1) لا يلتبس الغائب إلا عند إسناده لنون النسوة؛ ولذلك جاء في بعض النسخ: «أو غائبات»، بدل قوله هنا: «أو غائب»، ومثاله في اليائي: «هُنَّ بُعْنَ»، وفي الواوي: «هُنَّ سِمْنَ».

(2) سِمْتُ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء: نائب فاعل في محل رفع.

(3) بُعْتَ: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء نائب فاعل في محل رفع.

وقوله: «وما لباع قَدْ يُرَى لنحو حَب» معناه: أن الذي ثبت لفاء (باع) من جواز الضم والكسر والإِمام يثبتُ لفاء المضاعَفِ؛ نحو: «حَبَّ»، فتقول: حُبَّ، وحِبَّ، وإن شئت أشْمَمْتَ.

وما لفا (باع) لما العينُ تلي … في اختار وانقاد وشِبْهٍ ينجلي

أي: يثبتُ -عند البناء للمفعول- لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن «افتعل أو انفعل» -وهو معتلُّ العين- ما يثبتُ لفاء «باع» من جواز الكسر والضم والإشمام، وذلك نحو: «اختار» و«انقاد»[1] وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمُّ نحو: «اختور» و«انقود»، والكسر نحو: «اختير»، و«انقيد» والإشمامُ وتُحرَّكُ الهمزةُ بمثل حركةِ التاءِ والقاف.

نيابة الظرف والمصدر والجار والمجرور عن الفاعل:

وقابلٌ من ظرفٍ أو مِن مصدرِ … أو حرفِ جرٍ بنيابةٍ حري[2]

تقدم أن الفعل إذا بُني لما لم يُسَمَّ فاعلُه أُقيم المفعول به مُقامَ الفاعل.

وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أُقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجار والمجرور مُقَامَه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة؛ أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة؛ كالظرف الذي لا يَتَصرف،

---

(1) **اختار**: وزنها افتعل، من الخير، وحروف الزيادة فيها الألف الأولى والتاء، أما الألف الثانية بعد التاء فهي عين الفعل، أصلها ياء «اختَيَرَ»، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

انقاد: وزنها انفعل، وحروف الزيادة فيها الألف الأولى والنون، ومجردها: قاد يقود، مثل: قال يقول، فالألف التي بعد القاف أصلها واو، وهي عين الفعل.

(2) **حريّ**: جدير وخليق، والكلمة خبر لـ(قابل) في أول البيت.

والمراد به: ما لزم النصب على الظرفية[1]؛ نحو: «سحَر» إذا أريد به سحرُ يوم بعينه، ونحو: «عندك»، فلا تقولُ: «جُلِس عندك»، ولا «رُكِب سحرُ»؛ لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف؛ نحو: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾[2]، فلا يجوز رفع ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾؛ لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور[3]؛ فلا تقول: «سير وَقْتٌ» ولا ضُرِب ضَرْبٌ، ولا جُلِس في

([1]) ما لزم النصب على الظرفية هو ما لا يخرج عنها أصلاً؛ مثل: قطّ، وعوضُ، وإذا، وسحرَ؛ فهي مبنية في محل نصب، ومثلُ الملازم للنصب على الظرفية ما لزم الظرفية أو شبهها؛ وهو الجرُّ بـ(من) كـ(عنْدَ)، فكل ذلك لا تجوز إنابته عن الفاعل؛ لعدم تصرفه؛ إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر.

([2]) ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾: مصدر ميمي نائب عن فعله، التقدير: أعوذ بالله معاذاً، وإنما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب عن المصدرية، فهو مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه.

([3]) يجب في الظرف والمصادر تحقق شرطين لحصول الفائدة وإمكان نيابتها عن الفاعل:

=١- الشرط الأول: أن تكون متصرفة، وعدم ملازمة حالة واحدة، ومعنى تصرفها: قبولها حالات الإعراب جميعها من رفع ونصب وجر، ومثال المتصرف من الظروف: يوم، ووقت، ومن المصادر: ضَرْب، وقَتْل.

٢- الشرط الثاني: أن تكون مختصة -أي: غير مبهمة- ويكون تخصيص الظروف بشيء من أنواع المخصصات؛ كالوصف والإضافة؛ مثل: يوم بارد، يوم الجمعة، وقت ضيق، وقت الغروب، ويكون تخصيص المصدر بدلالتها على العدد أو النوع؛ مثل: ثلاثون جلدة، ضرب أليم.

أما الجار والمجرور فشرط نيابته وإفادته أمور ثلاثة:

١- أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو غيرهما؛ ليبتعد عن الإبهام؛ كقولك: في دار القاضي، في دار واسعة.

٢- ألا يلزم الجار طريقة واحدة؛ كـ(مذ ومنذ) الملازمين للزمان الظاهر، وكحروف القسم.

٣- ألا يَدُلَّ على التعليل؛ كاللام والباء و(من) إذا جاءت للتعليل.

دارٍ»، لأنه لا فائدة في ذلك.

ومثال القابل من كلٍّ منها قولك: «سِيرَ يومُ الجمعة، وضُرِب ضربٌ شديدٌ، ومُرَّ بزيدٍ».

ولا ينوبُ بعضُ هذي إن وُجِدَ   في اللفظِ مفعولٌ به وقد يرد

مذهب البصريين -إلا الأخفش- أنه إذا وُجد بعض الفعل المبنيِّ لمن لم يُسمَّ فاعلُه مفعولٌ به، ومصدر، وظرفٌ، وجارٌّ ومجرور؛ تَعَيّنَ إقامة المفعول به مُقَامَ الفاعل، فتقول: ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره، ولا يجوز إقامة غير مُقَامَه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌّ أو مؤول.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامةُ غيره وهو موجود؛ تقدَّمَ أو تأخّر، فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضُرِبَ زيداً ضَربٌ شديدٌ»، وكذلك في الباقي، واستدلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1]، وقول الشاعر:

١٥- لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيِّداً

ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى[2]

---

(1) الآية ١٤ من سورة الجاثية؛ وهي: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

(2) قائله: رؤبة بن العجاج. **يُعْنَ**: مضارع (عُني)، وكلاهما ملازم للبناء المجهول، ومعناه: يهتم، **العلياء**: المنزلة الشريفة العالية، **الغي**: الضلال والانقياد للهوى.

المعنى: لا يهتم بالمنزلة الرفيعة إلا الماجد الشريف، ولا يُرشد الجاهلَ الضال إلا عالم مهتدٍ مخلص.

الإعراب: **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يُعن**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، **بالعلياء**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل لـ(يُعن)، **إلا**: أداة حصر، **سيِّدا**: مفعول به لـ(يُعن) منصوب، **ولا**: الواو: عاطفة، لا: نافية، **شفى**: فعل

ومذهبُ الأخفش: أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامةُ كل واحد منهما، فتقول: ضُرب في الدار زيدٌ، وضُرب في الدار زيداً، وإن لم يتقدَّمْ تَعيَّن إقامةُ المفعول به؛ نحو: «ضُرِب زيدٌ في الدار»، فلا يَجوز: «ضُرِبَ زيداً في الدار».

وباتفاقٍ قد ينوبُ الثانِ مِن بابِ «كسا» فيما التباسُه أُمِن[1]

إذا بُني الفعلُ المتعدي إلى مفعولين لما لم يُسمَّ فاعلُه؛ فإما أن يكون من باب «أعطى»[2] أو من باب «ظنَّ»، فإن كان من باب «أعطى» -وهو المراد بهذا البيت- فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق؛ فتقول: «كُسِيَ زيدٌ جُبّةً، وأُعْطِيَ عمروٌ دِرهماً»[3]، وإن شئت أقمت الثاني؛ فتقول: «أُعْطِيَ عمراً درهمٌ، وكُسِيَ زيداً جُبَّةٌ»[4].

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حصل لَبْس وجب إقامة الأول؛ وذلك نحو: «أعطيتُ زيداً عمراً»، فتتعيّنُ إقامةُ الأول، فتقول: «أُعطي زيدٌ

ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **ذا الغَيّ**: مفعول به مقدم منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **الغي**: مضاف إليه، **إلا**: أداة حصر، **ذو**: فاعل مؤخر لـ(شفى) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **هدى**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر.

الشاهد: في قوله: «لم يعن بالعلياء إلا سيداً»، حيث ناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به؛ وهو (سيداً)، ولو أناب الشاعر المفعول به لقال: لم يُعن بالعلياء إلا سيدٌ.

(1) **الثاني**: صفة لموصوف محذوف، تقديره: المفعول الثاني.

(2) باب (أعطى) وباب (كسا) واحد، وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً؛ مثل: أعطى وكسا وسأل ومنح وألبس...

(3) كُسي: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، زيد: نائب فاعل مرفوع، وهو المفعول الأول لـ(كُسي)، جبةً: مفعول ثان منصوب.

(4) أُعطِيَ عمراً درهم: أعطي: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على الفتح، عمراً: مفعول أول لـ(أعطي) منصوب، درهمٌ: نائب فاعل لـ(أعطي) مرفوع، وهو المفعول الثاني.

عمراً»، ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئلا يحصلَ لبسٌ؛ لأن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

ونقلُ المصنفِ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامتهُ عند أمن اللبس؛ إن عَنى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليس بجيّد؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفة والثاني نكرة تعيّن إقامة الأول؛ فنقول: «أُعْطِيَ زيدٌ درهماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني؛ فلا تقول: «أُعْطِيَ درهمٌ زيداً».

فـي بـاب «ظـنَّ» و«أرى» المنـعُ

ولا أرى مَنْعـاً إذا القصــدُ ظَهَـرْ[1]

يعني: أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل كـ(ظنَّ) وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أرى) وأخواتها؛ فالأشهرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأول، ويمنع إقامة الثاني في باب «ظن»، والثاني والثالث في باب «أعلم»، فتقولُ: «ظُنَّ زيدٌ قائماً»، ولا يجوز «ظُنَّ زَيْداً قائمٌ»، وتقول: «أُعْلِمَ زيدٌ فرسَك مُسَرجاً»، ولا يجوز إقامةُ الثاني، فلا تقول: «أُعْلِمَ زيداً فَرسُك مسرجاً»، ولا إقامة الثالث، فلا تقول؛ «أُعْلم زيداً فرسَك مسرجٌ».

([1]) **في باب**: جار ومجرور متعلق بـ(اشتهر)، **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالجواب المحذوف لدلالة ما قبلها عليه، **القصدُ**: فاعل بفعل محذوف يفسره الفعلُ المذكور بعده، تقديره: «ظهر القصدُ»، **والجملة من الفعل والفاعل** في محل جر بإضافة (إذا) إليها، و**(ظهر) وفاعلها** المستتر جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

ونقل ابنُ أبي الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاقَ أيضاً ابنُ المصنف، وذهب قومٌ –منهم المصنف– إلى أنه لا يتعيّنُ إقامة الأول، لا في باب (ظن)، ولا في باب (أعلم)، لكن يشترط ألا يحصل لَبْس[1]، فتقول: «ظُنَّ زيداً قائمٌ[2]، وأُعِلمَ زيداً فرسُك مسرجاً»، وأما إقامة الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنف الاتفاقَ على معه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلافَ في ذلك[3]، فتقول: «أُعْلم زيداً فرسَك مسرجٌ».

فلو حصل لَبْسٌ تعيّن إقامة الأول في باب «ظن وأعلم»، فلا تقول: «ظُنَّ زيداً عمرو»، على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أُعلِمَ زيداً خالدٌ منطلقاً».

وما سِوَى النائبِ ممّا عُلِّقَا ... بالرافعِ النصبُ له مُحقَّقا[4]

---

(1) شرط نيابة الثاني مع عدم اللبس ألا يكون جملة، وإلا امتنع اتفاقاً؛ كما يمتنع في غير الثاني، إلا إذا حُكيت بالقول؛ لأنها حينئذ كالمفرد؛ لقصد لفظها؛ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١١).

(2) ظُنّ زيداً قائمٌ: زيداً: مفعول أول لـ(ظن) منصوب، قائمٌ: نائب فاعل لـ(ظن) مرفوع، وهو في الأصل المفعول الثاني لـ(ظن).

(3) أي: أن بعض النحاة أجازوا إقامة الثالث حيث لا لبس؛ كما مثل الشارح، وجوازه مفهوم من كلام المصنف: «ولا أرى منعاً»؛ لأن المفعول الثالث لـ(أرى) مماثل للمفعول الثاني لـ(ظن)، فهو مثله خبر في الأصل، فنقْلُ ابن المصنف وابن أبي الربيع الاتفاق على معه غلطٌ، كما ذكر ابن هشام.

(4) **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **سوى**: خبر لمبتدأ محذوف هو عائد الموصول، تقديره: هو، **مما**: جار ومجرور، **من**: حرف جر، **ما**: اسم موصول في محل جر بـ(من)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير، وهو العائد المحذوف، **عُلّقا**: فعل ماض مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **النصب**: مبتدأ ثان مرفوع، **له**: جار

حكمُ المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً؛ كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منهما مقام الفاعل، ونصبت الباقي، فتقولَ: «أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، وأُعْلِم زيدٌ عمراً قائماً، وضُرِب زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمام الأمير في داره».

✦ ✦ ✦

وبجرور متعلق=

= بخبر محذوف للمبتدأ الثاني (النصب)، **محققاً**: حال من ضمير الخبر، أو من (النصب)، والجملة بعد المبتدأ الأول (سوى النائب) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **وجملة (عُلّقا)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **وجملة (النصبُ له)**: في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول (ما).

أسئلة ومناقشة

١- ماذا يحدث للفعل الماضي والمضارع عندما يُبْنَيَانِ للمجهول؟ مثِّل لما تقول.

٢- كيف تَبني الماضي المفتَتَحَ بهمزة وصل أو بتاء مطاوعة للمجهول؟ وضِّح ذلك مع التمثيل.

٣- ماذا يجوز في فاء الثلاثي المعتل العين المبني للمجهول من وجوه؟ اذكر ذلك بالتفصيل ممثِّلاً لما تقول.

٤- ما يجوز من وجوهٍ في الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول عندما نسنده إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب؟ اذكر ذلك مع التمثيل.

٥- قال النحاة: «ينوب كل من المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل»، اشرح هذا القول مبيناً متى يحدث ذلك؟ وما شرط هذه النيابة؟ بالتفصيل مع التمثيل.

٦- متى يجوز إقامة المفعول الثاني من باب (كسا) مقام الفاعل؟ ومتى لا يجوز؟ مثِّل.

٧- ما حكم إقامة المفعول الثاني من باب (ظنَّ) مقام الفاعل؟ وما الفرق بين هذا الباب وبين باب (كسا)؟ مثِّل لم تقول.

٨- إذا اجتمع الظرف والمصدر والجار والمجرور والمفعول به بعد الفعل المبني للمجهول؛ فأيهم ينوب عن الفاعل؟ وإذا أنبنا واحداً منها فماذا نصنع فيما بقي؟ وضح كل ذلك مع التمثيل.

٩- إذا بَنَيْتَ الفِعْلَ المتعديّ إلى ثلاثة مفاعيل لما لم يُسمَّ فاعله؛ فهل يجوز إقامة كل واحد منها مقام الفاعل؟ اذكر الخلاف في ذلك مرجحاً ما تراه وممثلاً لما تقول.

١٠- كيف تبني صيغتي: «افتعل وانفعل» لما لم يُسمَّ فاعله؟ اذكر ما يحدث في الفعل من تغييرات مع التمثيل.

١١- كيف تَشْكُلُ فاء الثلاثي المضعف إذا بنَيتَه لما لم يُسمَّ فاعله؟ مثِّل لما تقول.

✦ ✦ ✦

تمرينــات

١- بيِّن فيما يأتي الفاعل ونائبه ونوع النائب، ثم أعرب ما تحته خط: يُقال في الأمثـال: (أَعْـطِ القـوس باريهـا، وأسْـكِن الـدار بانيهـا، الكـريم يعفـو إذا استُعطِف، واللئيم يقسو إذا لُوطِف، ظُنَّ باللهِ خيراً).

وتقول: سيق الجاني إلى القضاء، أُسْرِيَ بالنبي ﷺ ليلة السابع والعشرين من شـهر رجـب مـن المسـجد الحـرام إلى المسـجد الأقصـى، ثم عُـرِجَ بـه إلى السموات العلا، ويصام هذا اليوم تطوعاً.

يقول علي كرّم الله وجهه في استنفار الناس لأهل الشام:

«ما أنتم إلا كإبل ضَلَّ رُعَاتُها، فكلما جُمعت من جانب انتشرت من آخر، تُكادون ولا تكيدون، وتُنتقصُ أطرافكم فلا تمتعضون، لا يُنام عنكم وأنتم في غفلة ساهون، غُلِبَ والله المتخاذلون».

٢- الأفعـال: (سيق، تُكـادون، تُنْتَقَص) مبنيـة للمجهـول: أرْجعهـا إلى أفعـال مَبنيّة للمعلوم، ثم اذكر ما كان قد حدث فيها.

٣- الأفعال: (يَقْسُو، يَعْفُو، ضَلَّ): ضعها في جمل تامة، ثم ابنها للمجهول، واجعل نائب الفاعل في كل منها جاراً ومجروراً.

٤- الجملتـان: (أَعْطيْـتُ القـوسَ باريهـا، أَسْـكَنْتُ الـدار بانيهـا): ابـنِ الفعلـين فيهما للمجهول، وغيِّر ما يلزم تغييره، ثم اكتب الجملة مشيراً إلى النائب عن الفاعل.

٥- خانني العدوّ، إلى الله أشكو، إياك أقصد في الملمات، محمد يفي بوعده.

ابنِ الأفعال في الجمل السابقة للمجهول، واضبطها بالشكل، ثم ضع خطاً تحت نائب الفاعل.

٦- أَرَيْتُكَ الحقَّ واضحاً، كسوتك ثوباً جميلاً.

ابنِ الفعلين في الجملتين السابقتين للمجهول، ثم أنِبْ عن الفاعل ما تجوز إنابته من المفاعيل بحيث تستوعب الجائز من ذلك.

٧- اصطفيتُ الأصدقاء، وانتقيتُ الأحِبّاء، فسعى كل منهم إليَّ بالمودة، ووفى بالعهد، وقال لي مقالة الحق، وأقام على مودتي.

ابنِ أفعال الجمل السابقة للمجهول، وعيّن نائب الفاعل بعدها، واذكر نوعه مع الضبط بالشكل.

٨- قال الفرزدق:

يُغضي حياءً ويُغضَى من مهابته ... فلا يُكلَّمُ إلا حين يبتسمُ

اشرح البيت السابق، وعيِّن الأفعال المبنية للمجهول ونائب فاعلها، ثم أعرب ما تحته خط منه.

✦ ✦ ✦



اشتغال العامل عن المعمول



تعريف الاشتغال:

إن مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَل عنه بنصبِ لفظهِ أو المحلّ[١]

فالسابقَ انصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرا حتماً موافقٍ لما قد أُظْهِرا[٢]

الاشتغالُ: أن يتقدَّم اسمٌ[٣] ويتأخرَ عنه............................

فعلٌ[٤] قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم[١] أو في سببيِّه؛ وهو المضافُ إلى ضمير الاسم السابق، فمثالُ المشتغل بالضمير: «زيداً ضربتُهُ، وزيداً مررتُ به»، ومثال المشتغل بالسببيِّ: «زيداً ضربتُ غلامَه».

---

(١) **عنه**: الهاء تعود إلى «اسم سابق»، **لفظهِ**: الهاء تعود إلى «مضمر اسم سابق»، **إن مضمرُ**: إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **مضمرُ**: فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده، تقديره: «إن شَغَل مُضْمَرُ اسم سابق..»، **فعلاً**: مفعول به مقدم لـ(شغل)، **شغل**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى (مضمر)، والفعل المحذوف هو فعل الشرط، و(شَغَل) المذكور وفاعله: جملة مفسرة للمحذوف لا محل لها من الإعراب.

(٢) **فالسابق**: الفاء واقعة في جواب الشرط في البيت الأول: «إن»، **السابق**: مفعول به بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده: «انصبْه»؛ بسبب اشتغال الفعل المذكور بضمير الاسم السابق، والفعل المحذوف وفاعله في محل جزم جواب الشرط، **انصبْهُ**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والهاء: مفعول به، **والجملة** مفسرة لا محل لها من الإعراب، **حتماً**: مفعول مطلق لـ(موافق) منصوب.

(٣) الاسم المتقدم هو «المشغول عنه»، وهو أحد أركان الاشتغال الثلاثة، ومن شروطه: أن يكون متقدماً، وأن يكون قابلاً للإضمار، فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز، وأن يكون مفتقراً لما بعده، وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة؛ ليصح رفعه بالابتداء.

(٤) الفعل المتأخر هو «المشغول»، وهو الركن الثاني من أركان الاشتغال، وشرطه: الاتصال بالاسم السابق، وصلاحه للعمل فيما قبله.

وهذا هو المراد بقوله: «إن مُضْمَرُ اسم... إلى آخره»، والتقدير: إن شغل مُضمرُ اسم سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمر لفظاً نحو: «زيداً ضربتُه»، أو بنصبه محلاً نحو: زيداً مررتُ به»؛ فكل واحد من «ضربت» و«مررت» اشتغل بضمير «زيد»، لكن «ضربتُ» وصل إلى الضمير بنفسه، و«مررتُ» وصل إليه بحرف جر، فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، وكل من «ضربتُ» و«مررتُ» لو لم يشتغل بالضمير لتسلّط على «زيد»؛ كما تسلط على الضمير، فكنت تقول: «زيداً ضربتُ» فتنصب (زيداً)، ويصلُ إليه الفعل بنفسه؛ كما وصل إلى ضميره، وتقول: «بزيد مررت»، فيصلُ الفعل إلى (زيد) بالباء؛ كما وصل إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله: «فالسابقَ انصبْهُ.. إلى آخره» معناه: أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق[2].

مذاهب النحاة في ناصب الاسم السابق:

واختلف النحويون في ناصبه:

(أ) **فذهب الجمهور** إلى أن ناصبه فعلٌ مضمرٌ وجوباً؛ لأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّرِ، ويكونَ الفعلُ المضمرُ موافقاً في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشملُ ما وافق لفظاً ومعنى؛ نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير: «ضربتُ

---

(1) ضمير الاسم السابق هو «الشاغل»، وهو الركن الثالث، وشرطه: كونه ضمير الاسم السابق أو سَبَبِيه.

(2) هذا تفسير للأمر في كلام المؤلف ابن مالك: «فالسابق انصبْه»، فالنصب لا يكون واجباً مطلقاً، بل يكون جائزاً ويكون واجباً، كما يكون ممتنعاً، والصورة المألوفة: «زيد ضربته» يجوز فيها رفع الاسم السابق ويجوز نصبُه.

زيداً ضربتُهُ»، وما وافق معنى دون لفظ؛ كقولك في «زيداً مررتُ به»: إنَّ التقدير: «جاوزتُ زيداً مررتُ به »، وهذا هو الذي ذكره المصنف.

(ب) **والمذهب الثاني**: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت:«زيداً ضربتُهُ»؛ كان «ضربتُ» ناصباً لـ(زيد) وللهاء، ورُدَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عاملٌ واحد في ضمير اسم ومُظْهَره، وقال قومٌ: هو عاملٌ في الظاهر، والضمير مُلْغَى، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل.

وجوب نصب الاسم السابق:

والنصبُ حَتْمٌ إنْ تلا السابقُ ما

يختصُّ بالفعلِ كـ(إنْ) و(حَيْثُما)[1]

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على **خمسة أقسام**:

أحدها: ما يجب فيه النصب.

والثاني: ما يجب فيه الرفع.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرجحُ.

والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح.

والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء.

([1]) **إن تلا**: **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **تلا**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم فعل الشرط، **السابق**: فاعل مرفوع، **ما**: اسم موصول في محل نصب مفعول به، يختص: مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **وجملة (يختص)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب شرط (إن) محذوف دل عليه الكلام السابق، التقدير: فالنصبُ حتم.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «والنصبُ حتمٌ.. إلى آخره»، ومعناه: أن يجب نصبُ الاسم السابق إذا وقع بعد أداةٍ لا يليها إلا الفعلُ؛ كأدوات الشرط[1]؛ نحو: «إنْ» و«حيثما»، فتقول: «إنْ زيداً أكرمتَه أَكرمَك[2]، وحيثما زيداً تلقَه فَأَكْرِمْهُ»، فيجب نصب «زيداً» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقعُ الاسمُ بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضُهم وقوعَ الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء؛ كقول الشاعر:

١٦- لا تجزعي إن مُنْفِسٌ أَهلكتُهُ

فإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجزعي[3]

---

(1) مثل أدوات الشرط أدوات التحضيض والعرض؛ لاختصاصها بالفعل مطلقاً؛ نحو: «هلاَّ زيداً أكرمته»، و«ألا جارك أكرمته».

(2) **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **زيداً**: مفعول به منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور بعده المشغول بضميره، التقديرك إن أكرمت زيداً، والفعل المحذوف هو المذكور بعده المشغول بضميره، التقدير: إن أكرمت زيداً، والفعل المحذوف هو فعل الشرط، **أكرمته**: فعل وفاعل ومفعول به مفسِّر للفعل المحذوف، لا محل له، **أَكرمك**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والكاف في محل نصب مفعول به.

(3) قائله النمر بن تولب، من قصيدة سببها: أنه نزل عنده إخوان في الجاهلية، فعقر لهم أربع قلائص، واشترى لهم خمراً كثيراً، فلامته على ذلك زوجته. **لا تجزعي**: من الجَزَع؛ وهو عدم الصبر وإظهار الحزن عند حلول المكروه، **مُنْفِس**: المال النفيس، **الإهلاك**: الإفناء، **هلكت**: متّ.

المعنى: لا تحزني إذا أنفقت خيار مالي في إكرام الضيوف، وإنما يحق لك أن تحزني إذا أنا فارقت الحياة.

الإعراب: **لا تجزعي**: **لا**: ناهية، **تجزعي**: مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **إن**: حرف شرط جازم، **منفس**: فاعل بفعل محذوف هو فعل لشرط يفسره المذكور بعده، تقديره: إن هلك

تقديره: إن هلك منفسٌ، والله أعلم.

وجوب رفع الاسم السابق:

وإنْ تـلا السـابقُ مـا بالابتـدا يختصُّ فـالرفعَ التزمْـهُ أبـدا[1]

كـذا إذا الفعـلُ تـلا مـا لـم يَرِدْ ما قبلُ معمولاً لما بَعْدُ وُجِد[2]

منفسٌ، **فعند ذلك**: الفاء واقعة في جواب (إذا)، **عند**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ(جزعي)، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف لخطاب المؤنثة، **فاجزعي**: الفاء: زائدة، **اجزعي**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بالياء، والياء فاعل، **وجملة** «**اجزعي عند ذلك**»: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها واقعة في جواب شرط غير جازم هو «إذا».

الشاهد: قوله: «إن منفسٌ أهلكتُه»، حيث وقع الاسم السابق المشغول عنه بعد أداة لا يليها إلا الفعل، ولم ينصب به بل جاء مرفوعاً، هذا هو مذهب الجمهور النحويين في هذا شاهد وما ماثله: يجعلون الاسم المرفوع الواقع بعد (إن) أو (إذا) مرفوعاً بفعل محذوف وجوباً؛ كما سبق في بحث الفاعل؛ ولذلك لم يلتفت الشارح إلى مذهب من يجيز وقوع المبتدأ بعد (إن)، فعقب على الشاهد بقوله: «تقديره: إن هلك منفسٌ»؛ تمشياً مع مذهب جمهور النحاة.

(1) **ما بالابتداء**: **ما**: اسم موصول مفعول به لـ(تلا)، **بالابتدا**: جار ومجرور متعلق بـ(يختص)، **وجملة** (**يختص بالابتدا**): لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **فالرفع**: الفاء واقعة في جواب الشرط، **الرفع**: مفعول به بفعل محذوف وجوباً تفسيره ما بعده، وجملة الفعل المحذوف في محل جزم جواب الشرط، وجملة (التزمه) المذكورة مفسرة لا محل لها، **أبداً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب.

(2) **ما لم يرد**: **ما**: اسم موصول مفعول به لـ(تلا)، **ما قبلُ**: **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل (يرد)، **قبلُ**: ظرف مبني على الضم في محل نصب، متعلق بمحذوف صلة الموصول، تقديرها: استقر قبلُ، **معمولاً**: حال من اسم الموصول (ما قبلُ)، **تقدير البيت**: إذا تلا الفعل شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما وُجد بعده، فالتزم الرفع للاسم السابق مثل التزامه في الحالة السابقة.

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني؛ وهو ما يجب فيه الرفع، يجب رفعُ الاسم المشتَغَل عنه[1] إذا وقع بعد أداة تختصُّ بالابتداء؛ كـ(إذا) التي للمفاجأة؛ فتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو»؛ برفع (زيد)، ولا يجوز نصبُه؛ لأن (إذا) هذه لا يقعُ الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعلُ المشتغل بالضمير أداةً لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كأدوات الشرط[2] والاستفهام، و«ما» النافية؛ نحو: «زيدٌ إن لقيتَه فأكرمْه، وزيدٌ هل تضربُه؟ وزيدٌ ما لقيتُه»، فيجب رفع (زيد) في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبُه؛ لأن من لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسِّرَ عاملاً فيما قبله.

وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ... إلى آخره»؛ أي: كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يردُ ما قبله معمولاً لما بعده، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوت فيما قبلها فقال: «زيداً ما لقيتُ»؛ أجاز النصب مع الضمير بعاملٍ مقدر؛ فيقول: «زيداً ما لقيتُه».

ترجيح نصب الاسم السابق:

---

(1) يرى بعض النحاة أن هذا القسم ليس من باب الاشتغال، ولا يدخل تحت تعريفه؛ لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم السابق، وقد صوب هذا الرأي ابن هشام.

(2) مثل أدوت الشرط: أدوات التحضيض والعرض، ولام الابتداء، و(كم) الخبرية، والحروف الناسخة، والموصول، والموصوف، وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله، فيجب رفع الاسم السابق؛ كقولك: ١- زيدٌ هلاَّ ضربته؛ لوقوع الفعل بعد التحضيض ٢- زيدٌ لأنا ضاربه؛ لوقوع الوصف بعد لام الابتداء ٣- زيدٌ كم ضربته؛ لوقوع الفعل بعد (كم) الخبرية ٤- زيدٌ إني ضربته؛ لوقوع الفعل بعد الناسخ ٥- زيد الذي تضربه؛ لوقوع الفعل بعد الموصول. ٦- زيدٌ رجل ضربته؛ لأن الفعل وقع بعد موصوفه ٧- ما زيد إلا يضربه عمرو؛ لوقوع الفعل بعد حرف الاستثناء.

واختيرَ نصبٌ قبل فِعْلٍ ذي طَلَب وبعد ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَب[1]

وبعد عاطفٍ بلا فَصْلٍ على معمولِ فعلٍ مستقرٍّ أوَّلا

هذا هو القسمُ الثالثُ؛ وهو ما يختار فيه النصب، وذلك:

(أ) إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلب؛ كالأمر والنهي والدعاء؛ نحو: «زيداً اضربْهُ، وزيداً لا تضربه، وزيداً رحمه اللهُ»، فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار النصب[2].

(ب) وكذلك يُختار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداة يغلبُ أن يليها الفعلُ؛ كهمزة الاستفهام[3]؛ نحو: «أزيداً ضربتَهُ؟»؛ بالنصب والرفع، والمختارُ النصبُ.

(ج) وكذلك يُختارَ النصب إذا وقع الاسمُ المشْتَغَلُ عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعليي ولم يُفْصَل بين العاطف والاسم؛ نحو: «قام زيدٌ وعمراً

([1]) **ذي طلب**: **ذي**: صفة لـ(فعلٍ) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **طلب**: مضاف إليه مجرور، **ما**: اسم مصوول في محل جر بإضافة (بعد) إليه، **إيلاؤه**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه من إضافة المصدر= =لمفعوله، وهو المفعول الثاني، **والفعل**: مفعول أول لـ(إيلاء)، وفاعل المصدر محذوف تقديره: إيلاء العرب الفعلَ له.

([2]) المختار النصب؛ لأنه أبعد من الضعف، وأقرب للفصيح، أما الرفع فيترتب عليه الإخبار عن المبتدأ بالطلب، وهو قليل وخلاف القياس؛ لعدم احتماله الصدق والكذب، والأصل في الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب.

([3]) مثل همزة الاستفهام النفي بـ«ما» أو «لا» أو «إن»، وكذلك «حيث» المجردة من (ما)؛ لأن دخول هذه الأدوات على الفعل أكثر، فيترجح النصب بعدها.

أكرمتُه»، فيجوز رفعُ (عمرٍو) ونصبُه، والمختار النصبُ؛ لتُعْطَف جملة فعليةٌ على جملة فعلية[1].

فلو فُصِل بين العاطف والاسم كان الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْه شيء، نحو «قام زيدٌ وأما عمرو فأكرمتُه» فيجوز رفعُ عمرو ونصبُه، والمختار الرفع كما سيأتي. وتقول: «قام زيدٌ وأما عمراً فأكرمْهُ» فيُختارُ النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

استواء الرفع والنصب في الاسم السابق:

وإن تلا المعطوفُ فعلاً مُخْبَرا   به عن اسمٍ فاعطِفَنْ مُخَيّرا[2]

أشار بقوله: «فاعطفَنْ مخيّراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تقدم أنه القسمُ الخامس، وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعد عاطف[3] تقدَّمتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين[4] جاز الرّفعُ والنصبُ

([1]) في حالة الرفع تعطف جملة اسمية على جملة فعلية، فيكون المتعاطفان متخالفين، وتخالفهما قليل جداً في العربية، يراه بعض الثقات قبيحاً؛ ولذلك ترجح النصب مع الحاجة إلى تقدير فعل محذوف؛ لأن التقدير في لغتنا كثير جداً.

([2]) **فاعطفَنْ**: الفاء واقعة في جواب الشرط (إن)، **اعطفَنْ**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، **والجملة** في محل جزم جواب الشرط؛ لأنها اقترنت بالفاء والشرط جازم، **مخيراً**: حال من فاعل (اعطفن) منصوب.

([3]) يشترط في العاطف أن يكون متصلاً بما قبله غير مفصول بـ«أما»؛ لأن ما بعد (أما) مستأنف ومنقطع عما قبلها.

([4]) **ذات وجهين**: إنما كانت هذه الجملة ذات وجهين لأنها جملة كبرى؛ صدرها اسم هو المبتدأ، وعجزها جملة فعلية في محل رفع خبر، وهو جملة صغرى، فإذا نظرنا إليها كاملة كانت جملة اسمية، تعطف عليها بالرفع جملة اسمية مثلها، فهذا الوجه الأول، وإذا نظرنا إلى خبرها وهو الجملة الصغرى كان جملة فعلية تعطف عليها بالنصب جملة فعلية مماثلة.

على السواء، وفَسّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملةٌ صدرُها اسمٌ، وعَجزُها فعلٌ؛ نحو: «زيد قام وعمرٌو أكرمته»، فيجوز رفع «عمرو» مراعاة للصدر، ونصبه مراعاةً للعجز.

ترجيح الرفع:

والرفعُ في غير الذي مرّ رَجَح   فما أُبيح افعلْ ودَعْ ما لم يُبَحْ[1]

هذا هو الذي تقدَّم أنه القسمُ الرابع؛ وهو ما يجوز فيه الأمران ويُختارُ الرفع، وذلك كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نصبَه، ولا ما يوجب رفعَه، ولا ما يُرَجّحُ نصبَه، ولا ما يُجوِّزُ فيه الأمرين على السواء؛ وذلك نحو: «زيدٌ ضربتُه»، فيجوز رفع (زيد) ونصبُه، والمختار رفعُه؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار[2].

وزعم بعضُهم أنه لا يجوز النصبُ؛ لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير.

وأنشد أبو السعادات ابنُ الشجريّ في «أماليه» على النصب قوله:

١٧- فارساً ما غادرُوهُ مُلْحَماً   غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ[3]

---

(1) **فما أبيح**: ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به مقدم لـ(افعلْ)، **أُبيح**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى الموصول، **والجملة** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **افعل**: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت.

(2) في حالة الرفع لا يوجد إضمار لفعل مذحوف، والكلام مبتدأ، وخبره جملة فعلية، أما في حالة النصب فإننا نجعل (زيداً) مفعولاً به بفعل مضمر وجوباً يفسره المذكور بعده؛ لهذا كان الرفع أرجح مع جواز النصب.

(3) قائلته امرأة من بني الحارث كما في «ديوان الحماسة» لأب يتمام. **الفارس**: راكب الفرس، والمراد به هنا الشجاع الحاذق بأمر الخيل وركوبها، **وما** «بعده»:= =زائدة للتفخيم؛ أي: فارساً أي

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1] بكسر تاء ﴿جَنَّتُ﴾.

وفصلُ مشغولٍ بحرفِ جرِّ أو بإضافةٍ كَوَصْلٍ يجري[1]

فارس، **مُلْحَم**؛ بصيغة اسم المفعول بضم الميم وفتح الحاء مع سكن اللام: القتيل في الحرب تأكل الطيور والسباع لحمه، **زُمَيِّل**؛ بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء: الضعيف، **نِكس**؛ بكسر النون وسكون الكاف: المقصر عن النجدة ومن لا خير فيه، **وَكِل**؛ بفتح الواو وكسر الكاف: العاجز يكل أمره إلى غيره.

المعنى: أنهم تركوا هذا الفارس العظيم وقد غشيته الحرب من كل جانب حتى صار لا يجد مخلصاً، فخر صريعاً، وهو لا يوصف بجبن، ولا عجز، ولا ضعف، ولا تقصير في النجدة.

الإعراب: **فارساً**: مفعول به بفعل محذوف يفسره ما بعده، تقديره: غادروا فارساً، **ما**: زائدة لتفخيم (فارس)، **غادروه**: غادر: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل في محل رفع، والهاء: مفعول به في محل نصب، **ملحماً**: حال من الهاء منصوب، **غيرَ**: حال ثانية من الهاء منصوب، **وجملة (غادروه)**: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «فارساً ما غادروه»، فقد جاء الاسم السابق المشغول عنه منصوباً، وليس في الكلام ما يوجب نصبه أو يرجحه؛ مما يدل على جواز النصب، خلافاً لمن منعه لما فيه من كلفة الإضمار.

(1) الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ ...﴾ (الرعد ٢٢-٢٣).

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ...﴾ (النحل ٣٠-٣١).

﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا ...﴾ (فاطر ٣٣).

﴿جَنَّاتِ﴾: مفعول به بفعل محذوف يفسره المذكور بعد تقديره: «يدخلون جنات»، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، عدم:= =مضاف إليه، ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، و(ها): ضمير متصل في محل نصب على التشبيه بالمفعول به، وجملة: ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ مفسرة لا محل لها من الإعراب.

يعني: أنه لا فرقَ في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو: «زيدٌ ضربْتُهُ»، أو ينفصل منه: بحرف جر نحو: «زيدٌ مررتُ به»، أو بإضافة نحو: «زيدٌ ضربتُ غلامَه»، أو «غُلامَ صاحبه»، أو «مررت بغلامه، أو بغلامِ صاحبه».

فيجب النصبُ في نحو: «إنْ زيداً مررتَ به أكرمك»[2]؛ كما يجب في «إنْ وزيداً لقيتُهُ أكرمك»، وكذلك يجب الرفع في «خرجتُ فإذا زيدٌ مرّ به عمرو»[3]، ....

ويُختارُ النصبُ في «أزيداً مررتَ به؟»[4]، ويُختارُ الرفعُ في «زيدٌ مررتُ به»[1]، ويجوز الأمران على السواءِ في «زيدٌ قام وعمرو مررتُ به»[2]، وكذلك الحكم في «زيد ضربت غلامَه أو مررت بغلامه»[3].

([1]) **كوصلٍ**: جار ومجرور متعلق بالفعل «يجري»، **يجري**: مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (فصل) في صدر البيت، **وجملة «يجري»**: في محل رفع خبر المبتدأ (فصلُ مشغول).

([2]) وجب النصب لوقوع الاسم السابق بعد أداة لا يليها إلا الفعل؛ وهي (إن) الشرطية، وقد فصل بين الفعل المشغول «مررت» وضمير المشغول عنه «الهاء» بحرف جر، فلم يضر الفصل، وكان في الحكم كالوصل، وأمثلة الفصل بالإضافة في هذه الحالة هي: ١- إن زيداً أكرمت صديقه أكرمَك ٢- إنْ زيداً أكرَمت ابنَ صديقه أكرمك، وأمثلة الفصل بحرف جر ومضاف: ١- إنْ زيداً مررت بابنه أكرمك ٣- إنْ زيداً مررت بابن أخيه أكرمك.

([3]) وجب رفع الاسم السابق لوقوعه بعد أداة تختص بالابتداء؛ وهي «إذا الفجائية»، وقد فُصِل بين الفعل المشغول وضمير الاسم السابق بحرف جر؛ كما وجب عند اتصال الفعل بالضمير «خرجت فإذا زيد يضربُه عمرو»، وكذلك الفصل بمضاف مع الجار أو بدونه بين الفعل والضمير حكمه حكم الوصل.

([4]) اختير النصب لوقوع الاسم السابق بعد همزة الاستفهام، والغالب أَنْ يليها الفعل، وقد فصل بين الفعل المشغول وضمير الاسم السابق بحرف جر، فلم يؤثر في الحكم.

الوصل العامل كالفعل:

وسوِّ في ذا البابِ وصفاً ذا عمل بالفعــلِ إنْ لــم يــكُ مــانعٌ

يعني: أن الوصف العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدَّم، والمراد بـ(الوصف العامل): اسمُ الفاعل واسمُ الفعول، واحترز بـ(الوصف) مما يَعْملُ عمل الفعل وليس بوصف؛ كاسم الفعل نحو: «زيدٌ دراكِهِ»[٥]، فلا يجوز نصب (زيد)؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسِّرُ عاملاً فيه، واحترز بقوله: «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو: «زيدٌ أنا ضاربُه أمسِ»، فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ومثال الوصف العامل: «زيد أنا ضاربُه الآن أو غداً،

---

(١) اختير الرفع لأن عدم الإضمار أَرْجح من الإضمار؛ كما في ترجيح الرفع.

(٢) جاز الأمران: الرفع والنصب لوقوع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين.

(٣) الظاهر أن هذه العبارة من قوله: «وكذلك الحكم..» معطوفة على قوله: «ويختار الرفع» في «زيدٌ مررتُ به» فهي مما يختار رفعه، وقد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بعبارة أخرى، ولو وُضعت في مكانها المناسب لأصبحت الجملة الأولى هكذا: «ويُختارُ الرفع» في «زيدٌ مررتُ به» أو «مررتُ بغلامه»، وكذلك الحكم في «زيد ضربْتُ غلامه».

(٤) **إن لم يكُ**: **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب، **يكُ**: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون الموجود على النون المحذوفة للتخفيف، ولم يكُ: في محل جزم فعل الشرط لـ(إن)، **مانعٌ**: اسم (يكن) مرفوع، **حصل**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (مانع)، **وجملة (حصل)** في محل نصب خبر (يكن)، وجواب شرط (عن) محذوف دل عليه الكلام السابق، تقديره: إن لم يك مانع؛ فسوّ وصفاً بالفعل.

(٥) زيد دراكِه: زيد: مبتدأ مرفوع، دراكِ: اسم مفعل أمر بمعنى (أدرك) مبني على الكسر، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت، والهاء: في محل نصب مفعول به لاسم الفعل، والجملة –اسم الفعل وفاعله– في محل رفع خبر (زيد).

والدرهم أنت معطاه»، فيجوز نصبُ (زيد) و(الدرهم) ورفعهما[1]؛ كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يكُ مانعٌ حصل» عما إذا دخل على الوصف مانعٌ يمنعُه من العمل فيما قبله؛ كما إذا دخلت عليه الألف واللام؛ نحو: «زيدٌ أنا الضاربُه»، فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلها، فلا يُفسِّرُ عاملاً فيه، واللهُ أعلم.

وعُلْقَــــةٌ حاصـــــلةٌ بتـــــابع كعُلْقةٍ بنفس الاسمِ الواقِعِ[2]

---

(1) على الرفع يكون إعراب الجملة الأولى: زيدٌ: مبتدأ مرفوع، أنا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثان، ضارب: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، والهاء: مضاف إليه، والجملة «أنا ضاربه» في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وعلى النصب لـ(زيد) يكون الإعراب: زيداً: مفعول به لوصف محذوف يفسره المذكور بعده، التقدير: أنا ضارب زيداً، وتكون الجملة المذكورة بعد «زيداً» مفسرة لا محل لها من الإعراب.

وإعراب الجملة الثانية على الرفع: الدرهمُ: مبتدأ مرفوع، أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ثان، معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والهاء: في محل جر بالإضافة، من إضافة اسم المفعول إلى مفعوله.

وعلى النصب: الدرهم: مفعول به ثانٍ لوصف محذوف يفسره المذكور بعده، تقديره: أنت مُعْطى، ونائب الفاعل المستتر في (معطى) هو المفعول الأول، وتكون الجملة المذكورة بعد «الدرهم» مفسرة لا محل لها من الإعراب.

(2) **عُلْقَة**: ارتباط واتصال. **تابع**: أي تابع الاسم الأجنبي الذي جُعِلَ فيه الفعل المشغول، والاسم الواقع: هو ضمير الاسم السابق أو سببيُّه، **ومعنى البيت**: إن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لا بد منه في الاشتغال ليكون العامل موجهاً إليه في المعنى؛ كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلاً؛ لكونه ضمير الاسم السابق أو سببيه؛ يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق.

تقدم أنه فلا فرقَ في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضميرُ بالفعل؛ نحو: «زيداً ضربتُهُ»، وبين ما انفصل بحرف جر؛ نحو: «زيداً مررتُ به»، أو بإضافة نحو: «زيداً ضربتُ غلامَهُ».

وذكر في هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملابسة بالسببيّ، ومعناه: أنه إذا عمل الفعلُ في أجنبيٍّ، وأُتبعَ بما اشتمل على ضمير الاسم السابق؛ من صفة نحو: «زيداً ضربتُ رجلاً يحبُّه»[1]، أو عطف بيان نحوُ: «زيداً ضربتُ عمراً أباه»[2]، أو معطوف بالواو خاصة نحو: «زيداً ضربتُ عمراً وأخاه»[3]؛ حصلت الملابسة بذلك كما تحصُلُ بنفس السببي، فينزَّلُ «زيداً ضربتُ رجلاً يحبُه» منزلة «زيداً ضربتُ غلامَه»، وكذلك الباقي.

---

(1) رجلاً: مفعول به لـ(ضربت) منصوب، يحب: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود على (رجل)، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به لـ(يحب)، والهاء هذه هي ضمير الاسم السابق (زيد)، وجملة (يحبه): في محل نصب صفة (رجلاً)، في هذه الجملة: عمل الفعل في اسم أجنبي عن الاسم السابق هو «رجلاً»، ولكن هذا الاسم الأجنبي وصف بجملة مشتملة على ضمير الاسم السابق؛ وهو الهاء.

(2) عمراً: مفعول به لـ(ضربت) منصوب، أباه: عطف بيان على (عمراً)، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه، وفي هذه الجملة الاسم السابق «زيداً» ومعمول الفعل (ضربت) وهو «عمراً» أجنبي منه، ولكن (عمراً) أتبع بعطف بيان مشتمل على ضمير الاسم السابق؛ وهو الهاء في «أباه».

(3) عمراً: مفعول به لـ(ضربت)، وأخاه: الواو: عاطفة، أخاه: معطوف على (عمراً)، وهو منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه، وفي هذه الجملة عمل الفعل المشغول «ضربت» في اسم أجنبي عن الاسم السابق «زيداً»، ولكن هذا الأجنبي أتبع بمعطوف بالواو مشتمل على ضمير الاسم السابق؛ وهو الهاء في (أخاه).

وحاصلُه: أن الأجنبيّ إذا أُتْبعَ[1] بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مَجْرَى السّببيِّ، واللهُ أعلم.

✦ ✦ ✦

([1]) المراد بتابع الشاغل الأجنبي: وصفه، أو بيانه، أو نسق عليه بخصوص الواو؛ كما مثل الشارح، ويمتنع أن يكون التابع بدلاً أو توكيداً.

أسئلة ومناقشة

١- اكتب مثالين للاشتغال، ثم عيِّن فيهما أركانه، واستنبط تعريفه.

٢- اذكر شرط كلٍّ من المشغول والمشغول عنه مع التمثيل.

٣- ما المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه؟ ولماذا؟ اذكرها مفصلة ومثِّل لكل واحد منها.

٤- اذكر المواضع التي يترجح فيها نصب الاسم المشغول عنه، ومثِّل لكل منها.

٥- متى يجب رفع الاسم المشغول عنه؟ وضِّح الإجابة بالأمثلة.

٦- متى يجوز في الاسم السابق الوجهان: الرفع والنصب باستواء؟ ولماذا؟ مثِّل لما تقول.

٧- مى يترجح رفع الاسم المشغول عنه؟ مثِّل لما تقول.

٨- قال ابن مالك:

وعُلقةٌ حاصلةٌ بتابعِ كعلقةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

اشرح في ضوء هذا البيت صور اتصال الفعل بالضمير، مفصلاً القول في الملابسة الحاصلة بالتابع، مبيناً أنواعه، وممثلاً لما تقول.

٩- قال النحاة: «الوصف العامل عمل الفعل يستوي مع الفعل في باب الاشتغال»، اشرح ما المقصود بـ(الوصف)؟ وما أنواعه؟ وبماذا احترز النحاة به؟ مثِّل لكل وصف بمثال، ثم اذكر صورة للوصف الذي عرضَ له مانع يمنعه عن العمل فيما قبله.

✦ ✦ ✦



تمرينـات

١- بيِّنْ أحوال الاسم المشغول عنه فيما يأتي مع ذكر السبب:

هَلاَّ دِينَكَ دافعتَ عنه، إن الأعداء يهاجمونه، فذُدْ عنه بكل ما تملك، وأينما أعداء دينك قابلتهم فلا تتخذ منهم بطانة، والحزم راعِهِ في ذلك، أعقيدتك تنساها وهي التي شرح الله بها صدرك؟ ليتما الدفاع عنها يخصُّهُ المسلم بالرعاية؛ فإنها الدرع الواقي من الضياع.

٢- يستشهد النحاة بما يأتي في باب الاشتغال، وضِّح موضع الاستشهاد في ضوء دراستك:

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[1]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[3].

وقال جرير:

أثعلبـة الفـوارس أم رباحـا عـدلت بهـم طهيـةَ والخِشـابا

وقال آخر:

فارسـاً مـا غـادروه مُلحَمـا غيـرَ زُمَّيْـلٍ ولا نِكْـسٍ وَكِـل

٣- ضع الكلمات الآتية في أسلوب اشتغال؛ بحيث تكون الأولى واجبة النصب، والثانية واجبة الرفع، والثالثة يستوي فيها الرفع والنصب، والرابعة يترجح فيها النصب، والخامسة يترجح فيها الرفع؛ وهي: «الجنة، الفضيلة، الكرامة، العزة، الأخلاق».

(١) آية ٥ سورة النحل.

(٢) آية ٦ سورة التوبة.

(٣) آية ٢٤ سورة القمر.

٤- كوِّن ثلاث جمل فيها ما يأتي:

(أ) اسم منصوب على الاشتغال لوصف مقدر.

(ب) اسم منصوب بعامل من معنى الفعل المتأخر.

(ج) فعل ناصب لاسم أجنبي، مرتبط بتابع، مشتمل على ضمير الاسم السابق.

٥- أعرب البيت الآتي، وبيِّن حكم الاسم المنصوب على الاشتغال:

فنفسك أكرمها وإن ضاق مسكنٌ

عليك بها فاطلبْ لنفسك مسكنا

✦ ✦ ✦



تعدي الفعل ولزومه

الفعل المتعدي:

علامةُ الفعل المعدَّى أن تصل ... هـا غيـرِ مصـدرٍ بـه نحـو:

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍ ولازم:

(أ) فالمتعدي: هو الذي يصلُ إلى مفعوله بغير حرف جر؛ نحو: «ضربتُ زيداً».

(ب) واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر؛ نحو: «مررتُ بزيدٍ»، أو لا مفعول له؛ نحو: «قام زيدٌ».

ويُسَمَّى ما يصلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدياً، وواقعاً، ومجاوزاً.

وما ليس كذلك يُسمّى: لازماً، وقاصراً، وغيرَ متعدٍّ، ويسمى متعدياً بحرف جر.

وعلامة الفعل المتعدي[2] أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي: هاء المفعول به؛ نحو: «البابُ أغلقتُه»، واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدي: «الضربُ ضربتُهُ زيداً»[3]؛ أي: ضربت الضرب زيداً،

([1]) **علامة**: مبتدأ، خبره المصدر المؤول من (أَنْ) وما بعدها تقديره: وصْلُكَ هاء غيرِ المصدر به.

([2]) للفعل المتعدي علامة ثانية؛ وهي: صحة صوغ اسم مفعول منه تام؛ أي: غير مفتقر إلى جار ومجرور؛ نحو: (مُغْلَق) من أغلق، و(مضروب) من ضرب.

([3]) الضربُ: مبتدأ مرفوع، ضربت: فعل وفاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول مطلق؛ لأنه ضمير المصدر «الضرب»، زيداً: مفعول به لـ(ضربت) منصوب، وجملة (ضربت): في محل رفع خبر المبتدأ.

ومثال المتصلة باللازم: «القيامُ قمتُهُ»[1]؛ أي: «قُمتَ القيامَ».

✦ ✦ ✦

فانصبْ به مفعولَه إن لم يَنُبْ عــن فاعــلٍ نحــو: «تَــدَبَّرتُ

شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعولَه إن لم يَنُبْ عن فاعله؛ نحو: «تدبرتُ الكُتُبَ»، فإن ناب عنه وجب رفعُه كما تقدم؛ نحو: «تُدُبِّرَتِ الكتُبُ».

وقد يُرفَعُ المفعولُ ويُنْصَبُ الفاعلُ عند أمن اللبس؛ كقولهم: «خرق الثوبُ المسمارَ»، ولا ينقاس ذلك، بل يقتصر فيه على السماع.

والأفعال المتعديةُ على **ثلاثة أقسام**:

(أ) **أحدها**: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان:

١- أحدهما: ما أصلُ المفعولين فيه المبتدأُ والخبرُ؛ كـ(ظنّ) وأخواتها.

٢- والثاني: ما ليس أصلهما كذلك؛ كـ(أعطى وكسا).

(ب) **والقسم الثاني**: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيلَ؛ كـ(أعلمَ وأرى).

(ج) **والقسم الثالث**: ما يتعدى إلى مفعول واحد؛ كـ(ضرب) ونحوه.

✦ ✦ ✦

الفعل اللازم:

ولازمٌ غيــرُ المُعَــدَّى[2] وحُــتِم لــزومُ أفعــالِ السَّــجايا كــنَهِمْ

---

[1] القيامُ: مبتدأ مرفوع، قمت: فعل وفاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق، في هذه الجملة اتصلت الهاء بالفعل (قمت) وهو لازم؛ لأن الهاء ضمير المصدر، وليست علامة لتعدي الفعل.

[2] الفعل ثلاثة أنواع: ١- المتعدي ٢- اللازم ٣- ما لا يوصف بتعدٍّ ولا لزوم؛ وهو «كان وأخواتها»، وجاء في «التسهيل» لابن مالك: أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارةً بالحرف مع شيوع الاستعمالين -كـ(شكرته وشكرتُ له)، و(نصحتُهُ =ونصحتُ له)- هو واسطة بين المتعدي واللازم، وقال أبو حيان: «هو قسم برأسه، مقصور على السماع، لا لازم ولا متعد».

كـــذا افعلَـــلَّ، والمضـــاهي وما اقتضى نظافةً أو دَنَسَا[1]
أو عَرَضــاً أو طــاوع المُعَــدَّى لواحـــدٍ كمَــــدَّهُ فامتـــدا

اللازم: هو ما ليس بمتعدٍّ، وهو: ما لا يتصل به هاء ضميرٍ غير المصدر، ويتحتم اللزوم.

(أ) لكل فعلٍ دالٍّ على سجيّة؛ وهي الطبيعة[2]؛ نحو: «شَرُفَ وَكرُم، وَظرُفَ، ونَهِم».

(ب) وكذا كل فعلٍ على وزن «افعلَلَّ»؛ نحو: «اقْشَعَرَّ، واطمأنَّ».

(ج) أو على وزن «افعَنْلَلَ»؛ نحو: «اقْعَنْسَسَ، واحْرَنْجَمَ»[3].

(د) أو دلّ على نظافةٍ؛ كـ«طهُرَ الثوبُ ونَظُفَ»، أو على دَنَسٍ؛ كـ«دَنِس الثوبُ ووَسِخَ».

(هـ) أو دَلَّ على عَرَض[4]؛ نحو: «مرِض زيدٌ، واحْمَرَّ».

(و) أو كان مطاوعاً لما تَعدَّى إلى مفعول واحد؛ نحو: «مدَدْتُ الحديدَ فامتدَّ، ودحرجتُ زيداً فتدحرجَ»، واحترز بقوله: «لواحد» مما طاوع المتعدي إلى اثنين، فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعول واحدٍ؛ نحو: «فهّمْتُ زيداً المسألةَ ففهِمها، وعلّمْتُه النحوَ فتَعَلّمَهُ».

تعدي الفعل اللازم بحرف الجر:

وعَـــدِّ لازمــاً بحــرفِ جَـــرِّ وإن حُذِفْ فالنصبُ للمُنْجَرِّ[1]

---

(1) **المضاهي**: المشابه، **اقْعَنْسَسَ الجملُ**: أبى أن ينقاد.

(2) **الطبيعة**: هي المعنى الملازم للفاعل الذي لا يفارقه غالباً؛ كالشرف والكرم والظرف والشجاعة والجُبْن.

(3) **احرنجم**: أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم القومُ أو الإبلُ: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا.

(4) **العَرَض**: هو المعنى الذي لا يلازم الفاعل، ولا يكون دالاً على حركة.

نقلاً وفي «أنَّ» و«أَنْ» يطّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبتُ أنْ يَدُوا[2]

تقـدَّم أن الفعـل المتعـدي يصـلُ إلى مفعولـه بنفسـه، وذكـر هنـا أن الفعـل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر[3]؛ نحو: «مررتُ بزيدٍ»، وقد يُحذَفُ حرف الجر فيصلُ إلى مفعوله بنفسه؛ نحو: «مررتُ زيداً»، قال الشاعر:

١٨- تمـرُّون الـديارَ ولـم تعوجـوا

كلامُكُـــم علـــيَّ إذاً حـــرامُ[4]

([1]) **عدِّ:** فعل أمر مبني على حذف حرف العلة؛ وهو الشيء، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **وإن حُذِف:** الضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود إلى حرف الجر.

([2]) **يطّرِدُ:** الضمير المستتر فيه جوازاً تقديره: هو؛ أي: الحذفُ، يعود إلى المصدر المفهوم من قوله: «حُذِف» في البيت السابق.

([3]) يتعدى اللازم ويصل إلى مفعوله بهمزة التعدية؛ مثل: «أذهبت زيداً»، وهذه الهمزة مَقِيْسَةٌ في الفعل اللازم عند سيبويه، كما يصل إلى مفعوله أيضاً بتضعيف العين؛ مثل: «كرّم الله المؤمنين»، وإنما اقتصر الشارح على ذكر التعدي بحرف الجر؛ لأن الفعل اللازم معه يبقى على صيغته.

([4]) قائله: جرير. **لم تعوجوا:** لم تقيموا، من (عاج بالمكان): أقام به.

المعنى: أقول لأصحابي في حال رحيلنا ومرورنا بديار الأحبة: مررتم بديار أحبتي، ولم تقيموا بها مدة من الزمان؛ لهذا فقد حرَّمتُ على نفسي كلامكم مجازاةً لكم.

الإعراب: **تمرون:** فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، **الديار:** منصوب على نزع الخافض، الأصل: تمرون بالديار؛ كما قدره الشارح، **ولم تعوجوا:** الواو: عاطفة أو حالية، **لم:** حرف نفي وجزم= =وقَلب، **تعوجوا:** مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، **وجملة «لم تعوجوا»:** معطوفة على جملة «تمرون»، أو حالية في محل نصب (كلامكم)، **كلام:** مبتدأ مرفوع، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، **عليَّ:** جار ومجرور متعلق بـ(حرام)، **إذاً:** حرف جزاء وجواب، **حرامُ:** خبر (كلامُ) مرفوع.

الشاهد: قوله: «تمرون الديار»، حيث حَذَفَ حرفَ الجر الذي يتعدى به الفعل اللازم «تمرون»، فنصب المجرور على نزع الخافض، وهذا مقصور على السماع لا يطرد في كلامنا.

أي: تمرون بالديار.

ومـذهبُ الجمهـور: أنـه لا ينقـاسُ حـذفُ حـرف الجـر مـع غـير (أنَّ) و(أَنْ)[1]، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع.

وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغداديّ -وهو الأخفش الصغير- إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً بشرط تعيُّن الحرف، ومكان الحذف؛ نحو: «بريتُ القلمَ بالسكين»، فيجوز عنده حذفُ الباء، فتقول: «بريتُ القلمَ السكينَ»، فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذفُ؛ نحو: «رغبتُ في زيدٍ»، فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدرَى حينئذ هل التقدير: «رغبتُ عن زيدٍ، أو في زيدٍ»، وكذلك إن لم يتعيّنْ مكانُ الحذف لم يجزْ؛ نحو: «اخترتُ القوم من بني تميم»، فلا يجوز الحذف، فلا تقول: «اخترتُ القومَ بني تميم»، لأنه لا يُدْرَى هل الأصلُ «اخترتُ القومَ من بني تميم» أو «اخترتُ من القوم بني تميم»؟

وأما «أنَّ» و«أنْ» فيجوز حذف حرف الجرف معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس؛ كقولك: «عجبتُ أَنْ يَدُوا»، والأصل: «عجبتُ من أن يدوا»؛ أي: من أن يعطوا الديةَ، ومثالُ ذلك مع «أنَّ» بالتشديد: «عجبتُ من أنّكَ قائمٌ»، فيجوز حذفُ «مِن»، فنقول: «عجبتُ أنّك قائمٌ»، فإن حصل لبس لم يجز الحذف؛ نحو: «رغبتُ في أن تقومَ»، أو «رغبتُ في أنّك قائمٌ»، فلا يجوز حذف «في»؛ لاحتمال أن يكون المحذوف «عن»؛ فيحصل اللبسُ.

واختُلِفَ في محل «أنَّ» و«أَنْ» عند حذف حرف الجر:

(أ) فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر[1].

([1]) مثلُها «كيْ» المصدرية، فيطرد تقدير اللام قبلها؛ نحو: «جئتُ كي تكرمَني»؛ أي: «لكي».

(ب) وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب[٢].

(ج) وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصله: أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أنَّ» و«أنْ» لم يجزْ حذف حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أنَّ» و«أنْ» جاز قياساً عند أمن اللبس، وهذا هو الصحيح.

ترتيب مفعولَي الفعل:

والأصلُ سبقُ فاعلٍ معنًى كـ«مَن»
مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نسجَ اليَمَن»[٣]

إذا تعدى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعل في المعنى؛ نحو: «أعطيتُ زيداً درهماً»، فالأصل تقديمُ «زيد» على «درهم»؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه الآخذُ للدرهم، وكذا: «كسوتُ زيداً جُبّةً»، و«أَلْبِسَنْ مَن زاركم نسجَ اليَمَن»، فـ«مَنْ» مفعول أول، «ونسجَ»

([١]) تمسك الأخفش بقول الشاعر:

وما زرتُ ليلى أن تكون حبيبةً ... إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبُه

بجرّ «دين» عطفاً على محل «أن تكون».

([٢]) وهو مذهب الخليل، وهذا هو الأقيس؛ لضعف الجار عن العمل محذوفاً؛ ولذا وجب النصبُ في غيرهما، فكذا معهما.

([٣]) **ألبسَنْ**: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **مَنْ**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب= =مفعول به أول، **زاركم**: زار: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود على الموصول، والكاف في محل نصب مفعول به، والميم علامة جمع الذكور، **وجملة (زاركم)** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **نسجَ**: مفعول به ثان لـ(ألبسن) منصوب بالفتحة، **اليمن**: مضاف إليه مجرور.

مفعول ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «مَنْ» على «نسج اليمن»؛ لأنه اللابسُ، ويجوز تقديمُ ما ليس فاعلاً معنًى، لكنه خلاف الأصل.

ويلـــزمُ الأصـــلُ لموجـــبٍ عَـــرَا

وتـركُ ذاكَ الأصـلِ حتمـاً قـد يُـرَى

أي: يلزمُ الأصلُ -وهو تقديمُ الفاعل في المعنى- إذا طرأ ما يوجبُ ذلك؛ وهو خوفُ اللبس[1]؛ نحو: «أعطيتُ زيداً عمراً»، فيجب تقديم الآخذ منهما، ولا يجوز تقديم غيره؛ لأمن اللبس؛ إذ يُحتمل أن يكون هو الفاعل، وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنى[2]، وتأخير ما هو فاعل في المعنى؛ نحو: «أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه»، فلا يجوز تقديمُ «صاحبه» وإن كان فاعلاً في المعنى، فلا تقول: «أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ»؛ لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو ممتنع، والله أعلم.

جواز حذف المفعول به الفَضْلة:

وحَـذفَ فَضْـلةٍ أَجِـزْ إن لـم يَضِـرْ

كحذفِ ما سيقَ جواباً أو حُصِـر[3]

---

(1) ومنه أيضاً: كون المفعول الثاني محصوراً فيه؛ نحو: «إنما أعطيتُ زيداً درهماً»، ومنه: كون المفعول الأول ضميراً متصلاً، والمفعول الثاني اسماً ظاهراً؛ نحو: «أعطيتُك درهماً»، فلا يقدم الثاني على الأول وإن قدم على الفعل.

(2) من أسباب وجوب تقديم غير الفاعل في المعنى: الحصرُ في المفعول الأول؛ نحو: «ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيداً»، ومنها: كون المفعول الثاني ضميراً متصلاً، والمفعول الأول اسماً ظاهراً؛ نحو: «الدرهمُ أعطيتُه زيداً»، ومنها: عود الضمير على متأخر= لفظاً ورتبة، كما ذكر الشارح، ومن أمثلته قولهم: «أسكنتُ الدار بانيهَا»، و«أعطيتُ القوسَ باريها».

(3) **لم يضِرْ**: مضارع مجزوم، تقول: ضار يضيرُ ضَيْراً؛ بمعنى: ضرّ، **حذف**: مفعول به مقدم لـ(أجزْ)؛ **تقدير الكلام**: أجز حذف فضلة إن لم يضرّ الحذف.

الفضلة: خلاف العمدة، **والعُمدة**: ما لا يُسْتَغْنى عنه؛ كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه؛ كالمفعول به؛ فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في «ضربت زيداً»: «ضربتُ»؛ بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيتُ زيداً درهماً»: «أعطيتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[1]، و«أعطيتُ زيداً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[2]، و«أعطيتُ درهماً»، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[3]؛ التقدير -والله أعلم-: حتى يعطوكم الجزية.

فإن ضرَّ حذف الفضلة لم يجز حذفُها:

(أ) كما إذا وقع المفعول به في جواب لسؤال؛ نحو أن يُقال: «مَنْ ضربتَ؟»، فتقول: «ضربتُ زيداً».

(ب) أو وقع محصوراً؛ نحو: «ما ضربت إلا زيداً».

---

(1) ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ (الليل: ٥)، حذف فيها مفعولاً ﴿أَعْطَىٰ﴾، وكذلك حُذِفَ المفعولان من المثال: (أعطيتُ).

(2) ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ (الضحى: ٥)، حذف فيها المفعول الثاني لـ﴿يُعْطِيكَ﴾، كما حذف من المثال: (أعطيتُ زيداً).

(3) الآية: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ = = عَن يَدٍ وَهُمْ صَـٰغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩)، ﴿حَتَّىٰ﴾: حرف غاية وجر، ﴿يُعْطُوا۟﴾: مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد ﴿حَتَّىٰ﴾، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل، ﴿ٱلْجِزْيَةَ﴾: مفعول به ثان لـ﴿يُعْطُوا۟﴾ منصوب، و(أن) المضمرة وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بـ﴿حَتَّىٰ﴾؛ التقدير: حتى إعطائهم الجزية، والجار والمجرور متعلق بالفعل ﴿قَـٰتِلُوا۟﴾ في صدر الآية.

فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلامُ في الثاني دالاً على نفي الضرب مطلقاً، والمقصودُ نفيُه عن غير زيد، فلا يُفهمُ المقصودُ عند حذفه.

حذف ناصب الفضلة:

ويُحـذَفُ الناصـبُها إنْ عُلِمـا   وقـد يكـونُ حذفُـهُ مُلْتَزَمَـا

(أ) يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلّ عليه دليل؛ نحو أن يقال: «مَن ضربت؟» فتقول: «زيداً»؛ التقدير: «ضربتُ زيداً»، فحذف (ضربت)؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز.

(ب) وقد يكون واجباً؛ كما تقدم في باب الاشتغال؛ نحو: «زيداً ضربتُه»؛ التقدير: «ضربتُ زيداً ضربتُه»، فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

✦ ✦ ✦

أسئلة ومناقشة

١- ماذا يُقصد بالفعل المتعدي؟ وما علامة التعدية؟ وبِمَ يُسَمّى هذا الفعل؟ وهل منه قولك: «القعود قعدته»؟ ولماذا؟ مثِّل لكل ما تقول.

٢- ما الفعل اللازم؟ وما علامة لزومه؟ وبِمَ يُسمى هذا الفعل؟ مثِّل له في جمل تامة من إنشائك.

٣- الفعل المتعدي أنواع، اذكرها ومثِّل لكل واحدٍ منها بمثال.

٤- للفعل اللازم أوزان خاصة به، اذكر منها خمسة، ومثِّل لما تقول في جمل تامة.

٥- قال النحاة: «يُحذف حرف الجر بعد الفعل اللازم وغيره قياساً وسماعاً»، اشرح هذا القول بالتفصيل، موضحاً الحذف القياسيّ وغيره، ومشيراً إلى الخلاف في هذا الموضوع، وعزِّز إجابتك بالأمثلة.

٦- اختلف النحاة في محل (أَنَّ) و(أَنْ) بعد حذف الجار، وضح هذا الاختلاف، واذكر أهم هذه الآراء، واختر واحداً ترجحه، مع التمثيل لكل ما تقول.

٧- ما حكم تقديم المفعول الثاني من باب (كسا وألبس) على المفعول الأول؟ ومتى يجب هذا التقدير؟ ومتى يجب العكس؟ ولماذا كان الأصل في هذا الباب تقديم المفعول الأول؟ مثِّل لكل ما تقول.

٨- وضِّح مع التمثيل متى يجوز حذف المفعول به؟ ومتى يمتنع ذلك؟

٩- يحذف ناصب الفضلة جوازاً ووجوباً، اشرح ذلك مع التمثيل.

✦ ✦ ✦

تمرينات

١- (أ) بيِّن في النص القرآن الكريم المفعول به المذكور والمحذوف، واذكر علة الحذف وحكمه، ووضح ما تقدم منه على الفاعل، وحكم ذلك التقدير:

﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ۝٤ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ۝٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ ۝٨ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾.

(ب) اذكر موضعين تقدم فيهما المفعول على الفعل ومن خلال النص القرآني.

(ج) عيِّن من النص ما هو متعد من الأفعال لواحد وما هو متعد لاثنين وما هو لازم.

(د) أكمل مفاعيل الأفعال الآتية من النص: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، ﴿يُعۡطِيكَ رَبُّكَ﴾، ﴿فَـَٔاوَىٰ﴾، ثم بيِّن سر الحذف.

٢- مثل بمثالين من إنشائك: الأول حُذِف فيه الناصب للمفعول به جوازاً، والثاني حُذِفَ وجوباً، مع ذكر السبب.

٣- أَنشئ جملاً مفيدة تشتمل على الآتي:

حذف المفعول الأول، حذف المفعول الثاني، حذف الجار قياساً، حذف الجار سماعاً، ذكر الجار وجوباً، فعل من الأفعال اللازمة.

٤- أيّ فرق بين حذف الجار في المثالين الآتيين؟

رغبت أن أسافر، سَعَيْتُ أن أسافر.

٥- مثل بثلاثة أمثلة لأفعال لازمة في جمل تامة.

٦- هـات الفعـل (رأى) في تـركيبين، يكـون في الأول متعـدياً لمفعـول واحـد، وفي الثـاني لاثنـين، ثم أدخـل عليـه همـزة التعديـة، واكتـب بعـده المفاعيل اللازمة.

٧- عَلامَ يستشهد بالآتي؟ وما موضع الشاهد؟

غَضِـبْتْ أنْ نظـرتُ نسـاءً ... لـيس يعرفْنَنـي مَـرَرْن الطريقـا

تمـرُّون الـديار ولـم تعوجـوا ... كلامكـمُ علـيَّ إذَنْ حـرامُ

٨- قال أبو فراس يعاتب ابن عمه سيف الدولة:

تَنَكَّر سيفُ الدين لما عتبتُه ... وعرَّض بي تحت الكلام وقرَّعا

فقولا له: يا صادقَ الود إنني ... جعلتُك ممَّا نابني منك مفزعا

(أ) اشرح البيتين بأسلوب أدبي.

(ب) عيِّن من البيتين فعلاً لازماً، وفعلاً متعدياً لواحد، وفعلاً متعدياً لاثنين.

(ج) أعرب الشطر الثاني من البيت الثاني بالتفصيل.

✦ ✦ ✦



التنازع في العمل

تعريف التنازع:

إنْ عـاملانِ اقتضـيا فـي اسـمٍ ... قبلُ فللواحدِ منهما العَمَلْ[1]

والثانِ أولى عند أهلِ البَصْرَة ... واختار عَكْساً غيرُهم ذا أُسْرَة[2]

التنازعُ: عبارةٌ عن توجُّهِ عاملين[3] إلى معمول واحد، نحو: «ضربتُ وأكرمتُ زيداً»، فكل واحدٍ من «ضربت» و«أكرمت» يطلب «زيداً»

([1]) **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **عاملان**: فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره «اقتضيا»، مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، والفعل المحذوف «اقتضى» في محل جزم فعل الشرط، **اقتضيا**: فعل ماض مبني على الفتح، والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل مفسرة لا محل لها من الإعراب، **في اسم**: جار ومجرور متعلق بالمصدر بعده «عمل»، **عمل**: مفعول به لـ(اقتضيا) منصوب، وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

([2]) **أُسْرة**: بضم الهمزة: الدرع الحصينة، وأسرةُ الرجل: رهطه الأدنون، ويُروى: «أَسَرة» بفتح الهمزة، ومعناه: الجماعة القوية، **ذا أسرة**: **ذا**: حال من (غيرهم) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، **أسرة**: مضاف إليه مجرور، سكن للرويّ.

([3]) يكون العاملان فعلين متصرفين كالآية: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: ٩٦)، أو اسمين يشبهانهما؛ كقوله:

عُهِدْتَ مُغيثاً مُغْنِياً مَن أجَرْتَهُ ... فلم أتخذْ إلا فناءَك مَوْئِلا

أو اسم وفعل؛ كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ (الحاقة: ١٩).

ولا بد من ارتباط العاملين؛ إما بعطف مطلقاً كما مثل، أو بعمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾، فـ﴿ظَنُّواْ﴾ =و﴿ظَنَنتُمْ﴾: تنازعا ﴿أَن لَّن يَبْعَثَ﴾، والثاني معمول للأول؛ لأنه صفة لمصدره المحذوف؛ أي: ظنوا ظناً كظنكم، أو يكون الثاني جواباً للأول؛ كالآية: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان... إلى آخره»، وقوله: «قبلُ» معناه: أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثّلْنا، ومقتضاه: أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألةُ من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه: أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضميره، على ما سيذكره.

مذاهب النحاة في ترجيح أحد العاملين:

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمالُ كل واحدٍ من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَولى منهما:

(أ) فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه[1].

(ب) وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدُّمِه[2].

إعمال الفعل المهمل في ضمير المتنازع عليه:

وَأَعْمِلِ المهملَ في ضمير ما   تنازعاه والتزِمْ ما التُزما
كيُحسنانِ ويسيءُ ابناكا   وقد بغى واعتديا عبداكا[3]

([1]) ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

([2]) ولسلامته من الإضمار قبل الذكر كما عند البصريين.

([3]) **يُحسنان**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، **ويسيءُ**: الواو: حرف عطف، **يسيء**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، **ابناكا**:= =فاعل (يسيء) مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، والألف للإطلاق، **وقد بغى**: الواو: استئنافية، **قد**: حرف تحقيق، **بغى**: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف، **واعتديا**: الواو: عاطفة، اعتديا: فعل ماض مبني على الفتح، والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل، **عبداكا**: فاعل (بغى) مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، وحذفت نونه للإضافة، والكاف: مضاف إليه، والألف للإطلاق.

أي: إذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخرَ عنه؛ فأعمِل المهمل في ضمير الظاهر، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزمُ ذكرُه ولا يجوز حذفُه؛ كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحسن ويسيءُ ابناك»، فكل واحد من «يحسن» و«يسيء» يطلب «ابناك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول: «يحسنان ويسيءُ ابناك»، وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمارُ في الثاني، فتقول: «يُحسن ويسيئان ابناك»، ومثله: «بغى واعتديا عبداك»، وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: «بغيا واعتدى عبداك».

ولا يجوز ترك الإضمار؛ فلا تقول: «يُحسن ويسيءُ ابناك»، ولا «بغى واعتدى عبداك»؛ لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعلُ ملتَزِمُ الذكر، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف؛ بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل[1]، وأجازه الفرّاء على توجُّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر[2]، وهذا بناءً منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: «يحسنان ويسيء ابناك»، وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

حذف الضمير المنصوب غير العمدة من الأول المهمل، ووجوب الإضمار للثاني المهمل مطلقاً:

([1]) يُجيز الكسائي حذف الفعل في باب التنازع عند إعمال الثاني؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر، ولكنّ حذف العمدة أشنعُ مما فرّ منهُ.

([2]) يكون توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر إن عُطِفا بالواو، واتفقا في طلب الرفع أو النصب؛ مثل: حجّ واعتمر خالدٌ، وضربت وأكرمتُ سعيداً، فإن اختلف= =العاملان أضمر مؤخراً؛ مثل: ضربني وضربتُ زيداً هو؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل.

ولا تجـئْ مَـعْ أوَّلٍ قـد أُهمِـلا   بمضـمَرٍ لغيـرِ رفـعٍ أُوهِـلا[1]
بلْ حَذْفَه الزمْ إن يكنْ غيرَ خَبَرْ   وأخِّرنْـهُ إن يكُـنْ هـو الخَبَـرْ[2]

تقـدم أنـه إذا عمـل أحـد العـاملين في الظـاهر وأُهمل الآخـر عنـه أُعمـل في ضميره، يلزم الإضمار إن كان مطلوبُ الفعل مما يلزم ذكرُه؛ كالفاعل أو نائبه، ولا فـرق في وجـوب الإضـمار حينئـذ بـين أن يكـون المهمـل الأول أو الثـاني، فنقول: «يحسنان ويسيء ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك».

وذكـر هنـا أنـه إذا كـان مطلوب المهمـل غير مرفوع؛ فـلا يخلو: إما أن يكـون عمدة في الأصل -وهو مفعول (ظن) وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهـو المـراد بقولـه: «إنْ يكـن هـو الخـبر»- أو لا، فـإن لم يكـن كـذلك؛ فإمـا أن يكـون الطالـب له هو الأول أو الثاني؛ فإن كان الأول لم يجز الإضمار، فتقول: «ضربت وضربني زيدٌ، ومررت ومر بي زيدٌ»، ولا تضمر؛ فلا تقول: «ضربتُه وضربني زيدٌ»، ولا «مررت به ومر بي زيد»، وقد جاء في الشعر؛ كقوله:

١٩- إذا كنـتَ تُرضـيه ويُرضـيك صـاحبٌ
جهاراً فكنْ في الغيب أحفظَ للعهد[1]

([1]) أوهلا: فعل ماض مبني لما لم يسمّ فاعله، من «أوهله الله لكذا»؛ أي: أهّله، وجعله أهلاً له.

([2]) **وأخّرَنْه**: الواو: عاطفة، أخرن: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **إن يكن**: إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **يكن**: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بالسكون، واسمه: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود إلى «مضمر» في البيت السابق، **هو**: ضمير فصل لا محل له، **الخبر**: خبر (يكن) منصوب، وجواب شرط (إن) محذوف؛ لدلالة الكلام السابق عليه، التقدير: إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

وأَلْــغِ أحاديــثَ الوشـــاة فقلّمـــا
يحــاولُ واشٍ غيــرَ هجــرانِ ذي وُدِّ

وإن كـان الطالـبُ لـه هـو الثـانيَ وجـب الإضـمار؛ فتقـول: «ضـربني وضـربتُه زيدٌ»، و«مر بي ومررتُ به زيدٌ»، ولا يجوز الحذف؛ فلا تقول: «ضربني وضربتُ زيدٌ»، و«مر بي ومررتُ زيدٌ»، وقد جاء في الشعر؛ كقوله:

٢٠- بِعُكـاظَ يُعشـي النـاظرينَ إذا هـــمُ لمحـــوا شُـــعاعُه[2]

([1]) قائل البيتين غير معروف. **جِهاراً**؛ بكسر الجيم: عياناً، **الوشاة**: جمع واشٍ؛ وهو الذي يسعى بالفساد بين الناس.

المعنى: إذا كنت تراعي صديقك وتفعل ما يرضيه في حال حضوره، وكان هو أيضاً معك بهذه المثابة؛ فكن أكثر حفظاً ورعاية لما بينكما من واجبات الصحبة في حال غيبته عنك، ولا تلتفت إلى كلام النمامين المفسدين، بل أسقطه؛ لأنهم لا يريدون إلا إبعاد الخليل عن خليله.

الإعراب: **إذا**: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ«أحفظ»، **كنت**: كان: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمها، **ترضيه**: ترضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، **وجملة** «**ترضيه**» في محل نصب خبر (كنت)، **والجملة** «**كنت ترضيه**» في محل جر بإضافة (إذا) إليها، **ويرضيك**: الواو: عاطفة، يرضي: مضارع مرفوع بضمة مقدرة، والكاف: مفعوله، **صاحب**: فاعله مرفوع بالضمة، **جهاراً**: منصوب على الظرفية متعلق بـ(ترضيه) أو (يرضيك)، **فكن**: الفاء: واقعة في جواب الشرط= =«إذا»، كن: فعل أمر ناقص مبني على السكون، واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **في الغيب**: جار ومجرور متعلق بـ(أحفظ)، **أحفظ**: خبر (كن) منصوب، **للعهد**: جار ومجرور متعلق بـ(أحفظ)، **وجملة** (**كن أحفظ للعهد**): لا محل لها من الإعراب؛ لأنها واقعة في جواب شرط غير جازم.

الشاهد: في قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب»، حيث تنازع كل منهما «صاحب»، فالأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وأعمل فيه الثاني، وأضمر في الأول ضمير يعود إلى (صاحب)، ولم يحذف الضمير مع أنه غير مرفوع ولا عمدة في الأصل، وهذا شاذ.

([2]) قائلة هذا البيت عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، وقبل هذا البيت قولها:

والأصل: «لمحوه»، فحذف الضميرَ ضرورةً، وهو شاذ، كما شذَّ عملُ المهمل الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدةً في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالبُ له هو الأول أو الثانيَ:

واسأل بنا في قومنا	وليكفِ من شرٍّ سماعُهْ
قيساً وما جمعوا لنا	من مجمعٍ باقٍ شَناعُه

عُكاظ بوزن غراب: اسم سوق من أعظم أسواق الجاهلية بناحية مكة، وراء قرن المنازل بمرحلة بين نجد والطائف، كان العرب يجتمعون بها كل سنة في ذي القعدة، فيقيمون نحو شهر، ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون، فلما جاء الإسلام أبطل ذلك، **يُعْشي**: بضم الياء: يُضعف البصر، **شعاعه**: الشّعاع: بضم الشين: ما تراه من الضوء كأنه الحبال مقبلة عليك، والضمير المضاف إليه (شعاع) عائد على السلاح المفهوم من بيت قبله.=

= **المعنى**: في هذا المحل المسمى بعكاظ يُضعف شعاع السلاح أبصار الناظرين إليه إذا نظروه.

الإعراب: **بعكاظ**: الباء حرف جر، **عكاظ**: مجرور بالباء، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بقوله: «جمعوا» في البيت السابق المذكور، **يعشي**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، **الناظرين**: مفعول (يعشي) مقدم منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالجواب المحذوف لدلالة الكلام عليه، **همُ**: ضمير منفصل في محل رفع فاعل بالفعل المحذوف وجوباً المفسر بما بعده، تقديره: «لمحوا»، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وجملة الفعل المحذوفة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، **لمحوا**: لمح: فعل ماض مبني على الضم، والواو فاعل، والجملة مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها، **شعاعُه**: فاعل لـ(يعشي) مرفوع بالضمة، والهاء في محل جر مضاف إليه.

الشاهد: في قولها: «يعشي» و«لمحوا شعاعهُ»، حيث تنازع الفعلان هذا المعمول «شعاعه»، فأعمل الأول حيث رفع «شعاعه» على الفاعلية، وأضمر في الثاني، وحذف الضمير للضرورة، وهو شاذ.

(أ) فإن كان الطالبُ هو الأولَ وجب إضمارُه مؤخراً، فتقول: «ظنَّني وظننتُ زيداً قائماً إياه»[1].

(ب) وإن كان الطالبُ له هو الثاني أضمرتَه، متصلاً كان أو منفصلاً؛ فتقول: «ظننتُ وظنَّنيه زيداً قائماً، وظننتُ وظنّني إياهُ زيداً قائماً»[2].

ومعنى البيتين: أنك إذا أهملت الأول لم تأتِ معه بضمير غير مرفوع، وهو المنصوب والمجرور، فلا تقول: «ضربتُه وضربني زيدٌ»، ولا «مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ»، بل يلزم الحذفُ، فتقول: «ضربتُ وضربني زيدٌ»، و«مررتُ ومر بي زيدٌ»، إلا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل، فإنه لا يجوز حَذفُه، بل يجب الإتيانُ به مؤخَّراً؛ فتقول: «ظنني وظنتُ زيداً قائماً إياه»، ومفهومُه: أن الثاني يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً؛ مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، عمدةً في الأصل أو غير عمدة.

وأظهِرْ إن يكنْ ضميرٌ خبراً	**لغيرِ ما يُطابِقُ المفسِّرا**
نَحْوُ: «أظَنُّ ويظنَّاني أخا	**زيداً وعمراً أخوين في الرَّخا»[3]**

---

(1) ظنني: ظن: فعل ماض ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول أول، إياه: إيا: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثانٍ، والهاء للغائب.

(2) ظننيه: ظن: فعل ماض ينصب مفعولين، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول أول، والهاء في محل نصب مفعول ثانٍ، ظنني إياه: الياء: مفعول أول لـ(ظن)، إيا: مفعوله الثاني.

(3) **أظن**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، **ويظناني**: الواو: عاطفة، يظنان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف فاعله، والياء: في محل نصب مفعول أول، **أخاً**: مفعول ثان لـ(يظنان) منصوب بالفتحة، **زيداً**: مفعول أول لـ(أظن) منصوب بالفتحة، **وعمراً**: الواو: عاطفة، **عمراً**: معطوف على (زيداً)، ومنصوب مثله، **أخوين**: مفعول ثان

أي: يجب أن يؤتَى بمفعول الفعل المهمل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسِّرُه؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابقُ المفسِّر، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُه مثّنًى؛ نحو: «أظنُّ ويظنناني زيداً وعمراً أخوين»، فـ«زيداً» مفعول أول لـ(أظنُّ)، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعول ثان لـ(أظن)، و«الياء»: مفعول أول لـ(يظنان)، فيحتاج إلى مفعول ثانٍ، فلو أتيتَ به ضميراً فقلتَ: «أظن ويظنناني إياه زيداً وعمراً أخوين»؛ لكان «إياه» مطابقاً للياء في أنهما مفردان، ولكن لا يطابقُ ما يعود عليه وهو «أخوين»؛ لأنه مفرد، و«أخوين» مثنى، فتفوتُ مطابقةُ المفسِّر للمفسَّر[1]، وذلك لا يجوز.

وإن قلت: «أظن ويظنناني إياهما زيداً وعمراً أخوين»؛ حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر؛ لكون «إياهما» مثّنًى، و«أخوين» كذلك، ولكن تفوتُ مطابقةُ المفعول الثاني – الذي هو خبرٌ في الأصل- للمفعول الأول- الذي هو مبتدأ في الأصل-؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو «الياء»، والمفعول الثاني غير مفرد؛ وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر لمبتدأ.

فلما تعذرت المطابقةُ مع الإضمار وجب الإظهار، فتقول: «أظن ويظنناني أخاً زيداً وعمراً أخوين»[2]، فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولا (أظن)، و«الياء»:

لـ(أظن) منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، **في الرخا**: جار ومجرور بكسرة مقدرة على الهمزة المحذوفة للضرورة، متعلق بمحذوف صفة لـ(أخوين)، والرخا: مقصور هنا ضرورة، والأصل: «الرخاء».

(1) **المفسِّر**: -بكسر السين مشددة- هو «أخوين»، وهو مثنى، والمفسَّر: -بفتح السين مشددة- هو الضمير «إياه»، وهو مفرد، فلم تتوفر المطابقة، وهي واجبة في باب التنازع.

(2) «أخاً» في المثال مفعول ثان لـ(يظنان)، وهو اسم ظاهر، فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم، فلا تضرّه مخالفتُه للأخوين؛ لعدم افتقاره إليهما، بل إنما يطابق مبتدأه الأصلي.

مفعول (يظنان) الأول، و«أخاً»: مفعوله الثاني، ولا تكون المسألةُ -حينئذ- من باب التنازع؛ لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى به جانبُ المخبَر عنه، فتقول: «أظن ويظناني إياه زيداً عمراً أخوين»[1]، وأجازوا الحذف؛ فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

✦ ✦ ✦

([1]) المخبر عنه هو ياء المتكلم في (يظناني)، والضمير «إياه» يطابقه في الإفراد، ويخالف المفسّر «أخوين».

أسئلة ومناقشة

١- اشرح تعريف التنازع مِنْ خلال مثالين تذكرهما وتُوضِّح فيهما العامِلَيْنِ المتنازعين، والاسم المنازع فيه، والعامل الذي تختار إعماله.

٢- ماذا يشترط في العامل في باب التنازع؟ وما شرط المتنازَع فيه؟ مثِّل لما تقول.

٣- أيَّ العملين تختار للعمل باب التنازع؟ ولماذا؟ وماذا يجب عليك أن تَعْمَلَ مَعَ المهمل؟ مثِّل لذلك بأمثلة من عندك.

٤- ما الذي يجب إضمارهُ مع العامل المهمل؟ وما الذي يمتنع إضماره؟ مثِّل لذلك وعلّل ما تقول.

٥- هل تُضمر الفضلة مع العامل المهمل؟ ومتى؟ وضح ذلك بالأمثلة.

٦- علامَ استشهد النحاة بما يأتي؟ وما موضع الشاهد:

بعُكاظ يعشي الناظرين إذا هُمُ لمحوا شعاعه

إذا كنت ترضيه ويُرضيك صاحبٌ جِهاراً فكن في الغيب أحفظ لِلوُدِّ

✦ ✦ ✦

تمرينات

١- بيِّن فيما يأتي المتنازَع فيه والعامل وحكمه من حيث التقديم والتأخير والإضمار والحذف:

«اجتمعوا وتناقش الرؤساء في ظل الكعبة المشرفة؛ للتفاهم فيما يعود بالخير على الأمة الإسلامية، وأبرموا وأصدروا كثيراً من القرارات الهامة، واغتبطوا وسعد أكثرهم للإجماع الرائع على تلك القرارات، واشتدت الحماسة، واشتعلت عندما ذكر أعداء الإسلام من شيوعيين وصهاينة، وقد أخلصوا وابتهج المسلمون بروحهم البناءة، ولا شك أن هذا خير من السلبية وأن يسكتوا ويتركوا الأحداث دون مواجهة».

٢- أعمل العامل الأول في الجملتين الآتيتين، واضمر ما يلزم في الثاني، ثم أعمل الثاني وأضمر في الأول ما هو مطلوب مع التعليل والتحليل:

أكرمني وأكرمت علياً، ظننت وظنني عليٌّ مسافراً.

٣- قال تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾[1].

أيّ العاملين عمل في الآية الكريمة؟ وأيّهما أُهمل؟ وما دليلك؟

٤- قال رسول الله ﷺ: «تُسبِّحون وتُحمِّدون وتكبِّرون دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين مرّة»:

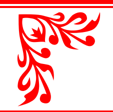
(أ) أي العوامل المتنازِعة في الحديث؟ وأين المعمولات المتنازَع فيها؟ وماذا أُعمل منها؟ وما الدليل؟

(ب) أعرب ما تحته خط من الحديث.

([1]) آية ٩٦ سورة الكهف.



المفعول المطلق



تعريف:

المصدرُ اسمُ ما سوى الزمانِ مِن
مدلولَيِ الفعلِ كـ«أمنٍ» مِن «أمنْ»[1]

الفعلُ يدل على شيئين: الحدث والزمان؛ فـ«قام» يدلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ، و«يقومُ» يدلُّ على قيام في الحال أو الاستقبال، و«قُمْ» يدل على قيام في الاستقبال، والقيامُ: هو الحدثُ، وهو أحدُ مدلولي الفعل، وهو المصدر، وهذا معنى قوله: «ما سوى الزمان من مدلولي الفعل»، فكأنه قال: «المصدرُ اسم الحدث كـ«أَمْنٍ»، فإنه أحد مدلولي «أَمِنَ».

والمفعول المطلق: هو المصدر المنتصبُ توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه أو عَدَدِه؛ نحو: «ضربتُ ضرباً»[2]، و«سرتُ سَيْرَ زيدٍ»[3]، و«ضربتُ

([1]) **المصدر**: مبتدأ مرفوع، **اسم**: خبره مرفوع، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، **سوى**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والمبتدأ المحذوف هو العائد على الموصول، **والجملة** لا محل لها صلة الموصول، **الزمان**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **من مدلولي**: **من**: حرف جر، **مدلولي**: مجرور بـ(من) وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وحذفت نونه للإضافة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم الموصول «ما»، تقديره: كائناً من مدلولي الفعل، **الفعل**: مضاف إليه.

([2]) **ضرباً**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مؤكد لعامله «ضربت»؛ لأن الضرب مفهوم من الفعل، فتأكد بذكر المصدر.

([3]) سيرَ زيد: سير: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، وزيد: مضاف إليه، وسير: مبين لنوع عامله، فهو محدد بأنه سير زيد وليس سيراً عاماً مبهماً.

ضربتَيْنِ»[1]، وسُمِّيَ مفعولاً مطلقاً؛ لصدق المفعول عليه غيرَ مُقيّد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقعُ عليه اسمُ المفعول إلا مقيّداً؛ كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

عامل المصدر:

المصدر أصل للفعل:

بِمِثْلِـهِ أو فعـلٍ او وصـفٍ نُصِـبْ
وكونُـه أصـلاً لهـذين انْتُخِـبْ[2]

ينتصب المصدر بمثلِه؛ أي: بالمصدر؛ نحو: «عجبتُ من ضربك زيداً ضرباً شديداً»، أو بالفعل نحو: «ضربتُ زيداً ضرباً»، أو بالوصف نحو: «أنا ضاربٌ زيداً ضرباً».

(أ) و**مذهب البصريين** أن المصدر أصلٌ، والفعل والوصف مشتقان منه، وهذا معنى قوله: «وَكونُه أصلاً لهذين انتُخبَ»؛ أي: المختارُ أن المصدر أصلٌ لهذين؛ أي: الفعلِ والوصفِ.

(ب) و**مذهب الكوفيين** أن الفعل أصلٌ، والمصدر مشتقٌّ منه.

---

(1) ضربتين: مفعول مطلق منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وهو مبين لعدد عامله، فالضرب حدث أكثر من مرة.

(2) **كونه**: كون: مبتدأ مرفوع بالضمة مصدر (كان) الناقصة، والهاء: في محل جر بالإضافة من إضافة المصدر لمرفوعه، **أصلاً**: خبر (كون) منصوب بالفتحة، **لهذين**: اللام: حرف جر، والهاء: للتنبيه، **ذين**: اسم إشارة مبني على الياء في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بـ(أصلاً)، **انتُخب**: فعلٌ ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، وسكن للوقف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ: (كونه).

(ج) **وذهب قومٌ** إلى أن المصدر أصلٌ، والفعل مشتقٌّ منه، والوصف مشتق من الفعل.

(د) **وذهب ابن طلحة** إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصلٌ برأسه، وليس أحدُهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح المذهب الأول؛ لأن كلَّ فرعٍ يتضمّنُ الأصلَ وزيادة، والفعلُ والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة؛ فالفعل يدلُّ على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

أنواع المفعول المطلق:

توكيداً او نوعاً يُبينُ أو عَدَدْ

كـ«سِرتُ سَيْرَتَيْنِ سيرَ ذي رَشَد»[1]

المفعول المطلق يقع على **ثلاثة أحوالٍ** كما تقدم:

(أ) **أحدها**: أن يكون مؤكداً؛ نحو: «ضربتُ ضرباً».

([1]) **توكيداً**: مفعول به مقدم لـ(يبين) منصوب بالفتحة، **أو نوعاً**: **أو**: حرف عطف، **نوعاً**: معطوف على (توكيداً) ومنصوب مثله بالفتحة، **يبين**: مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، **أو عدد**: **أو**: حرف عطف، **عدد**: معطوف على (توكيداً) ومنصوب مثله، وسكن للروي، **كسرت**: الكاف: حرف جر لمجرور محذوف تقديره: «قولك»، سرت: فعل وفاعل، سار: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء في محل رفع فاعل، **سيرتين**: مفعول مطلق مبين للعدد منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين، **سير**: مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بالفتحة، **ذي**: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، **رشد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن للروي.

(ب) **الثـاني**: أن يكـون مبينـاً للنـوع[1]؛ نحـو: «سـرتُ سـيرَ ذي رشـد»، و«سرتُ سيراً حسناً».

(ج) **الثالـث**: أن يكـون مبينـاً للعـدد؛ نحـو: «ضـربتُ ضـربةً، وضـربتَيْنِ، وضَرَباتٍ».

نائب المصدر في النصب على المفعولية المطلقة:

وقــد ينــوبُ عنــهُ مــا عليــه دلّ

كـ«جِدَّ كلَّ الجدِّ، وافرحِ الجَذَلْ»[2]

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه:

(أ) كـ«كل وبعض» مضافين إلى المصدر؛ نحو: «جِدَّ كلَّ الجدِّ»، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، و«ضربتُهُ بعض الضرب».

([1]) المبين للنوع على ثلاثة أقسام:

(أ) المضاف؛ نحو: سرتُ سيرَ ذي رشد، وسعيتُ سعيَ المجدين.

(ب) الموصوف؛ نحو: سرتُ سيراً حسناً، وعملت عملاً صالحاً.

(ج) المحلّى بـ(أل) العهدية؛ نحو: سرتُ السيرَ؛ أي: المعهود بينك وبين مخاطبك.

([2]) **قد ينوب**: قد: حرف تقليل، **ينوب**: مضارع مرفوع، **عنه**: جار ومجرور متعلق بـ(ينوب)، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل (ينوب)، **عليه**: جار ومجرور متعلق بـ(دلّ)، **دلّ**: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للروي، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على (ما)، **وجملة (دلّ)** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **كجد**: الكاف: حرف جر، والمجرور قول محذوف، **جدّ**: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالفتح تخفيفاً؛ لتعذر السكون بسبب التضعيف، والفاعل ضمير مُستتر وجوباً تقديره أنت، **كلّ الجد**: **كلَّ**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، **الجد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة،= =**وافرح**: الواو: عاطفة، **افرح**: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **الجذل**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وسكن للروي.

(ب) وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور؛ نحو: «قعدتُ جلوساً، وافرح الجذلَ»، فـ(الجلوس): نائب منابَ (القعود)؛ لمرادفته له، و(الجَذَل): نائب مناب (الفرح)؛ لمرادفته له.

(ج) وذلك ينوبُ منابَ المصدر اسمُ الإشارة؛ نحو: «ضربتُهُ ذلكَ الضَربَ»، (وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسمُ الإشارة مَنابَ المصدر؛ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر كما مثّلْنا، وفيه نظر، فمِن أمثلةِ سِيبويه: «ظننتُ ذاك»؛ أي: ظننتُ ذاك الظنَّ، فـ(ذاك): إشارة إلى الظنّ، ولم يُوصَفْ به).

(د) وينُوبُ عن المصدر -أيضاً- ضميرُهُ؛ نحو: «ضربتُهُ زيداً»؛ أي: ضربتُ الضربَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]؛ أي لا أعذبُ العذابَ.

(هـ) وعددهُ؛ نحو: «ضربتُهُ عشرين ضربةً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[1].

([1]) من الآية ١٢٩ من سورة النساء، وهي: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۖ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ ۚ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

([2]) من الآية ١١٥ من المائدة، وهي: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾: ﴿لَّآ﴾: نافية، (أعذب): مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق، ﴿أَحَدًا﴾: مفعول به منصوب بالفتحة، ﴿مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: ﴿مِّنَ﴾: حرف جر، ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ﴿أَحَدًا﴾.

(و) والآلة؛ نحو: «ضربتُهُ سوطاً»، والأصل: «ضربتُهُ ضربَ سوطٍ»، فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقَامَه، والله تعالى أعلم.

أحكام المصدر المؤكد من حيث الإفراد والتثنية والجمع:

وما لتوكيدٍ فوحِّدْ أبدا   وثَنِّ واجمعْ غيرَه وأفرِدا[2]

لا يجوز تثنيةُ المصدر المؤكِّد لعامله، ولا جمعُه، بل يجب إفرادُه، فتقول: «ضربتُ ضرباً»؛ وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعلُ لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ.

وأما غيرُ المؤكِّد -وهو المبين للعدد والنوع- فذكر المصنفُ أنه يجوزُ تثنيتُه وجمعُه:

فأما المبيّنُ للعدد فلا خلافَ في جواز تثنيته وجمعه؛ نحو: «ضربتَيْن وضَرَبَاتٍ».

وأما المبيّنُ للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيتُه وجمعُه إذا اختلفت أنواعُه؛ نحو: «سرتُ سيْرَيْ زيدٍ الحَسَنَ والقبيحَ»، (وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيتُه ولا جمعُه قياساً، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وهذا اختيار الشلوبين).

([1]) من الآية ٤ من النور، وهي: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾.

([2]) **ما لتوكيد**: **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ(وحّدْ)، **لتوكيد**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، تقديرها: «استقرّ»، **فوحّدْ**: الفاء: زائدة تفيد التفصيل، وحد: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **أبداً**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(وحّد)، **وثنّ**: الواو: عاطفة، **ثن**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، **وأفردا**: الواو: عاطفة، أفردا: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

حذف عامل المصدر:

وحــــذفُ عامـــلِ المؤكِّـــدِ امتَنَـــعْ
وفـــي سِـــواهُ لـــدليلٍ مُتَّســـع[1]

المصدر المؤكِّدُ لا يجوز حذفُ عامله؛ لأنه مسوقٌ لتقرير عامله وتقويته، والحذفُ منافٍ لذلك.

وأمّا غيرُ المؤكِّد فيُحذَفُ عامله للدلالة عليه جوازاً ووجوباً.

فالمحذوف جوازاً كقولك: «سَيْرَ زيدٍ» لمن قال: «أيَّ سيرٍ سرتَ؟»، و«ضربتَيْنِ» لمن قال: «كَمْ ضربتَ زيداً؟»[2]؛ والتقدير: سرتُ سيرَ زيدٍ، وضربتُهُ ضربتَيْنِ.

وقولُ ابن المصنف: (إن قولَه: «وحذفُ عامل المؤكِّد امتنع» سهوٌ منه؛ لأن قولك: «ضرباً زيداً» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوباً، كما سيأتي) ليس بصحيح، وما استدلَّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه؛ وذلك لأن «ضرباً زيداً» ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد، بمثابة: «اضربْ زيداً»؛ لأنه واقعٌ موقِعَهُ، فكما أن «اضربْ زيداً»

---

(1) **حذفُ**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **عامل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **المؤكد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **امتنع**: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، **وجملة (امتنع)** في محل رفع خبر المبتدأ (حذف)، **وفي سواه**: الواو: عاطفة، **في**: حرف جر، **سوى**: مجرور بـ(في) بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(متسع)، والهاء: مضاف إليه، **لدليل**: جار ومجرور متعلق بـ(متسع)، **متسع**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وسكن للوقف.

(2) كم ضربت زيداً؟ كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، ضربت: فعل وفاعل، ضربت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل، زيداً: مفعول به منصوب بالفتحة.

لا تأكيد فيه؛ كذلك «ضرباً زيداً»، وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نائب مناب الفعل، دالٌّ على ما يدلُّ عليه، وهو عوضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكّد.

ومما يدلُّ أيضاً على أن «ضرباً زيداً» ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله: أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل؛ هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعملُ، فـ«زيداً» في قولك: «ضرباً زيداً» منصوب بـ«ضرباً» على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف؛ وهو «اضرب»، فعلى القول الأول ناب «ضرباً» عن «اضربْ» في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

والحذفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَدَلا

مِن فعْلِهِ كـ«نَدْلاً» اللَّذْ كانْدُلا[1]

يُحذف عامل المصدر وجوباً في مواضع:

(أ) منها إذا وقع المصدر بدلاً من فعله[1]، وهو مقيسٌ في الأمر والنهي؛ نحو: «قياماً لا قعوداً»[2]؛ أي: قُمْ قياماً، ولا تقعُدْ قعوداً، والدعاء نحو: «سقياً لك»[3]؛ أي: سقاك الله.

---

(1) **الحذف**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **حتم**: خبر مرفوع بالضمة، **مع**: ظرف منصوب بالفتحة متعلق بـ(حتم)، **آت**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، **بدلاً**: حال من ضمير (آت) منصوب بالفتحة، **من فعله**: جار ومجرور متعلق بـ(بدلاً)، والهاء: في محل الجر بالإضافة.

وكذلك يُحذفُ عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصود

([1]) المصدر الآتي بدلاً من فعله نوعان: طلبي وخبري، فالطلبي هو الواقع أمراً أو نهياً أو ودعاءً أو توبيخاً، وهذا النوع مقيس على الصحيح؛ بشرط أن يكون له فعل من لفظه، وأن يكون مفرداً منكراً، وإلا كان سماعياً؛ نحو: ويْلَه.

([2]) قياماً: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: قم، وعلامة نصبه الفتحة، لا قعوداً: لا ناهية، قعوداً: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره: «لا تقعدْ».

([3]) سقياً: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره: سقاك الله، وعلامة نصبه الفتحة، لك: جار ومجرور متعلق بـ(سقياً).

به التوبيخُ؛ نحو: «أَتَوانياً وَقد علاك المشيبُ؟!»[1]؛ أي: أتتوانى وقد علاك؟!

ويقلّ حذفُ عامل المصدر وإقامةُ المصدر مُقامَه في الفعل المقصود به الخبرُ[2]؛ نحو: «أفعلُ وكرامةً»؛ أي: وأكرمُك، فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والمصدرُ نائبٌ منابَه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كندلاً» إلى ما أنشده سيبويه؛ وَهُوَ قول الشاعر:

٢١- يمرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عيابُهُمْ
ويرجِعْنَ من دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ
على حينَ ألهى الناسَ جلُّ أمورهم
فَنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثعالب[3]

---

(1) أتوانياً: الهمزة للاستفهام، توانياً: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره: أتتوانى، وعلامة نصبه الفتحة، وقد: الواو: حالية، قد: حرف تحقيق، علاك: علا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، والكاف: مفعوله، المشيبُ: فاعله مرفوع بالضمة.

(2) المراد بالخبر: ما قابل الطلب، فيشمل الإنشاء غير الطلبي؛ كقولهم عند تذكر النعمة: (حمداً وشكراً لا كفراً)، وعند تذكر الشدة: (صبراً لا جزعاً)، وعند الامتثال: (سمعاً وطاعة)؛ أي: حمدت حمداً، وشكرت شكراً، وصبرت صبراً... إلخ، والمراد بقلة الحذف في ذلك: قصره على السماع.

(3) قائلهما: أعشى همدان يهجو لصوصاً. **الدَّهْنا**: اسم موضوع لتميم بنجد، **العياب**: جمع عَيْبَة؛ وهي: زنبيل من أدم أو ما تجعل فيه الثياب، **دارين**: بكسر الراء: اسم قرية بالبحرين فيها سوق، كان يحمل إليها مسكٌ من ناحية الهند، **بُجْر الحقائب**: **بُجْرَ**: جمع بجراء؛ أي: ممتلئة، **الحقائب**: جمع حقيبة؛ وهي ما يحمل على الفرس خلف الراكب، وهي العياب المذكورة.=

= **المعنى**: إن هؤلاء اللصوص يمرون بالدهنا وأوعيتهم خفيفة لفراغها، ثم يرجعون من دارين وأوعيتهم ممتلئة مما سرقوه حين انشغال الناس بأمورهم الجليلة، وهم يتواصون بخطف المال واختلاسه بسرعة مثل خطف الثعالب.

الإعراب: **يمرون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، **بالدهنا**: جار ومجرور متعلق بـ(يمرون)، **خفافاً**: حال من ضمير (يمرون) منصوب بالفتحة، **عيابهم**: فاعل

فـ«ندلاً»: نائب منابَ فعل الأمر؛ وهو (اندلْ)، والنّدْل: خطفُ الشيء بسرعة، و«زريقُ»: منادى، والتقدير: ندلاً يا زريق المال، وزريقُ: اسمُ رجل.

وأجاز المصنف أن يكون مرفوعاً بـ(ندلاً)، وفيه نظر؛ لأنه إن جُعل «ندلاً» نائب مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير: «اندُلْ»؛ لم يصح أن يكون مرفوعاً به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً، فكذلك ما ناب منابَه، وإن جُعل نائباً مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير: «ليَنْدُلْ»؛ صحَّ أن يكون مرفوعاً به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب؛ نحو: «ضرباً زيداً»؛ أي: اضربْ زيداً، والله أعلم.

(خفافاً) مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة، والميم: علامة جمع الذكور، **ويرجعْن**: الواو: عاطفة، **يرجعن**: مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون فاعل، واستعمل الشاعر هنا نون النسوة لضمير الذكور مجازاً؛ تحقيراً لهم، **من دارين**: جار ومجرور، **دارين**: مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار متعلق بـ(يرجعن)، **بجر**: حال من ضمير (يرجعن) منصوب بالفتحة، **الحقائب**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

على حين: على: حرف جر، **حينَ**: ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقول محذوف تقديره: يقولون: ندلاً على حين... إلخ، **ألهى**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، **الناس**: مفعول به مقدم منصوب، **جلّ**: فاعل (ألهى) مرفوع بالضمة، **أمورهم**: مضاف إليه مجرور، والهاء: مضاف إليه، والميم لجماعة الذكور، **وجملة (ألهى الناس جل أمورهم)**: في محل جر بإضافة (حين) إليها، **فندلاً**: الفاء: فصيحة أو زائدة، **ندلاً**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً، وعلامة نصبه الفتحة، **زريق**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، **المالَ**: مفعول به لـ(ندلاً) منصوب بالفتحة، **ندلَ الثعالب**: **ندل**: مفعول مطلق مبين للنوع عامله (ندلاً)، **الثعالب**: مضاف إليه.

الشاهد: في قوله: «فندلاً»، حيث إنه مصدر نائب مناب فعل الأمر؛ وهو «اندل»، وعامله محذوف وجوباً.

وما لتفصيلٍ كإمّا مَنَّا عاملُهُ يُحذَفُ حيثُ عَنَّا[1]

(ب) يحذف أيضاً عاملُ المصدر وجوباً إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[2]، فـ﴿مَنًّا﴾ و﴿فِدَآءً﴾: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: -والله أعلم- فإما تمنون منّاً، وإمّا تفدون فداء، وهذا معنى قوله: «وما لتفصيل... إلى آخره»؛ أي: يحذف عامل المصدر المسوقِ للتفصيل حيثُ عنَّ؛ أي: عرض.

كذا مكرَّرٌ وذو حَصْرٍ وَرَدْ نائبَ فعلٍ لاسمِ عَيْنٍ استَنَد[3]

---

(1) **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **لتفصيل**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، تقديرها: استقر، **عاملُه**: مبتدأ ثان مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه، **يُحذف**: مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني: (عامله)، **وجملة** «**عامله يحذف**» في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما لتفصيل»، **حيث**: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، متعلق بـ(يحذف)، **عَنَّ**: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق، **وجملة** (**عَنَّ**): في محل جر بإضافة (حيث) إليها.

(2) من الآية ٤ سورة محمد؛ وهي: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٍۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾،= = ﴿فَإِمَّا مَنًّا﴾: الفاء: عاطفة، إما: حرف تفصيل، ﴿مَنًّا﴾: مفعول مطلق بفعل محذوف وجوباً منصوب بالفتحة.

(3) **كذا**: الكاف حرف جر، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ(مكرر)، **مكرر**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **وذو حصر**: الواو: عاطفة، **ذو**: معطوف على (مكرر) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **حصر**: مضاف إليه، **ورد**: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، **والجملة**

(ج) أي: كذلك يُحذف عامل المصدر وجوباً إذا ناب المصدرُ عنِ فعلٍ استند لاسم عينٍ؛ أي: أُخْبر هـ عنه، وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، فمثال المكرَّر: «زيدٌ سيراً سَيْراً»، والتقدير: زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وجوباً؛ لقيام التكرير مقامه، ومثالُ المحصور: «ما زيدٌ إلا سيراً» و«وإنما زيدٌ سيراً»، والتقدير: ما زيدٌ إلا يسيرُ سيراً، وإنما زيدٌ يسيرُ سيراً، فحُذف «يسير» وجوباً؛ لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير.

فإن لم يُكرَّرْ ولم يُحْصَر لم يجب الحذفُ؛ نحو: «زيدٌ سيراً»؛ والتقدير: زيدٌ يسير سيراً؛ فإن شئت حذفت «يسير»، وإن شئت صرَّحْتَ به، والله أعلم.

ومنهُ ما يدعونه مؤكِّداً لنفسه أو غيره؛ فالمبتدا[1]

نحو: «له عليَّ ألفٌ عُرفا» والثان كـ«ابني أنت حقاً صِرْفَا»[2]

«**ورد**» في محل رفع صفة لـ(مكرر) و(ذو حصر)، **نائب**: حال من ضمير (ورد) منصوب بالفتحة، **فعل**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(1) **ومنه**: من: حرف جر، والهاء في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ«ما»، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، **يدعونه**: مضارع مرفوع للتجرد بثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل، والهاء: مفعول أول لـ(يدعون)، **مؤكداً**: مفعوله الثاني منصوب بالفتحة، **لنفسه**: جار ومجرور متعلق بـ(مؤكداً)، والهاء: مضاف إليه، **أو غيره**: أو: عاطفة، **غيره**: معطوفة على (نفسه) ومجرورة مثلها، والهاء: مضاف إليه.

(2) **له عليّ ألفٌ عرفاً**: مثال المصدر المؤكد لنفسه، **له**: جار ومجرور، **علي**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، **ألفٌ**: مبتدأ مؤخر مرفوع، **عُرفاً**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً وعلامة نصبه الفتحة.

أنت ابني حقاً صرفاً: مثال المصدر المؤكد لغيره: **أنت**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، **ابني**: خبره مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء في محل جر بالإضافة، **حقاً**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً، **صرفاً**: نعت لـ(حقاً) ومنصوب مثله بالفتحة.

(د) أي: من المصدر المحذوف عاملُه وجوباً ما يسمّى: «المؤكّد لنفسه»، و«المؤكِّد لغيره».

فالمؤكد لنفسه: هو الواقعُ بعد جملة لا تحتملُ غيرَه؛ نحو: «له عليَّ ألفٌ عرفاً»؛ أي: اعترافاً، فـ(اعترافاً): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: «أعترفُ اعترافاً»، ويسمّى مؤكدِاً لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفسُ المصدر؛ بمعنى: أنها لا تحتملُ سواه، وهذا هو المراد بقوله: «فالمبتدا»؛ أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

(هـ) والمؤكّد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتملُ غيرَه، فتصير بذكره نصاً فيه؛ نحو: «أنت ابني حقّاً»، فـ(حقّاً): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: «أحقَّه حقاً»، وسُمِّي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة قبله تصلُح له ولغيره؛ لأن قولك: «أنت ابني» يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً؛ على معنى: أنت عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابني، فلما قال: «حقاً» صارت الجملةُ نصاً في أن المراد البنوة حقيقة، فتأثرت الجملة بالمصدر؛ لأنها صارت به نصاً، فكان مؤكِّداً لغيره؛ لوجوب مغايرة المؤثِّر للمُؤثَّرِ فيه.

كذاك ذو التشبيه بعد جُمْلَة   كـ«لي بُكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلَة»[1]

---

(1) **كذاك**: الكاف: حرف تشبيه وجر، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والكاف: للخطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **ذو التشبيه**: **ذو**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **التشبيه**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **بعد**: مفعول فيه منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف حال من «ذو التشبيه»، **جملة**: مضاف إليه مجرور، وسكن للروي، **لي**: جارومجرور متعلق بخبر مقدر لـ(بكا) محذوف تقديره: كائنٌ، **بكا**: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الهمزة المحذوفة للضرورة، الأصل: بكاء، **بكاءَ**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف

(و) أي: كذلك يجب حذفُ عامل المصدر إذا قُصِد به التشبيهُ بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى؛ نحو: «لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله بكاءٌ بكاءَ الثكلى»، فـ«صوتَ حمارٍ» مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يصوِّتُ صوت حمارٍ، وقبله جملة -وهي«لزيدٍ صوتٌ»- وهي مشتملة على الفاعل في المعنى؛ وهو «زيد»، وكذلك «بكاءَ الثكلى» منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يبكي بكاءَ الثكلى، فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفعُ؛ نحو: «صوتُه صوت حمارٍ»، و«بكاؤه بكاءُ الثكلى»[1]، وكذلك[2] لو كان قبله جملة وليست مشتملةً على الفاعل في المعنى؛ نحو: «هذا بكاءٌ بكاءُ الثّكْلى، وهذا صوتٌ صوتُ حمارٍ»[3]، ولم يتعرض المصنفُ لهذا الشرط، ولكنه مفهومٌ من تمثيله.

✦ ✦ ✦

وجوباً، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، **ذات**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، **عضلة**: مضاف إليه مجررو بالكسرة، وسكن للروي.

([1]) وجب رفع المصدر؛ لأنه خبر عما قبله، صوتُ: خبر المبتدأ (صوتُه) مرفوع، بكاءُ: خبر (بكاؤه) مرفوع أيضاً.

([2]) أي: يجب رفع المصدر لكن ليس خبراً لما قبله، بل بدل منه أو نعت بتقدير: مثل.

([3]) هذا: الهاء: للتنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، بكاء: خبره مرفوع، بكاءُ: بدل من (بكاء) الأولى، أو نعت له بتقدير مضاف محذوف؛ أي: مثل بكاء الثكلى، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، الثكلى: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة، وكذلك إعراب (هذا صوتٌ صوتُ حمار): صوتُ حمار: صوتُ: بدل من (صوت) الأولى الخبر، أو نعت له بتقدير مضاف محذوف؛ أي: مثلُ صوت حمار، في الأصل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

أسئلة ومناقشة

١- ماذا يقصد النحاةُ بالمفعول الطلق؟ ولم سُمِّي مطلقاً؟ اشرح ذلك ومثِّل له.

٢- ماذا يقصد ابن مالك بقوله: «المصدر اسم ما سوى الزمان»؟ اشرح مدلول المصدر في ضوء كلام ابن مالك مع التمثيل.

٣- اشرح بالتفصيل ماذا يعمل في المفعول المطلق؟ ثم بيِّن أيهما أصلٌ للآخر؟ المصدر أم الفعل؟ وما دليلك على ذلك؟ مثِّل لكل ما تقول.

٤- قال النحاة: «ينوب عن الصدر بعد حذفه أمور»؛ وضِّح هذه الأمور بالتفصيل، واذكر شرط نيابتها عن المصدر مع التمثيل، ومن أيها قول الله سبحانه: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[2]؟.

٥- متى يلزم إفراد المفعول المطلق؟ ولماذا؟ ومتى يجوز تثنيته وجمعه؟ اشرح ذلك مع التمثيل.

٦- قال النحاة: «يُحذف عامل المفعول المطلق جوازاً في مواضع، ووجوباً في مواضع، وقد يمتنع حذفه»؛ اشرح هذا القول شرحاً مفصلاً مع التمثيل والتعليل حيث أمكن.

✦ ✦ ✦

---

(١) آية ١١٥ من سورة المائدة.

(٢) آية ٢ من سورة النور.

تمرينات

١- بَيِّن فيما يأتي أنواع المفعول المطلق، والعامل فيه، ونوع النائب عنه بعد حذفه:

«عجباً لبعض الناس! إذا تحدث لا ينظر فيما يقول نظرة فاحصة، ولا يهذبه التهذيب المطلوب، بل تراه يخبط خبط عشواء، ومن هنا فهو لا يتمسك بما يقول، بل سرعان من يرجع القهقرى عنه، ويندم ندامةَ الخاطئين، ولو أنه فكّر بعض التفكير لأصاب كل الإصابة، ولم يندفع ذلك الاندفاع الذي يورثه حسرة، ولأثنى عليه سامعوه ثناء كريماً، فكان المتحدث اللبق حقاً، فانْبِذِ التَسَرُّعَ نبذ النواة، فبُعداً له وسحقاً، وصبراً صبراً على إجادة القول؛ فالكلم الطيب يصعد إلى رب العباد».

٢- كوِّن خمس جمل من إنشائك تتضمن ما يأتي:

مصدراً محذوف العامل وجوباً، مصدراً محذوف العامل جوازاً، مصدراً تمتنع تثنيته وجمعه، مصدراً تنوب عنه آلته بعد حذفه، مصدراً يمتنع حذف عامله.

٣- اكتب قطعة في وصف يوم مطير تتضمن أنواع المفعول المطلق.

٤- هاتِ ما يأتي في جمل تامة:

(أ) مفعولاً مطلقاً ناصبه فعل.

(ب) مفعولاً مطلقاً ناصبه وصف.

(ج) مفعولاً مطلقاً ناصبه مصدر.

(د) مصدراً مؤكداً لنفسه، ثم لغيره.

٥- بين مواضع الاستشهاد فيما يأتي في باب المفعول المطلق:

فَصَــبْراً فــي مجــال المــوتِ صَــبْرا

فمـــا نيـــلُ الخلـــودِ بُمســـتطاعِ

أعبْـــداً حـــلَّ فـــي شـــعبَى غريبـــا

ألؤمـــاً لا أبـــا لـــك واغترابـــا

أشـوقاً ولمَّـا يمـضِ لـي غيـرُ سـاعة

فكيـف إذا جـدَّ المطـيُّ بنـا عَشْـرا

٦- قال تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[2]، أعرب الآيتين الكريمتين بالتفصيل.

٧- اشرح البيت الآتي، ثم أعرب ما تحته خط منه:

وقــد يجمــع الله الشــتيتين بعــدما

<u>يظنَّـــان كُـــلَّ الظـــنِّ أن لا تلاقيـــا</u>

✦ ✦ ✦

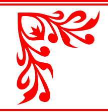
---

(1) آية ٤ سورة النور.

(2) آية ١٧ سورة نوح.



المفعول لـه



تعريفه وشروطه:

يُنصَــب مفعــولاً لــه المصــدرُ إنْ
أَبان تعليلاً كـ«جُدْ شكراً، وَدِنْ»[1]

وهْــوَ بمــا يعمــلُ فيــه مُتَّحِــدْ
وقتــاً وفــاعلاً، وإن شــرطٌ فُقِــدْ[2]

---

(1) **يُنصبُ**: مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، **مفعولاً**: حال من المصدر منصوب بالفتحة، **له**: جار ومجرور متعلق بـ(مفعولاً)، **المصدر**: نائب فاعل مرفوع بالضمة، **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **أبان**: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود على (المصدر)، **تعليلاً**: مفعول به لـ(أبان) منصوب بالفتحة، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، **جد**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، **شكراً**: مفعول له منصوب بالفتحة.

(2) **وهو**: **هو**: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، **بما**: جار ومجرور، الباء: جارة، **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، متعلق بـ(متحد)، **يعمل**: مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، **والجملة** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، **فيه**: جار ومجرور متعلق بـ(يعمل)، **متحد**: خبر «هو» مرفوع بالضمة، وسكن للوقف، **وقتاً**: منصوب بنزع الخافض «في»، أو تمييز نسبة، **وفاعلاً**: الواو: عاطفة، **فاعلاً**: معطوفة على (وقتاً) ومنصوبة مثلها، **وإن**: الواو استئنافية، **إنْ**: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **شرط**: نائب فاعل مرفع بفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده، وهو فعل الشرط،= = **فُقد**: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، **والجملة** تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

فاجره: الفاء واقعة في جواب الشرط، اجرر: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، والهاء: في محل نصب مفعول به، **بالحرف**: جار ومجرور متعلق بـ(اجره)، **وجملة (اجرْه)** في محل جزم جواب الشرط، **وليس**: الواو: استئنافية، **ليس**: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر مفهوم من الكلام السابق تقديره: «جرٌّ»، **يمتنع**: مضارع مرفوع

فــاجرُرْهُ بــالحرفِ ولــيس يمتنِــعْ

مـع الشــروط؛ كــ«لزهٍـد ذا قَنِـعْ»

المفعول له: هو المصدر، المفهمُ علةً، المشاركُ لعامله في الوقت والفاعل؛ نحو: «جُدْ شكراً»، فـ(شكراً): مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ لأن المعنى: جُدْ لأجل الشكر، ومشارك لعامله –وهو «جُدْ»– في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمنُ الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر، وكذلك: «ضربت ابني تأديباً»، فـ«تأديباً» مصدر، وهو مفهمٌ للتعليل؛ إذ يصحُّ أن يقع في جواب «لمِ فعلتَ الضربَ؟»، وهو مشاركٌ لـ«ضربتُ» في الوقت والفاعل.

وحكمُه: جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة؛ أعني:

(أ) المصدرية.

(ب) وإبانة التعليل.

(ج) واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقد شرط من هذه الشروط تعيّن جرُّه بحرف التعليل؛ وهو «اللام»، أو «مِنْ»، أو «الباء»؛ فمثالُ ما عُدمت فيه المصدرية قولُك: «جئتُك للسَّمْن»،

بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، **والجملة** «**يمتنع**» في محل نصب خبر (ليس)، و(**ليس**) **واسمها وخبرها** استئنافية لا محل لها، **مع**: ظرف منصوب بالفتحة متعلق بـ(يمتنع)، **الشروط**: مضاف إليه مجرور، **كَلِزُهْدٍ**: الكاف: جارة لقول محذوف، **لزهد**: اللام جارة، **زهد**: مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة، وهو المفعول له، متعلق بـ(قنع)، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، **قنع**: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **والجملة** في محل رفع خبر المبتدأ (ذا).

ومثال ما لم يتحدَ مع عامله في الوقت: «جئتُك اليومَ للإكرام غداً»، ومثالُ ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط؛ نحو: «هذا قنع لزهد»، وزعم قومٌ أنه لا يَشترط في نصبه إلا كَونُه مصدراً، ولا يُشَترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوَّزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

أحوال المفعول له:

وقـــلَّ أن يصـــحبَها المجـــرَّدُ
والعكسُ في مصحوب «أَلْ» وأنشدوا[1]

لا أقعـــدُ الجُـــبْنَ عـــنِ الهيجـــاء
ولـــو توَالـــتْ زُمَـــرُ الأعـــداءِ

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة **له ثلاثة أحوالٍ:**

أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة.

والثاني: أن يكون محلًّى بالألف واللام.

والثالث: أن يكون مضافاً.

وكلُّها يجوز أن تُجَرَّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما يتجرد عن الألف واللام والإضافة النصبُ؛ نحو: «ضربتُ ابني تأديباً»، ويجوز جرُّه، فتقول:

([1]) **قلّ**: فعل ماض مبني على الفتح، **أن**: حرف مصدري ونصب، **يصحبها**: مضارع منصوب بـ(أن) بفتحة ظاهرة، (ها): ضمير الحرف في البيت السابق في محل نصب مفعوله، **المجردّ**: فاعل (يصحب) مرفوع بالضمة، و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل (قلّ)؛ التقدير: قلَّ صحبةُ المجرد من (أل) لحرف الجر، **والعكس**: الواو: عاطفة، العكس: مبتدأ مرفوع، **في مصحوب**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (العكس)، **أل**: مضاف إليه على الحكاية.

«ضربتُ ابني لتأديبٍ»، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرُّه، وهو خلافُ ما صرح به النحويون.

وما صَحبَ الألف واللام بعكس المجرَّد؛ فالأكثرُ جرُّه، ويجوز النصبُ، فـ«ضربتُ ابني للتأديب» أكثر من «ضربتُ ابني التأديبَ»، وما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف:

٢٢- لا أقعُدُ الجبنَ عن ....

البيتَ، فـ«الجبنَ»: مفعول له؛ أي: لا أقعدُ لأجل الجبنِ، ومثلُه قولُه:

٢٣- فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا
شنُّوا الإغارة فُرساناً ورُكبانا[2]

([1]) قائله غير معروف. الجُبْن: الهيبة وضعف القلب، الهيجاء: بالمد والقصر: الحرب، الزُّمَر: الجماعات، مفردها: زُمْرَة.

المعنى: لا أتأخر عن الحرب بدافع الهيبة، بل أندفع للقتال ولو كان الأعداء وافري العدد، يفدون للقتال جماعة بعد جماعة.

الإعراب: **لا أقعد: لا:** نافية، **أقعد:** مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا، **الجبن:** مفعول له منصوب بالفتحة، **عن الهيجاء:** جار= = ومجرور متعلق بـ(أقعد)، **ولو:** الواو: حالية، **لو:** حرف امتناع لامتناع، **توالت:** فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة تخلصاً من التقاء الساكنين، **والتاء:** للتأنيث، **زمر:** فاعل (توالت) مرفوع بالضم، **الأعداء:** مضاف إليه مجرور بالكسرة، وجواب (لو) محذوف دل عليه الكلام السابق، **وجملة (توالت)** في محل نصب حال من ضمير (أقعد).

الشاهد: قوله: «لا أقعد الجبن»، فـ(الجبن): مفعول له منصوب، وهو محلى بـ(أل)، وهذا جائز، ولكنه قليل.

([2]) قائله: قُرَيْط بن أنَيْف من شعراء بني العنبر. **بهم:** الباء للبدل؛ أي: بدلهم، **شنّوا:** فرقوا أنفسهم، **الإغارة:** الهجوم على العدو والإيقاع بهم، **فرساناً:** جمع فارس، وهو راكب الفرس، **ركباناً:** جمع راكب، وهو أعم من الفارس.

وأما المصافُ فيجوز فيه الأمران -النصبُ، والجرُّ- على السواء، فتقول: «ضربتُ ابني تأديبَه، ولتأديبه»، وهذا قد يُفهَم من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جرُّ المجرد ونصبُ المصاحب للألف واللام؛ عُلِم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحدٌ منهما، بل يكثرُ فيه الأمران، ومما جاء فيه منصوباً قولُه تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، وقولُه:

٢٤- وأغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادَّخارَه
وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكرُّما[2]

المعنى: أتمنى بدل هؤلاء القوم قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للقاء العدو تفرقوا لأجل الهجوم عليه من جميع الجهات، ما بين راكب فرس وراكب غيرها.

الإعراب: **ليت**: حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، **لي بهم**: جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر مقدم لـ(ليت)، **قوماً**: اسم (ليت) مؤخر منصوب بالفتحة، **إذا**: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(شنوا)، **ركبوا**: ركب: فعل ماض مبني على الضم، والواو: فاعل، **والجملة** لا محل لها من الإعراب؛ لوقوعها جواب شرط غير جازم، **الإغارة**: مفعول لأجله منصوب بالفتحة، **فرساناً**: حال منصوب من ضمير (شنوا)، **وركباناً**: الواو: عاطفة، **ركباناً**: معطوف على (فرساناً) ومنصوب مثله.

الشاهد: في قوله: «الإغارة»، حيث نصب على أنه مفعول له، وهو محلى بالألف واللام، والأكثر فيه الجر.

(1) من الآية ١٩ من البقرة، وتمامها: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(2) قائله: حاتم الطائي. **أغفر**: أستر وأصفح، **العوراء**: الكلمة القبيحة، **اللئيم**: الشحيح والدنيء النفس، **تكرماً**: تفضلاً.

المعنى: أصفح عن الكريم إذا ساءني بكلمة قبيحة؛ لأتخذه ذخيرة لي عند الحاجة إليه، ولا أؤاخذ اللئيم إذا سبني تكرماً عليه وتفضلاً.

✦ ✦ ✦

الإعراب: **أغفر**: مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، **عوراء**: مفعول به منصوب بالفتحة، **الكريم**: مضاف إليه مجرور، **ادخاره**: مفعول له منصوب بالفتحة، والهاء: مضاف إليه في محل جر، **وأعرض**: الواو: عاطفة، **أعرض**: مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، **عن شتم**: جار ومجرور متعلق بـ(أعرض)، **اللئيم**: مضاف إليه مجرور، **تكرماً**: مفعول له منصوب بالفتحة.

الشاهد: في قوله: «ادخاره»، حيث نصب المفعول له المضاف، ونصبه وجره سواء.

أسئلة ومناقشة

١- اذكر تعريف المفعول لأجله، ووضح لِمَ سُمِّيَ كذلك؟ ومثِّل له بأمثلة مختلفة توضح المراد.

٢- قال النحاة: «للمفعول لأجله شروط حتى يُنصب»؛ وضح هذه الشروط بالتفصيل، واذكر حكم نصبه حينئذٍ، ومثِّل لما تقول.

٣- ما الحكم لو فُقد من المفعول لأجله بعضُ شروطه أو كلُّها؟ وبِمَ يُجَرُّ حينئذ؟ مثِّل له في كل حالة من هذه الحالات.

٤- اذكر بالتفصيل متى يترجح نصب المفعول لأجله؟ ومتى يكون النصب مرجوحاً؟ ومتى يستوي النصب والجر؟ مثِّل واستشهد حيث أمكنك.

٥- بيِّن وجه الاستشهاد بما يأتي في هذا الباب:

قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾[١]، ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٢]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ﴾[٣]، ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَـٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾[٤]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٥]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٦].

تمرينات

١- بيِّن فيما يأتي المفعول لأجله وحكمه من حيث النصبُ أو الجرُّ:

---

(١) آية ٢٦٥ سورة البقرة.

(٢) آية ٧٨ سورة الإسراء.

(٣) آية ٣١ سورة الإسراء.

(٤) أول سورة قريش.

(٥) آية ١٢ سورة الرعد.

(٦) آية ١٩ سورة البقرة.

(العامل الذكي من يجدُّ للوصول إلى أنبل الغايات، ولا يفتر عن طلب العلا خوفاً من العقبات، ولا يدع شيئاً إهمالاً وكسلاً، ولا يفرط في واجب استهانةً به، بل يسعى في تثقيف عقله؛ تمريناً وسعياً وراء الجديد، ولا يقعد عن طلب حق حياءً من أحد أو مخافةً من رئيس، أو للرغبة في الراحة وإيثار العافية، والحياة عنده جهاد، ومن يُقصِّر في حاضره كسلاً بكى في مستقبله ندماً).

٢- ضَعْ كلمة (إخلاص) في تراكيب عدة؛ تكون فاعلاً في التركيب الأول، ومفعولاً به في الثاني، ومفعولاً مطلقاً في الثالث، ومفعولاً لأجله في الرابع.

٣- اجعل كلمة «وفاء» مفعولاً لأجله في ثلاثة تراكيب؛ بحيث تكون راجحة النصب، ثم مرجوحة النصب، ثم مستوية الأمرين.

٤- قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾[1].

(أ) عيِّن المفعول لأجله في الآية الكريمة.

(ب) أعرب ما تحته خط منها.

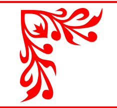
٥- اجعل كل مصدر مما يأتي مفعولاً مطلقاً في جملة، ومفعولاً لأجله في جملة؛ بحيث يتنوع من النصب إلى الجر: «تكريماً، إجلالاً، إنصافاً، إلهاماً».

٦- اشرح البيت الآتي، ثم أعرب ما تحته خط منه:

وأغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَه ... وأُعرِضُ عن شتمِ اللئيم تكرُّماً



المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً



تعريف الظرف:

(1) آية ٢٦٥ سورة البقرة.

الظَّـــرفُ وقـــتٌ أو مكـــانٌ ضُـــمِّنا

«فـي» بـاطِّرادٍ؛ كـ«هنـا امكـثْ أزْمُنَـا»[1]

عـرَّف المصـنفُ الظـرف بأنـه: زمـانٌ، أو مكـانٌ، ضُـمِّن معـنى «في»[2] باطِّراد[3]؛ نحو: «امكُـثْ هنـا أزمنـاً»، فـ(هنا): ظرف مكـان، و(أزمنـاً): ظرف زمان، وكلٌّ منهما تضَمّن معنى «في»؛ لأن المعنى: امكُثْ في هذا الموضع وفي أزمنٍ.

واحترز بقوله: «ضُمِّن معنى في» مما لم يتضمّن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في»؛ كما إذا جُعل اسمُ الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً؛ نحو «يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ، ويومُ عرفةَ يومٌ مباركٌ، والدارُ لزيد»، فإنه لا يُسمّى ظرفاً والحالةُ هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً؛ نحو: «سرتُ في يوم الجمعة، وجلستُ في الدار»، على أنَّ في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في

---

(1) **الظرف**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **وقْت**: خبر مرفوع بالضمة، **أو مكان**: **أو**: عاطفة، **مكان**: معطوف على (وقت) ومرفوع مثله، **ضُمّنا**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو»، والألف للإطلاق، **في**: في محل نصب مفعول به ثان على الحكاية، **باطراد**: جار ومجرور متعلق بضمن، **هنا**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(امكث)، **امكث**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، **أزمنا**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ(امكث)، والألف للإطلاق، **وجملة** «**ضُمّن**» في محل رفع صفة لـ(وقت) أو (مكان).

(2) معنى تضمنه له: إشارة إليه؛ لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام، وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف.

(3) يكون الظرف متضمناً معنى «في» باطراد إذا تعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف.

الاصطلاحِ، وكذلك ما نُصب منهما مفعولاً به؛ نحو: «بنيتُ الدارَ، شهدت يومَ الجملِ».

واحترز بقوله: «باطرادٍ» من نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ»، فإن كل واحدٍ من «البيت والدار والشام» متضمن معنى «في»، ولكن تضمُّنَه معنى «في» ليس مطرداً[1]؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذفُ «في» معها؛ فليس «البيتُ والدارُ والشام» في المثُل منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطراد، وهذه متضمنةٌ معنى «في» لا باطراد.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جُعِلت هذه الثلاثةُ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به؛ لم تكن متضمنةً معنى «في»؛ لأن المفعول به غير متضمنٍ معنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاج إلى قوله: «باطراد» ليخرجها، فإنه خرجت بقوله: «ما ضُمِّن معنى في»، والله تعالى أعلم.

---

(1) هذه الألفاظ لا تنصب إلا بما سمع معها؛ وهو: «دخلت وسكنت وذهبت»، فلا يُقال: «نمتُ البيت» مثلاً؛ ولهذا كان تضمنها معنى «في» غير مطرد.

ناصب الظرف:

فانصـبْهُ بـالواقِعِ فيـه مُظْهَـراً ... كـان، وإلا فـانوهِ مُقـدَّرا[1]

حكمُ ما تضمّن معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصبُ، والناصب له ما وقع فيه، وهو:

(أ) المصدرُ؛ نحو: «عجبتُ من ضربك زيداً يومَ الجمعة عند الأمير».

(ب) أو الفعلُ؛ نحو: «ضربتُ زيداً يومَ الجمعة أمامَ الأمير».

(ج) أو الوصفُ؛ نحو: «أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عندَك».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبُه إلا الواقعُ فيه فقط؛ وهو المصدرُ، وليس كذلك، بل ينصبُه هو وغيرُه؛ كالفعل والوصف.

حذف ناصب الظرف:

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّل، أو محذوفٌ:

(أ) جوازاً؛ نحو أن يُقال: «متى جئتَ؟»، فتقولُ: «يومَ الجمعةِ»، و«كم سرتَ؟»، فتقولُ: «فرسخَيْنِ»، والتقدير: «جئتُ يومَ الجمعة، وسرتُ فرسخين».

---

[1] **انصبه**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء: مفعول به، **بالواقع**: جار ومجرور متعلق بـ(انصبه)، **فيه**: جار ومجرور متعلق بـ(الواقع)، **مظهراً**: خبر (كان) مقدم منصوب، **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر جوازاً يعود على (الواقع فيه)، **وجملة (كان)** في محل نصب حال من (الواقع فيه)، **وإلا**: الواو: استئنافية، **إن**: حرف شرط جازم مدغم في (لا)، **لا**: نافية، وفعل الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، تقديره: وإن لا يكن ظاهراً، **فانوه**: الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والهاء: مفعوله، **مقدراً**: حال من الهاء منصوب، **وجملة (انوه)** في محل جزم جواب الشرط.

(ب) أو وجوباً؛ كما إذا وقع الظرفُ:

١- صفةً؛ نحو: «مررتُ برجلٍ عندَك»[1].

٢- أو صلةً؛ نحو: «جاء الذي عندك»[2].

٣- أو حالاً؛ نحو: «مررت بزيدٍ عندك».

٤- أو خبراً في الحال أو في الأصل؛ نحو: «زيد عندك، وظننتُ زيداً عندك».

فالعاملُ في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة «استقر» أو «مستقر»، وفي الصلة «استقرَّ»؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، والله أعلم.

ما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان:

وكـــلُّ وقـــتٍ قابـــلٌ ذاك ومـــا
يقبلُـــهُ المكـــانُ إلا مُبْهَمَـــا[3]

([1]) عندك: عند: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بصفة محذوفة وجوباً؛ التقدير: استقر عندك، أو هو مستقر عندك، والكاف: مضاف إليه.

([2]) عندك: عند: ظرف متعلق بصلة الموصول المحذوفة وجوباً، وتقديرها: «استقر عندك».

([3]) قابلٌ: خبر المبتدأ (كل)، مرفوع بالضمة، ذاك: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ(قابل)، والكاف: حرف خطاب، إلا مبهماً: إلا: أداة حصر، مبهماً: حال من (المكان) منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

نحـــو الجهـــاتِ والمقـــادير، ومـــا

صيغ من الفِعْلِ؛ كـ«مرمى» من «رمى»[1]

يعني: أن اسم المكان يقبلُ النصبَ على الظرفية؛ مبهماً كان؛ نحو: «سرتُ لحظةً وساعةً»، أو مختصاً[2]؛ إما بإضافة نحو: «سرتُ يومَ الجمعة»، أو بوصفٍ نحو: «سرتُ يوماً طويلاً»، أو بعددٍ نحو: «سرتُ يومين».

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان:

أحدهما: المبهم[3].

والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكرُه.

والمبهمُ كالجهاتِ الستِ نحو: «فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخَلْف»، ونحو هذا، وكالمقادير نحو: «غَلْوَةٍ، وميلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَريد»، تقول: «جلستُ فوقَ الدارِ، وسرتُ غَلْوَةً»، فتنصبهما على الظرفية، وأما ما صيغ من المصدر نحو: «مجلس زيدٍ ومَقْعَده»؛ فشرطُ نصبه قياساً أن يكون عاملُه من

([1]) **وما صيغ**: الواو: عاطفة، **ما**: اسم موصول معطوف على (مبهماً)، والمعطوف على المنصوب مثله، فهو مبني على السكون في محل نصب، **صيغ**: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **وجملة (صيغ)** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وإنما عطف «ما صيغ» على «مبهماً»، لا على «الجهات»؛ لئلا يفيد أنه مبهم، مع أنه من المختص اتفاقاً.

([2]) المراد بـ(المبهم): ما دل على زمن غير مقدر؛ كحين ووقت ومدة، والمراد بـ(المختص): ما دل على مقدرٍ؛ معلوماً كان —وهو المعرّف بالعلمية كـ«رمضان»، أو بالإضافة كـ«زمن الشتاء»، أو بـ«أل» كـ«سرتُ اليومَ» — أو غير معلوم؛ وهو النكرة المعدودة؛ كـ«سرت يوماً أو يومين»، أو الموصوفة؛ كـ«سرتُ زمناً طويلاً».

([3]) المبهم من اسم المكان لا تعرفه حقيقته بنفسه، بل بما يُضاف إليه؛ نحو: «مكان»، فإنه لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه؛ كـ«مكان زيد»، وكالجهات وما ألحق بها؛ مثل: (عند، ولَدَى، ووسط، وبين، وإزاء، وحِذاء، ونحو ذلك).

لفظه؛ نحو: «قعدتُ مقعدَ زيدٍ، وجلستُ مجلسَ عَمْرٍو»، فلو كان عاملُه من غير لفظه تعيّن جرُّه بـ«في»؛ نحو: «جلستُ في مرمى زيدٍ»، فلا تقول: «جلستُ مرمى زيدٍ» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولُهم: «هو مِنِّي مَقْعَدَ القابلةِ، ومَزْجَرَ الكلب، ومَنَاطَ الثُّرَيّا»؛ أي: كائنٌ مقعدَ القابلة، ومزجرَ الكلب، ومناطَ الثريا، والقياس: «هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناطق الثريا»، ولكن نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

وشرطُ كونِ ذا مقيساً أن يَقَعْ

ظرفاً لما في أصلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ[1]

أي: وشرطُ كون نصب ما اشتُقَّ مِنَ المصدر مقيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله؛ أي: أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد؛ كمجامعة «جلست» بـ«مجلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلهما واحد؛ وهو «الجلوس».

---

(1) **شرط**: مبتدأ مرفوع بالضمة، **كون**: مضاف إليه مجرور، **ذا**: اسم إشارة مبني على السكون مضاف إليه، من إضافة المصدر لمرفوعه، ومحله الرفع اسم «كون»، **مقيساً**: خبر (الكون) منصوب، **أن**: حرف مصدري ونصب، **يقع**: مضارع منصوب بـ(أن)، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، **ظرفاً**: حال من فاعل (يقع) منصوب بالفتحة، و(أن) المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «كون»، تقديره: وقوعُه ظرفاً، **لما**: اللام: حرف جر، **ما**: اسم موصول في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ(ظرفاً)، **معه**: مع: ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(اجتمعت)، والهاء: مضاف إليه، **اجتمع**: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للروي، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، **وجملة (اجتمع)**: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وظاهر كلام المصنف: أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان؛ أما المقاديرُ فمذهبُ الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها -وإن كانت معلومة المقدار- فهي مجهولة الصفة، (وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظرف المبهمة؛ لأنها معلومة المقدار).

وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً؛ نحو: «جلستُ مجلساً»، ومختصاً نحو: «جلستُ مجلسَ زيدٍ»، وظاهر كلامه أيضاً: أن «مَرمَى» مشتق من «رمى»[1]، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتقٌّ من المصدر لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو: ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفاً؛ فاعلمْ أنه سُمِعَ نصبُ كُلِّ مكان مختصٍ مع «دخل»، و«سكن»، ونصب «الشام» مع «ذهب»؛ نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ»، واختلف الناس في ذلك:

(أ) فقيل: هي منصوبةٌ على الظرفية شذوذاً[2].

(ب) وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر[3]، والأصل: «دخلتُ في الدار»، فحذف حرف الجر، فانتصب (الدار)؛ نحو: «مررتُ زيداً».

(ج) وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به[4].

([1]) يمكن تفسير كلام المؤلف بأن (مرمى) مشتق من مصدر (رمى) أو مادته؛ على حذف مضاف، فيوافق كلامه مذهب البصريين.

([2]) قيل: هو مذهب سيبويه والمحققين، وصححه ابن الحاجب.

([3]) هو مذهب الفارسي وابن مالك.

([4]) بقي قول رابع؛ هو أنها مفعول به حقيقة؛ لأنه نحو: «دخل» يتعدى بنفسه وبالحرف، وكثرة الأمرين فيه تدل على أنهما أصلان.

المتصرف وغير المتصرف من الظروف:

وما يُرى ظرفاً غيرَ ظرف   فذاك ذو تصرُّفٍ في العُرْفِ[1]

وغيرُ ذي التصرُّفِ الذي لَزِمْ   ظرفيةً أو شِبْهَهَا[2] مِنَ الكَلِم

ينقسم اسمُ الزمان واسم المكان إلى:

(أ) متصرف.

(ب) وغير متصرف.

([1]) **وما**: ما: اسم موصول مبتدأ، **يُرى**: مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وهو المفعول الأول، **ظرفاً**: مفعول ثان لـ(يرى) منصوب، **وغير**: الواو: عاطفة، **غير**: معطوفة على (ظرفاً)، **ظرف**: مضاف إليه مجرور، **فذاك**: الفاء: زائدة، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، **ذو**: خبر اسم الإشارة مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، **تصرف**: مضاف إليه، **وجملة** (**ذاك ذو تصرف**) في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما».

([2]) **أو شبهها**: معطوف على محذوف؛ أي: لزم ظرفية فقط، أو ظرفية، أو شبهها، ولا يجوز عطفه على «ظرفية» المذكورة في المتن؛ لاقتضائه أن بعض الظرف يلزم به الظرفية مع أنه ليس كذلك، أو لإيهامه أن غير المتصرف هو ما يلزم الظرفية فقط، أو شبه الظرفية، فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها، وكذا يقال في قول الشارح: «إلا ظرفاً أو شبهه».

وحاصل القول: أن غير المتصرف قسمان:=

= (أ) ما يلزم الظرفية فقط، فلا يخرج عنها أصلاً؛ مثل: سحر، إذا كان معيناً، ومثل: قَطُّ ظرف للماضي، وعَوْضُ ظرف للمستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، ومثل الظروف المركبة: صباحَ مساءَ، وبينَ بينَ.

(ب) ما يلزم الظرفية أو شبهها؛ مثل: عند، ولدُنْ، وفوق وتحت، فهذه تلازم الظرفية إذا نصبت، أو شبهه الظرفية إذا جُرّت بـ(من)؛ كقوله تعالى: ﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ﴾ (سورة الزمر آية ١٦).

(أ) **فالمتصـرِّفُ** مـن ظـرف الزمـان أو المكـان: مـا استُعمل ظرفـاً وغـيرَ ظرف؛ كـ«يوم»، و«مكان»، فإن كلَّ واحدٍ منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً؛ نحو: «سرتُ يوماً، وجلستُ مكاناً»، ويُستعملُ مبتدأً نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ، ومكانُك حسنٌ»، وفاعلاً نحو: «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُك».

(ب) **وغيـر المتصـرِّف**: هـو مـا لا يُسْتَعْمَلُ إلا ظرفـاً أو شـبْهَه؛ نحـو: «سَحَرَ»؛ إذا أردَته مـن يوم بعينه، فإن لم تُـرِدْ مـن يـومٍ بعينـه فهـو متصـرف؛ كقوله: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[1] و«فوق» نحو: «جلستُ فوقَ الدارِ»، فكل واحدٍ من «سحر» و«فوق»[2] لا يكون إلا ظرفاً.

والذي لزم الظرفيةَ أو شبهَها «عند» و«لَدُنْ»، والمراد بـ(شبه الظرفية): أنه لايخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«مِنْ»[3]؛ نحو: «خرجتُ من عند زيدٍ»، ولا تُجَرُّ «عند» إلا بـ«مِنْ»، فلا يُقال: «خرجتُ إلى عندِهِ»، وقولُ العامة: «خرجتُ إلى عنده» خطأ.

نيابة المصدر عن الظرف:

وقـد ينـوبُ عـن مكـانٍ مصـدرُ
وذاك فـي ظـرف الزَّمـانِ يَكثُـرُ[4]

([1]) الآية ٣٤ القمر ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾.

([2]) فوق: ليس ملازماً للظرفية، بل هو من القسم الثاني؛ مثل: (عند) يكون ظرفاً وشبهه؛ كما تقدم أعلاه.

([3]) أي: لكثرة زيادتها في الظروف فقط، فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف.

([4]) **قد ينوب**: **قد**: حرف للتقليل، **ينوب**: مضارع مرفوع بالضمة، **عن مكان**: جار ومجرور متعلق بـ(ينوب)، **مصدر**: فاعل (ينوب) مرفوع بالضمة، **وذاك**: الواو: استئنافية، **ذا**: اسم إشارة مبني

ينوبُ المصدر عن ظرف المكان قليلاً[1]؛ كقولك: «جلستُ قُرْبَ زيدٍ»؛ أي: مكانَ قُرْبِ زيدٍ، فحُذف المضافُ -وهو «مكان»- وأُقيمَ المضاف إليه مُقَامَه، فأعرب بإعرابه؛ وهو النصبُ على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: «آتيك جلوسَ زيدٍ»؛ تريد «مكان جلوسه».

ويكثُرُ إقامةُ المصدر مُقامَ ظرفِ الزمان[2]؛ نحو: «آتيك طلوعَ الشمس، وقُدومَ الحاجِّ، وخروجَ زيدٍ»، والأصل: وقت طلوع الشمس، ووقت قدوم الحاج، ووقت خروج زيد، فحُذِف المضافُ، وأعرب المضافُ إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

✦ ✦ ✦

أسئلة ومناقشة

١- اشرح بالتفصيل تعريف الظرف، ثم بيِّن معنى تَضَمُّنه معنى «في» باطراد، وما حكم ما لم يتضمن معنى «في» من الظروف؟ مثِّل لكل ما تقول.

٢- بمَ يُنصبُ ظرف الزمان والمكان؟ عدِّد الناصب له، ومثِّل لكل واحد بمثال.

على السكون في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، **في ظرف**: جار ومجرور متعلق بـ(يكثر)، **الزمان**: مضاف إليه مجرور، **يكثر**: مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى (ذاك)، **والجملة** في محل رفع خبر المبتدأ (ذاك).

(1) مما ينوب عن الظرف مطلقاً صفتُه، وعدده، وكليتُه، وجزئيتُه؛ مثل: جلست طويلاً من الدهر، شرقيّ المكان، سرت عشرين يوماً، وثلاثين بريداً، ومشيت كلّ اليوم، وكلّ البريد، أو بعض اليوم وبعض البريد.

(2) شرطه: إفهام تعيين وقت؛ كالأمثلة المذكورة في الشرح، أو بيان مقداره وإن لم يُعيّنْ؛ كانتظرتُه نحر جزورٍ، وحَلْبَ ناقةٍ؛ أي: مقدار نحر جزور، وحَلْب ناقة، فحذف المضاف، وأُقيم المصدر مُقامه.

٣- متى يُحذف عامل الظرف جوازاً؟ ومتى يُحذف وجوباً؟ وكيف تقدر المحذوف؟ ولماذا؟ مثِّل لكل ما تقول.

٤- وضِّح بالأمثلة ما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان، ثم اذكر ما لا يقبل ذلك مع الأمثلة أيضاً.

٥- اذكر شرط نَصْب ما صيغ من المصدر على الظرفية، وضِّح متى يتعين جره بـ(في)؟ مع التمثيل لكل ما تذكر.

٦- ما المقصود بالظرف المتصرفِّ وغير المتصرف؟ وضِّح ذلك مع التمثيل.

✦ ✦ ✦

تمرينات

١- قالت العرب: (هو مني مقعدَ القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريّا).

اشرح هذا الكلام، ثم بيِّن حكم نصب ما تحته خط منه، واذكر القياس في ذلك.

٢- كيف نصبت العرب نحو: (دخلت الدار، سكنت البيت، ذهبت الشام)؟

اشرح ذلك مع ذكر العلّة.

٣- وضح فيما يأتي ظروف الزمان والمكان؛ المبهم منها والمختص، المتصرف وغيره، مع توضيح العامل وتقديره إن كان محذوفاً:

«أيها الطالب؛ اعمل ما استطعت صباح مساء، في كل ما يعود عليك وعلى وطنك بالخير، استيقظ مبكراً، وإذا تعبت فاسترحْ قليلاً، ونَمْ ظهراً بعض الوقت؛ فذلك أَدْوَمُ لنشاطك وراحتك، ولا سيما زمن الصيف، ولا تتأخر عن النوم مساءً، وابذل كل الجهد؛ كي تحقق أهداف أُمتك في البحث والدراسة، ولا تأمن الزمن؛ فهو يمضي سريعاً، واستقم على الجادة، ولا تلتفت يميناً أو شمالاً؛ فذلك أدعى لنُجْحك، واسترح أحياناً في الوقت الذي تحس فيه بالرهق، ودع مخالطة العابثين، فهم يكلفونك من الإسراف فوق طاقتك، وتخيّرْ من بين رفقك من تطمئن إلى دينه وخُلقه؛ حتى لا يذهب بك مذهب الباطل، ويقعد منك مقام الحاسد، الآن وقد استبان لك وجه الحق؛ فاعمل بهذه النصائح تسعد في كل وقت، والله يوفقك دائماً».

٤- استعمل كل ظرف مما يأتي في جملتين؛ بحيث يكون في الأولى محذوف العامل وجوباً، وفي الثانية مذكور العامل:

«عِنْد، لدى، تحت، فوق، أمام».

٥- اجعل كل مصدر من المصادر الآتية في جملتين؛ بحيث يكون منصوباً في الأولى، ومجروراً في الثانية، مع ذكر السبب:

«مركب، ملعب، مجلس، مقعد».

٦- اجعل كل مصدر مما يأتي نائباً عن ظرف الزمان:

(إقامة الصلاة، قدوم الحاج، طلوع الفجر، صلاة العصر).

٧- اشرح البيت الآتي، ثم أعرب منه ما تحته خط:

إنَّ الزمان الذي ليلاً سَعِدت به

قد كادَ في وَضَح الأحداث يُبكينا

٨- اشرح البيت الآتي، ثم أعربه مبيّناً وجه نصب (مقام) في الشرط الثاني منه، وهو لأبي تمام:

إنْ يفْتَرِق نَسَبٌ يؤلفْ بيننا

أَدبٌ أَقَمْناهُ مُقامَ الوالدِ

✦ ✦ ✦



المفعول معه

تعريفه، ناصبه:

يُنْصــبُ تــالي الــواوِ مفعــولاً مَعَــهْ
في نحوِ: «سيري والطريقَ مُسرِعة»[1]

بمــا مِــنَ الفعــلِ وشــبهِهِ سَــبَق
ذا النصبُ لا بالواو في القولِ الأحقّ[2]

المفعول معه: هو الاسم[3]، المنتصبُ، بعد واوٍ...................... بمعنى: (مع)[4].

([1]) **ينصب**: مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، **تالي**: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، **الواو**: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله مجرور، **مفعولاً**: حال من «تالي الواو» منصوب، **معه**: مع: ظرف منصوب بالفتحة متعلق بـ(مفعولاً)، والهاء: مضاف إليه، **في نحو**: جار ومجرور متعلق بـ(ينصب)، **سيري**: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل، **والطريق**: الواو: للمعية، **الطريق**: مفعول معه منصوب بالفتحة، **مسرعة**: حال من الياء في (سيري) منصوب بالفتحة على التاء المقلوبة هاء للوقف.

([2]) **بما**: الباء: جارة، **ما**: اسم موصول في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لـ«ذا النصب»، **من الفعل**: جار ومجرور، ومِنْ: بيانية، **وشبه**: الواو: عاطفة، **شبه**: معطوف على الفعل ومجرور مثله، والهاء: مضاف إليه، **سبق**: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للروي، وفاعله ضمير مستتر، **والجملة** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، **ذا**: اسم إشارة مبتدأ مؤخر، **النصبُ**: بدل من (ذا) أو عطف بيان مرفوع.

([3]) أي: الفضلة.

([4]) بعد واو واقعة بعد جملة ذات فعل، أو اسم فيه معناه وحروفه، والمراد بكون الواو للمعية: أنها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق في زمان تعلقه به، سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً؛ مثل: «جئت وزيداً»، فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد

والناصبُ له: ما تقدمه من الفعلِ أو شبهه.

فمثال الفعل: «سيري والطريقَ مسرعةً»؛ أي: مع الطريق، فـ(الطريقَ): منصوب بـ«سيري»، ومثالُ شبه الفعل: «زيد سائرٌ والطريقَ»، و«أَعجبني سيرُك والطريقَ»، فـ(الطريقَ): منصوب بـ(سائر) و(سيرك).

(وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه؛ لم يعمل إلا الجرَّ؛ كحروف الجر، وإنما قيل: «ولم يكن كالجزء منه»؛ احترازاً من الألف واللام؛ فإنها اختصتْ بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه؛ بدليل تخطي العالم لها؛ نحو: «مررت بالغلام»).

ويستفاد من قول المصنف: «في نحو: سيري والطريقَ مسرعة» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك؛ وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى: (مع)، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُه، وهو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يُفهم من قوله: «بما مِنَ الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بد أَنْ يتقدم عليه، فلا تقول: «والنيلَ سرتُ»، وهذا باتفاق، وأما تقدُّمُه على مصاحبه؛ نحو: «سار والنيلَ زيدٌ»؛ ففيه خلاف، والصحيح منعُه.

نصب المفعول معه بفعل مضمر:

وبعدَ «ما» استفهامٍ أو «كيف» نَصَبْ
بفعلِ كونٍ مُضْمَرٍ بعضُ العَرَبْ

المعية، أم لم يصاحبه في الحكم؛ مثل: (استوى الماء والخشبة)؛ أي: ارتفع الماءُ حال كونه مصاحباً للخشبة.

حقُّ المفعول معه أَنْ يسبقَه فعلٌ أو شبهُه؛ كما تقدَّم تمثيلُه، وسُمع من كلام العرب نصبُه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلْفَظَ بفعلٍ؛ نحو: «ما أنتَ وزيداً؟»[1]، و«كيف أنتَ وقصعةً من ثريد؟»[2]، فَخرَّجَه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمرٍ مشتّقٍ من (الكون)، والتقدير ما تكونُ وزيداً؟ وكيف تكونُ وقصعةً من ثريدٍ؟ فـ(زيداً) و(قصعةً) منصوبان بـ«تكون» المضمرة.

أحوال الاسم الواقع بعد الواو ثلاثة:

والعطفُ إن يمكنْ بلا ضعفٍ أحقّ   والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفِ

والنصبُ إن لم يُجُزِ العطفُ يَجِبْ   أو اعتقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

الاسمُ الواقع بعد هذه الواو إما أَنْ يمكن عطفه على ما قبله أو لا، فإن أمكن عطفُه؛ فإما أن يكون بضعفٍ أو بلا ضعفٍ.

([1]) ما أنتَ وزيداً: ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب خبر مقدم لـ(تكون) المحذوفة، أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسم (تكون)، وهذا الضمير في الأصل مستتر فيها، فلما حذفت برز وانفصل، وزيداً: الواو: للمعية، زيداً: مفعول معه منصوب بـ(تكون) المحذوفة.

([2]) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر مقدم لـ(تكون) المحذوفة، أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسم (تكون)، وقصعةً: الواو: للمعية، قصعةً: مفعول معه منصوب بـ(تكون) المضمرة.

([3]) **العطفُ**: مبتدأ مرفوع، **إن**: حرف شرط جازم، **يمكن**: مضارع مجزوم بـ(إن)، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، **بلا**: الباء: جارة، ولا: نافية معترضة،= = ضعف: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(يمكن)، **أحق**: خبر (العطف) مرفوع، وسكّن للروي، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه، تقديره: فالعطف أحق، **لدى**: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة متعلق بـ(مختار)، **ضعف**: مضاف إليه مجرور.

(أ) ترجيح العطف:

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصبِ؛ نحو: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين»، فرفُع «زيد» عطفاً على المضمر المتصل أَولى من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطف ممكنٌ للفصل[1]، والتشريك أولى من عدم التشريك[2]، ومثلهُ: «سار زيد وعمرٌو»، فرفع «عمرو» أولى من نصبه:

(ب) ترجيح النصب على المعية:

وإن أمكن العطفُ بضعفٍ؛ فالنصبُ على المعية أَولى من التشريك؛ لسلامته من الضعف؛ نحو: «سرتُ وزيداً»، فَنَصْبُ «زيد» أَولى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

(ج) وجوب النصب مفعولاً معه أو مفعولاً به:

وإن لم يمكنْ عطفُه تعيّن النصبُ على المعيّة، أو على إضمار فعلٍ يليق به؛ كقوله:

٢٥- علفتُها تِبْناً وماءً بارداً[3] ....

([1]) الفصل بين الضمير المتصل والمعطوف عليه -وهو «زيد»- بالضمير المنفصل «أنا»؛ كما سيأتي في العطف.

([2]) التشريك في الحكم لصحة توجه العامل إلى المعطوف أَولى من عدمه؛ لئلا تصير العمدة فضلة؛ لأن الأصل في الواو العطف.

([3]) قائله: غير معروف، وتمام البيت: «حتى غَدَتْ همّالةً عيناها»، والضمير في «علفتها» عائد على الدابة. **همّالة**: مبالغة اسم فاعل، من (هَمَلَ الدمعُ): جرى.

المعنى: علفت هذه الدابة تبناً، وسقيتها ماءً بارداً، حتى صارت دموع عينيها كثيرة الجريان.

الإعراب: **علفتها**: علف: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل، و(ها): مفعوله الأول في محل نصب، **تبناً**: مفعول به ثانٍ لـ(علفت) منصوب، **وماء**: الواو: عاطفة عطف جمل، **ماءً**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: سقتها ماءً، **وجملة (سقيتها ماءً)** معطوفة على جملة (علفتُها تبناً)، **ويجوز في «ماءً»** أن تكون معطوفة على (تبناً) عطف مفرد على مفرد بتأويل (علفتُها

فـ(ماءً): منصوب على المعية[1]، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير: وسقيتُها ماءً بارداً، وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2]، فقوله تعالى: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ لا يجوز عطفُه على ﴿أَمْرَكُمْ﴾؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ إذ لا يصح أن يقال: «أجمعت شركائي»، وإنما يُقال: «أجمعتُ أمري وجمعتُ شركائي»، فـ(شركائي): منصوب على المعية، والتقدير -والله أعلم- فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعلٍ يليقُ به، والتقدير: «فأجمِعوا أمركم واجْمَعوا شركاءكم».

بـ«أنلتُها» ونحوه، ولا يصح جعل الواو للمعية؛ لانتفاء المصاحبة؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولا يصح جعل الواو عاطفة بدون تأويل (علفتها)؛ لانتفاء المشاركة بين التبن والماء في العلف.

بارداً: صفة لـ(ماءً) منصوب، **حتى**: ابتدائية، **غدت**: غدا: فعل ماض ناقص بمعنى: صار، مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، **همالةً**: خبر (غدت) منصوب الفتحة، **عيناها**: فاعل (همالة) مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، وحذفت نونه للإضافة، و(ها): مضاف إليه، **وجملة (غدت)** لا محل لها من الإعراب.

الشاهد: في قوله: (وماءً)، حيث لم يمكن عطفه على ما قبله، فتعين نصبه بإضمار فعله يناسبه، تقديره: وسقيتها، ويمكن عطف (ماءً) على (تبناً) بعد تأويل (علفتها) بفعل يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه؛ كـ(أنلتها).

(1) رأي الشارح في نصب «ماءً» على المعية مردود؛ لأن النصب على المعية ممتنع كالعطف؛ إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه، ذكره ابن هشام والعلامة الخضري.

(2) الآية ٧١ من يونس؛ وهي: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾.

✦ ✦ ✦

أسئلة ومناقشة

١- عرِّف المفعول معه، وبيِّن الناصب له، ومثِّل لما تقول.

٢- ما الشروط التي يجب توافرها في المفعول معه؟ وما شرط العامل فيه؟ مثِّل لذلك بأمثلة من عندك.

٣- (للاسم الواقع بعد الواو أحوال مختلفة)، اشرح متى يجب نصبه؟ ولماذا؟ ومتى يجب عطفه؟ ومتى يترجح أحدهما؟ مثِّل لكل ما تقول.

٤- وضح الناصب للمفعول معه فيما يلي:

كيف أنت والمعرفة؟ ما أنت والمذاكرة؟

٥- علِّل لِمَا يلي باختصار:

(أ) أَرْجَحِيّةِ العطف في: «كنت أنا وخالد كالأخوين».

(ب) أرجحية النصب على المعية في: «ذاكرت وخالداً».

(ج) وجوب النصب على المعية في: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[1].

٦- ما وجه نصب ما بعد الواو في: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[2].

«ما أنت وصروف الزمان؟».

علِّل ووجِّهْ.

✦ ✦ ✦

---

(1) آية ٧١ سورة يونس.

(2) آية ٩ سورة الحشر.

فهرس الموضوعات